المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الاستراتيجية الأمنية الصينية في منطقة الاندوباسيفيك في ظل التواجد الأمريكي (2023-2013)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

بومعزة ريان

إشراف الأستاذ:

د. حميد رامي

أعضاء لجنة المناقشة:

د. لطفي خياري	رئيسا
د. حميد رامي	مشرفا ومقررا
د. محمد كريم خيدر	عضوا مناقشا

تاريخ المناقشة: 12/06/2024

دفعة 2023-2024

شكر و عرفان

قال تعالى: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾[النمل :19]

أستاذي الفاضل الدكتور حميد رامي

كل عبارات الشكر و التقدير لن توفيك حقك، لقد بذلت جهودا مضاعفة في الإشراف علي وكان ذلك من جميل أخلاقك، أسأل الله أن يجزيك عن كل خير

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر و العرفان للجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه المذكرة

كما أدين لجميع أساتذتي الأعزاء بالشكر و الامتنان، دمتم ذخرا لهذا الوطن العزيز وللجامعة الجزائرية

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي ما نجحنا وما علونا ولا تفوقنا إلا برضاه، الحمد لله الذي ما اجتزنا دربا ولا تخطينا جهدا إلا بفضله وإليه ينسب الفضل والكمال والإكمال.

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء وعلى الختام

اهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة، دمتم لي سندا لا عمر له

إلى من لا ينفصل اسمه عن اسمي ذلك الرجل العظيم، رجل علمني الحياة بأجمل شكل وبذل كل ما بوسعه ولم يبخل، مأمني الوحيد وفرحتي الأبدية "والدي العزيز" أدامك الله لنا.

إلى نبراس أيامي ووهج حياتي التي ظلت دعواتها تضم اسمي دائما إلى من أفنت عمرها في سبيل أن أحقق طموحاتي، قدوتي ومعلمتي الأولى التي منها تعرفت على القوة والثقة بالنفس، لمن رضاها يخلق لي التوفيق "والدتي العزيزة" أطال الله في عمرك بالصحة والعافية.

إلى ملهمي نجاحي صناع قوتي، صفوة أيامي وسلوة أوقاتي، إلى الشموع التي تنير لي الطريق، إلى قرة عيني "إخوتي"

إلى اللاتي أخرجن أجمل ما في داخلي وشجعنني دائما للوصول إلى طموحاتي، من دعمنني بلا حدود وأعطينني بلا مقابل "صديقاتي"

لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن ميسرة، ولكن بعون الله فعلتها.

ريان

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للاستراتيجية الأمنية

المبحث الأول: ماهية الاستراتيجية

المطلب الأول: الاستراتيجية والمفاهيم المشابهة

المطلب الثاني: تطور مفهوم الاستراتيجية

المطلب الثالث: أنواع الاستراتيجيات

المبحث الثاني: ماهية الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن و أبعاده

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للصعود الصيني

المطلب الأول: النظرية الواقعية

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية

المطلب الثالث: نظرية تحول القوة

الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية وتغيرات البيئة الأمنية في الاندوباسيفيك

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الاندوباسيفيك

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الاندوباسيفيك

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لمنطقة الاندوباسيفيك

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية

المطلب الأول: المحددات الداخلية والخارجية للاستراتيجية الصينية

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الصينية

المطلب الثالث: الاستراتيجية البحرية الصينية

المطلب الرابع: مبادرة طريق الحرير

المبحث الثالث: الصين والقضايا الأمنية في منطقة الاندوباسيفيك

المطلب الأول: قضية تايوان

المطلب الثاني: التنافس الصيني الياباني

المطلب الثالث: العلاقات الهندية الصينية

الفصل الثالث: توجهات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل التواجد الصيني في منطقة الاندوباسيفيك

المبحث الأول: منطقة الاندوباسيفيك في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الاهتمام الأمريكي بمنطقة الاندوباسيفيك

المطلب الثاني: معالم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك

المبحث الثاني: محددات العلاقات الأمريكية الصينية

المطلب الأول: المسار التعاوني

المطلب الثاني: المسار التنافسي

المبحث الثالث: مستقبل التفاعلات الأمريكية الصينية في منطقة الاندوباسيفيك

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم

المطلب الثاني: التعاون والتحالف

المطلب الثالث: الصراع والخلاف

الخاتمة

مقدمة

توطئة

شهد العالم سلسلة من التطورات والتحولات الجذرية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة ، حيث ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوة الوحيدة العظمى في العالم، مما أدى إلى ظهور وضع دولي جديد سمته الاساسية الأحادية القطبية لفترة محددة، وبعدها، ظهرت قوى دولية جديدة كان أبرزها الصين، والتي تعاظمت قوتها في وقت قياسي ووجيز، وبرزت كقوة عالمية متنامية استطاعت أن تغير في بعض التوازنات الإقليمية خاصة في محيطها المباشر، لاسيما في منطقة الاندوباسيفيك أين تشترك معها قوى اخرى لا تقل اهمية عنها في بعض عناصر القوة ممثلة في الهند.

وعليه، الدراسة ضمن مجال الدراسات الأمنية، حيث تستهدف تحليل التحولات النوعية التي طرأت على الاستراتيجية الأمنية الصينية في السنوات الأخيرة. ويتجلى هذا التحول في تحول اهتمام الصين من التركيز التقليدي على أمن أراضيها إلى تكثيف جهودها لضمان أمن البحار كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها العسكرية

تعتمد هذه الاستراتيجية على عدة محاور رئيسية، تشمل تعزيز القدرات العسكرية والبحرية، تطوير البنية التحتية في المناطق الاستراتيجية، وتعميق العلاقات الاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة تسعى من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، مثل تأمين خطوط الملاحة البحرية، مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد وتوسيع نطاق تأثيرها الاقتصادي والسياسي. في المقابل، تواصل الولايات المتحدة تعزيز وجودها العسكري والدبلوماسي في الاندوباسيفيك بهدف احتواء النفوذ الصيني المتنامي.

وكغيرها من الدول الكبرى، تواجه الصين تهديدات متعددة ومعقدة، بالإضافة إلى زيادة العقبات والتحديات الخارجية والتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية والتي تحاول تجاوزها من اجل الاستمرار في النمو والتطور. من ضمن تلك التحديات نجد التوترات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، النزاعات الحدودية مع الهند، والتنافس الاقتصادي والتكنولوجي مع الولايات المتحدة، وتسعى الصين إلى تجاوز هذه العقبات من خلال استراتيجية تمزج بين الدبلوماسية النشطة، والتحديث العسكري وتطوير شراكات اقتصادية جديدة، اما الولايات المتحدة فتسعى لكبح الطموحات الصينية عبر احتوائها وعبر إشغالها بقضايا جديدة، ويعتبر الفضاء الاندوباسيفيك الفضاء المثالي لفعل ذلك.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع الدراسة من أهمية موضوع الأمن في العلاقات الدولية كأحد م المواضيع الاكثر اثارة للجدل الأكاديمي، في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم، وينظر للصين كأحد القوى الصاعدة الجديدة التي يمكن أن تؤثر على استقرار الامن الدولي، فتحقيق "الحلم الصيني" المتمثل في تحقيق الصعود

المنشود، يتواجد في مرحلة حرجة من الإصلاح والتنمية؛ والتجديد العظيم للأمة الصينية يبدأ بهيمنة وسيطرة الصين على كل فضائها الاقليمي، من هنا تبرز أهمية الدراسة، منها:

1. الأهمية الجيواستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة الاندوباسيفيك بالنسبة للصين، حيث تُعد هذه المنطقة محورية لتعزيز نفوذ الصين وتأمين مصالحها الاستراتيجية.
2. ظهور النمور الآسيوية كقوة اقتصادية بارزة ومؤثرة، تسعى لفرض وجودها، اذ تشكل هذه الدول الصديقة الولايات المتحدة، منافساً اقتصادياً قوياً للصين ، مما يزيد من أهمية دراسة الاستراتيجية الأمنية الصينية في هذا السياق.
3. الصراع بين القوى الكبرى من أجل الزعامة في منطقة الاندوباسيفيك، لاسيما بين الصين ن جهة والولايات المتحدة الأمريكية والهند من جهة اخرى، وهذا بغرض تحقيق الهيمنة الإقليمية.
4. الصراع الذي تتميز به منطقة الاندوباسيفيك من أجل تحقيق التوازن الإقليمي: إذ تسعى الصين من خلال استراتيجيتها الأمنية إلى تحقيق توازن يحافظ على مصالحها ويعزز من نفوذها الإقليمي في مواجهة التحديات والمنافسين الأخرين.

أسباب اختيار الموضوع

تداخلت العديد من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، وتشمل:

1. الأسباب الذاتية:

- تتعلق باهتماماتنا الشخصية كطالبة أو وباحثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بميدان الدراسات الاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى، خاصة تلك التي تشهد تحولات مهمة غي بنيتها السياسية، على غرار الصين والهند.
- الرغبة الخاصة في فهم ديناميات القوة الصاعدة وتأثيرها في التوجهات الدولية الجديدة.

2. الأسباب الموضوعية :

- تتعلق بطبيعة الموضوع ومميزاته، وخاصة دراسة التغير في استراتيجية دولة قوية صاعدة كالصين.
- دراسة التغيرات الاستراتيجية التي تتبناها الصين كقوة دولية صاعدة، سواء على المستوى البري أو البحري، وتأثير كل ذلك على الأمن الإقليمي والدولي، ومحاولة تحليل والتغييرات الجوهرية التي شهدتها الصين، بل تعكس رؤية الصين طويلة الأمد لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مما يجعلها موضوعاً دسما يستحق الدراسة والتحليل.
- تحليل الاستراتيجية الأمنية الصينية الجديدة في منطقة الاندوباسيفيك في ظل تزايد اهمية المنطقة وتأثيرها في استقرار النظام العالمي، وهذا من خلال استعراض السياسات والتوجهات الصينية

وتحليل التحديات التي تواجهها، لذلك سنحاول عبر هذه الدراسة تقديم تصور شامل حول كيفية تعامل الصين مع الضغوط الخارجية والداخلية، وتأثير كل ذلك على الامن والاستقرار الإقليمي والدولي.

أدبيات الدراسة:

من المهم جداً الاطلاع على الدراسات السابقة التي استعرضت الموضوع المبحوث فيه، حيث يساهم ذلك في زيادة فهمنا للموضوع ويتيح للباحث فرصة الوصول إلى مجموعة واسعة من الدراسات والأدبيات السابقة. وبفضل هذا الاطلاع، يمكن أن نكتشف نتائج جديدة ونقدم إسهاماتنا الخاصة في الموضوع. لذا، استمدنا دراستنا من مجموعة متنوعة من الدراسات الأكاديمية، بما في ذلك الكتب، والرسائل الجامعية، والمقالات السياسية، والأبحاث المنشورة في المجلات الأكاديمية، ومراكز البحث المعترف بها. نذكر منها:

- كتاب "The China Challenge: Shaping the Choices of a Rising Power" للمؤلف Thomas J. Christensen، الذي يحلل التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في التعامل مع صعود الصين وتأثيرها على منطقة الاندوباسيفيك.
- دراسة "China's Grand Strategy: Trends and Implications" التي أعدتها مجموعة من الباحثين في مركز الأبحاث الاستراتيجية الدولية، والتي تستعرض استراتيجية الصين الأمنية وتأثيرها على المنطقة.
- مقالة "The Asian Century: What International Norms and Strategic Challenges?" التي نشرتها مجلة العلاقات الدولية، وتتناول الدراسة تحليل النزاعات والتحديات الأمنية في منطقة الاندوباسيفيك.
- كتاب "The United States and the Rise of China: Implications for the Long Haul" للمؤلف David Shambaugh، الذي يقدم تحليلًا شاملاً لعلاقات الصين والولايات المتحدة وتأثيرها على الأمن في المنطقة.
- دراسة "China's Belt and Road Initiative: Motives، Scope، and Challenges" التي أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، والتي تتناول تحليل استراتيجية الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الأمن في المنطقة.

تشمل الدراسات المذكورة تحليلات شاملة لصعود الصين وتأثيرها على منطقة الاندوباسيفيك، إلا أنها تترك بعض الفجوات التي يمكن أن تكون مجالاً خصباً للبحث العلمي المستقبلي.

كتاب "The China Challenge: Shaping the Choices of a Rising Power" للمؤلف Thomas J. Christensen، يركز بشكل رئيسي على السياسات الأمريكية تجاه الصين دون التطرق بشكل كافٍ إلى استجابات الدول الأخرى في منطقة الاندوباسيفيك، مثل الهند، اليابان، وأستراليا. أما دراسة "China's Grand Strategy: Trends and Implications"لمجموعة من الباحثين في مركز الأبحاث الاستراتيجية الدولية، فتتناول الجوانب الأمنية والعسكرية لاستراتيجية الصين الكبرى، لكنها قد لا تتعمق في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على استقرار المنطقة.

مقالة "The Asian Century: What International Norms and Strategic Challenges?" التي نشرتها مجلة العلاقات الدولية، تعالج التحديات الاستراتيجية والنزاعات بشكل عام، ولكنها لا تتناول بالتفصيل دور المؤسسات الدولية والإقليمية في إدارة هذه التحديات، مثل تأثير منظمات مثل الآسيان (ASEAN) ومجموعة العشرين .(G20) في كتاب "The United States and the Rise of China: Implications for the Long Haul"للمؤلف David Shambaugh ، يتم التركيز على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والصين، دون التطرق بشكل كافٍ إلى الدور الذي تلعبه الدول الأخرى مثل روسيا، الاتحاد الأوروبي، ودول الخليج في تشكيل هذه العلاقات.

أخيرًا، دراسة "China's Belt and Road Initiative: Motives، Scope، and Challenges " التي أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، تتناول الدوافع والتحديات لمبادرة الحزام والطريق، لكنها قد لا تتناول بشكل كافٍ التحديات البيئية والاستدامة لمشاريع المبادرة وتأثيرها على الدول المشاركة. هذه الفجوات تمثل مجالات بحثية جديدة يمكن للباحثين التركيز عليها لتعزيز الفهم الشامل للتحديات والفرص التي يخلقها صعود الصين في المنطقة.

الإشكالية:

تعكس استراتيجية الصين في المنطقة تحولًا استراتيجيًا عميقًا، حيث تسعى الصين لتعزيز تأثيرها ونفوذها، وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية. ومع ذلك، فإن وجود التواجد الأمريكي القوي في المنطقة يشكل تحديًا كبيرًا لهذه الاستراتيجية، مما يدفع الصين إلى تكييف أساليبها وتحديد أولوياتها في المنطقة.

ومنه يمكن طرح السؤال الاشكالي التالي:

ما هي معالم الاستراتيجية الأمنية الصينية اتجاه منطقة الاندوباسيفيك في ظل التواجد الأمريكي؟

ولتسهيل تحليل الإشكالية نقسمها الى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية

- فيما تكمن أهمية منطقة الاندوباسيفيك من الناحية الاستراتيجية؟
- ما هو دور وتأثير الاستراتيجية الصينية الجديدة في إعادة تشكيل الديناميات الكبرى في منطقة الاندوباسيفيك؟
- ما هو مستقبل منطقة الاندوباسيفيك في إطار التنافس الصيني-الأمريكي في المنطقة؟

فرضيات الدراسة:

يمكن بناء الفرضيات التالية لمعالجة الإشكالية الرئيسية للبحث من خلال التساؤلات التي تطرحها الدراسة كما يلي:

- تزايد أهمية إقليم الاندوباسيفيك كممر حيوي للتجارة العالمية والملاحة البحرية، يزيد من أهميته كمحور للتنافس الاقتصادي والجيوسياسي بين القوى العالمية، لاسيما بين الصين والولايات المتحدة .
- كلما زاد تركيز الاستراتيجية الصينية على تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي، كلما ادى ذلك لتعزيز وجودها في المنطقة ومنه الحد من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.
- يتوقف مستقبل الاندوباسيفيك في إطار التفاعلات بين الولايات المتحدة والصين، على مدى استمرار التنافس والتوترات في السياسة والاقتصاد او احتمالية تحولها لعلاقات تعاونية في بعض القضايا العالمية.

حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

- **الحدود الزمانية**: تم تحديد الإطار الزماني للدراسة ما بين 2013-2023، وهو تاريخ تولي "شي جين بينغ" الزعيم الصيني الحكم الرئاسي في الدولة والكشف عن بوادر استراتيجيته الحزام والطريق إلى غاية 2023 وهو العام الذي انتهت فيه الفترة المحددة للدراسة ويشمل الفترة التي تم فيها تطبيق مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على العلاقات الأمنية في منطقة الاندوباسيفيك.
- **الحدود المكانية**: يشمل النطاق الجغرافي لمنطقة الاندوباسيفيك المنطقة الممتدة من إفريقيا شرقا إلى الأمريكيتين غربا، وتتوزع على ثمانية أقاليم فرعية وهي شرق آسيا، وجنوب شرقي آسيا، وجنوب آسيا، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية.

الإطار المنهجي والنظري للدراسة

1. مناهج الدراسة

- السرد التاريخي للأحداث: يتمثل في دراسة تاريخ العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وكذلك دول منطقة الاندوباسيفيك، بدءًا من فترة الحرب العالمية الثانية وصولاً إلى الوضع الحالي، وتحديد مراحل تطور الاستراتيجية الأمنية الصينية لاسيما تجاه منطقة الاندوباسيفيك
- المنهج الوصفي: يتمثل في وصف وتحليل العوامل السياسية والاستراتيجية التي تؤثر على استراتيجية الأمن الصينية في المنطقة، بما في ذلك أهداف السياسة الخارجية للصين واستجابتها للتحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة.

2. مقاربات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاربات التي حاولت تحليل السلوك السياسي للدول المتنافسة على إقليم الاندوباسيفيك تحديدا الولايات المتحدة والصين، وتعتبر نظرية تحول القوة لصاحبها أورغانسكي أهم مقاربة حاولت الدراسة تبنيها واسقاطها على حالة الدراسة، اذ تعتبر اطارا مناسبا يشرح لنا سلوك الصين إزاء مسألة صعودها، وهل هذا الصعود هو سلمي أو غرضه تهديد الاستقرار الإقليمي والدولي.

صعوبات الدراسة:

يثير اهتمامًا كبيرًا وتعقيدًا، حيث تتعدد الكتب والمراجع التي تناولت قوتها وتطورها. الصين لا تكشف عن استراتيجيتها إلا بالتدريج، مما يجعل الوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية صعبًا. على الرغم من صدور وثيقة العقيدة العسكرية، إلا أن حجمها الهائل واللغة الصينية تجعل من ترجمتها أو حصرها صعبًا للغاية. بالإضافة إلى ذلك، ضيق الوقت يجعل من الصعب الوصول إلى جميع المراجع والكتابات ذات القيمة المطلوبة للدراسة.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية:

- الفصل الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية الأمنية، كذلك تطرقنا إلى المقاربات المفسرة للصعود الصيني.

- أما الفصل الثاني سنستعرض فيه الآليات الاستراتيجية الصينية في الاندوباسيفيك، على غرار مبادرة الحزام والطريق، كما تناولنا فيه التفاعلات مع القضايا الأمنية في المنطقة في ضوء التحديات الراهنة
- في حين تناول الفصل الثالث ملامح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية والاتجاهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية الصينية في المنطقة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية الأمنية

تمهيد

يمكن القول بأن العلاقة بين الأمن والاستراتيجية هي علاقة تكاملية، حيث يمثل الأمن الغاية بينما تمثل الاستراتيجية الوسيلة لتحقيق هذه الغاية. كلما ازدادت أهمية الأمن وحيويته، ازدادت الحاجة إلى تصميم الاستراتيجيات المناسبة لضمان تحقيقه. بل إن مبرر وجود الفكر الاستراتيجي ونظرياته الأولى لا يبتعد عن هدف الأمن أو توضيح طرق بنائه داخل المجتمعات والدول والعلاقات الدولية.

مع سقوط جدار برلين، تخلص الأمن من قيود الحرب الباردة، وفتح أبوابه أمام تحديات جديدة، مثل الإرهاب والهجمات الإلكترونية والتغيرات المناخية. ولم تقتصر هذه التحولات على طبيعة التهديدات فقط، بل امتدت لتشمل مستويات الأمن أيضًا. فلم يعد التركيز محصورًا بالأمن الوطني فقط، بل أصبح هناك تركيز أكبر على الأمن الإقليمي والعالمي.

دفعت هذه التحولات الدراسات الأمنية نحو آفاق جديدة، فظهرت نظريات مثل نظرية الأمنية التي تعنى بكيفية تحويل موضوع ما إلى مسألة أمنية. كما أدت هذه التحولات إلى زيادة التركيز على دور المؤسسات الدولية في تحقيق الأمن.

فمن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي للاستراتيجية الأمنية، يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث: سنتناول في المبحث الأول ماهية الاستراتيجية والمفاهيم المشابهة، في المبحث الثاني ماهية الأمن، وأخيرا في المبحث الثالث النظريات المفسرة للاستراتيجية الأمنية.

المبحث الأول: ماهية الاستراتيجية

المطلب الأول: الاستراتيجية والمفاهيم المشابهة

ارتبط مفهوم الاستراتيجية لفترة طويلة بفن الحرب قبل أن يتسع لمجالات أخرى بفعل تنوع الفواعل التي تؤثر في أنماط السلوك الدولي وتداخل قضايا الدفاع والأمن بالقضايا المجتمعية خصوصا منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في الواقع المعاصر. توسع اهتمام الباحثين في مجال الفكر الاستراتيجي ليشمل مجالات أخرى لها علاقة بقضايا الأمن والتنمية والبحث العلمي، خصوصا بعد بروز مفهوم القوة الناعمة (Soft Power) في أوائل تسعينيات القرن الماضي.

يعود تاريخ الاستراتيجية الى كتابات المفكر الصيني "صن تسو" Sun Tsu في مؤلفه الشهير فن الحرب "the art of war" قبل ما يقرب 2500 عام والذي عرفها على أنها "الإدارة العامة للعمليات العسكرية فالاستراتيجية هي علم خاص بالعسكريين بالدرجة الأولى ولكنها ترتبط أيضا ارتباطا وثيقا برجال الدبلوماسية والسياسة ".[1]

يقودنا مصطلح الاستراتيجية إلى وجوده في مختلف اللغات الأوروبية والإغريقية واللاتينية، فنجد "**Stratégie**" في الألمانية و "**Strategija**" في الروسية، مشتقة من الكلمة اليونانية "**Stratos**".

ومصطلح الاستراتيجية مقسم إلى جزأين:

- **Stratos** : وتعني الجيش أو الجيوش في حالة الحرب.
- **Agein** : وتعني الدفع إلى الأمام.

كما أن جذورها الأصلية تعود إلى اللفظ "**Strategos**" وتعني الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية ولها معنى آخر في اللاتينية وتعني الحيلة أو الوسيلة في الحرب.[2]

وفيما يلي نستعرض لك تعريف الاستراتيجية لمفكرين سياسيين وعسكريين من المدرسة الغربية:

- يعرف "**كارل فون كلاوزوفيتز**" **Carl Von Clausewitz** أحد مؤسسي الاستراتيجية التقليدية الاستراتيجية على أنها " فن إعداد المعارك " أي عملية التخطيط للعمليات العسكرية بشكل فعال لتحقيق أهداف معينة في المعركة، إلا أن هذا التعريف لقي انتقادا من قبل الكاتب العسكري البريطاني "**ليدل هارت**" **Liddel Hart** بحيث أن كلاوزوفيتز في وصفه للاستراتيجية أضعف دور القيادة، فمثل هذه الأمور تتعلق فقط بمسؤولية الدولة لا بحدود القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذه إضافة إلى أنه ربط مفهوم الاستراتيجية بالمعارك فقط. فعرفها ليدل هارت على أنها " فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية " فهي تشمل تحديد الأهداف السياسية المرغوبة وتحديد

[1]- علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والاستراتيجية (عمان: دار الشروق للنشر، ط1، 2004) ص 183، 184.

[2]- جعودي كاتيا، عزوق سليمة، الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري – تيزي وزوو، (2016-2017)، ص9.

الوسائل العسكرية المناسبة لتحقيقها، أي أنها تضمن توجيه الجهود العسكرية بشكل يدعم الأهداف السياسية.[3]

- ويعرفها "**أندري بوفر**" **André Beaufre**: "الاستراتيجية فن حوار الإدارات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها حيث يشير إلى أهمية استخدام الحوار والتفاوض بدلا من القوة في حل الخلافات وصياغة الاستراتيجية". على أساس أنه يعتقد أن هناك وسائل أخرى في ظروف معينة تؤدي إلى تحقيق هدف الاستراتيجية دون استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة.
- في حين يعرفها "**ريمون آرون**" **Raymond Aron** في كتابه "السلم والحرب بين الأمم" بأنها قيادة وتوجيه مجمل العمليات العسكرية أما الديبلوماسية فهي توجيه العلاقات مع الدول الأخرى على أن تكون الاستراتيجية والديبلوماسية تابعتين للسياسة"[4]
- أما في المفهوم الأمريكي فقد عرف دليل ضباط أركان القوات المسلحة الأمريكية لعام 1959 الاستراتيجية بأنها فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة لغرض تحقيق أهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

تطرق الشرقيين أيضا إلى أهم تعريفات الاستراتيجية نذكر منها:

- يقول "**فلاديمير اليتش أولينوف لينين**"**Vladimir Ilyich Ulyanov Lenin** في تعريفه للاستراتيجية: "الاستراتيجية الصحيحة هي التي تتضمن تأخير العمليات إلى الوقت الذي يسمح فيه الانهيار المعنوي للخصم للضربة المميتة بأن تكون سهلة وممكنة"[5]
- أما ما وتسي تونغ فيرى أنه حيثما كانت حرب يوجد وضع كلي للحرب وأن دراسة القوانين الموجهة للحرب والتي تتحكم في الوضع الكلي للحرب هي مهمة الاستراتيجية.[6]

وفيما يلي تعريف الاستراتيجية وفق المدرسة العربية:

- **المدرسة العراقية**: تعرفها على أنها "فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الاستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة".
- **المدرسة المصرية**: تعرف الاستراتيجية على أنها أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح، وهي أسلوب علمي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمدا على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الاستراتيجية للصراع المسلح لهزيمة العدو.[7]

---

[3] - هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر آدم حمد، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية: دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى) ص31

[4] - موسوعة ويكيبيديا الحرة.

[5] - نسيمة طويل، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)

[6] - جعودي كاتيا، مرجع سابق، ص12

[7] - هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر آدم حمد، مرجع سابق، ص32، 33

وفي المعنى السياسي ارتبط مفهوم الاستراتيجية بفن القائد أو فن القيادة، فقد ورد في قاموس أكسفورد بأن الاستراتيجية هي فن القائد وكذلك فن عرض وتوجيه الحركات العسكرية الكبيرة والعمليات للحملة. فالاستراتيجية في معناها الضيق تقوم على أن السياسة تقود الحرب أما في معناها الواسع فالسياسة توجه مجموعة من الاستراتيجيات المتخصصة والاستراتيجية العسكرية ليست إلا أحد هذه الاستراتيجيات. فمن كل هذه التعريفات نستنتج أن الاستراتيجية هي علم وفن استخدام القدرات والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف السياسة العليا في حالات السلم والحرب.

إلى جانب الاستراتيجية هناك عدة مفاهيم مشابهة لها تستخدم في سياقات مختلفة من بينها:

- **التكتيك**: الاستراتيجية فن القيادة العامة في الحرب بأكملها أما التكتيك فهو فن القيادة في ميدان المعركة والتي اشتقت من الكلمة اليونانية "تأسين" ومعناها يهيئ للحرب.[8]
- **التخطيط**: هو عملية علمية وعملية تربط بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها، وتوجيه القرارات والسياسات وكيفية تنفيذها لضبط الأحداث بشكل محدد. ويشمل تحديد الأهداف، واختيار السياسات، وإعداد الجداول الزمنية، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالرقابة الإدارية والبرمجة.[9]
- **التخطيط الاستراتيجي**: عبارة عن عملية تخطيط رسمي طويل المدى من خلال إدارة واستعمال الموارد المتاحة والتصرفات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة لأي مؤسسة.[10]
- **اللوجستيك**: كلمة يونانية تعني المنطق، وتشير في السياق الحديث إلى مجموع التقنيات والوسائل التي تساعدنا على تنظيم وتسيير التيارات المعلوماتية والمادية والمالية داخل منظومة معينة.[11]
- **الجيوستراتيجية**: "تتناول دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو في السلم بتحليل عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة: الموقع، الحجم، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطبوغرافيا، المناخ، الموارد والسكان"، ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية والحربية.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الاستراتيجية:

ان التطور في مفهوم الاستراتيجية جاء نتيجة التطور الحاصل في مختلف ميادين العلوم السياسية، مما أدى إلى الحد من ارتباطها بالمفهوم العسكري وتعريفها على أنها جهد علمي مخطط لتنسيق العديد من العناصر الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية لصياغة المستقبل على المدى الطويل، مما جعلها

[8]- منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب، ص160

[9] - نور الدين بوعشة، قراءة في مفهومي التخطيط والاستراتيجية، (مجلة المربي، 20، (2017): 111-125).

[10] - المرجع نفسه.

[11] - فهد بن ناصر الدرسوني، سؤال وجواب في الفكر السياسي، مدونة طالب الدكتوراه في الفلسفة السياسية.

ذات أهمية بالغة للقادة السياسيين والعسكريين، كما أصبحت تعتمد على أسس علمية وفنية لضمان استجابة فعالة للاحتياجات البيئية في إطار زمني متسلسل[12].

من جانب آخر، تطورت وظيفة الدول لتشمل التخطيط في مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، مما جعل وضع الاستراتيجيات والتخطيط لها يمثل الفعل الواعي المعبر عن استخدام الأسلوب العلمي للربط بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها، ومحاولة التحكم في الأحداث في الحاضر والمستقبل من خلال سياسات مدروسة تربط بين الخطة والإمكانيات والوسائل والأهداف.[13]

وقد خرجت الاستراتيجية من احتكار المفهوم العسكري للفضاء المدني، وأصبحت تعرف بتعاريف أكثر سعة ومرونة، واتسعت لتشمل مختلف أنواع الاستراتيجيات لتعرف بأنها بناء نظري شامل متأصل في مجموعة من الأساليب لتحقيق التناسب والتوافق بين القوى والقدرات وحرية العمل المتاحة للدولة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو إدارية وغيرها. أي أن هذا الفهم الحديث ينبع من القوى المتاحة للمساءلة والتهديدات في مجال الحركة والبيئة المحيطة بها والطريقة التي تحقق بها الدولة أهدافها، ويشمل هذا الفهم للاستراتيجية مجموعة من المتغيرات:

- البيئة الخارجية ومتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- الموارد والإمكانات المتاحة.
- الأهداف التي تجددها الدولة وتسعى إلى تحقيها في إطار زمني محدد.
- التهديدات التي تقف أمام تحقيق هذه الأهداف.[14]

أما في ميدان الجغرافيا السياسية فمفهوم الاستراتيجية لا يعني بالتأكيد العمل العسكري، هذا لأن الصراع على السلطة اليوم لم يعد مقتصرا على القوات المسلحة بل امتد إلى بلدان تلك القوى مسخرا فيها جميع الموارد المادية والبشرية لخدمة ذلك الصراع.[15]

المطلب الثالث: أنواع الاستراتيجيات

هناك عدة أنواع من الاستراتيجيات:

- **الاستراتيجية العقلانية:** تعتمد بشكل أساسي على الدراسات العلمية والتفكير العلمي المنطقي لضمان موضعيتها وفعاليتها في إقناع الأشخاص المعنيين. وتشمل هذه الاستراتيجية أيضًا البحث

[12] - صلاح حسن ألشمري، الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2011، ص11

[13] - بهاء الدين السعبري، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، مجلة الكوفة للعلوم السياسية والقانونية، العدد 15، ص70

[14] - المرجع نفسه، ص71-72

[15] - صلاح الدين ألشمري، مرجع سابق، ص7.

العلمي وتطوير الكفاءات العلمية لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى استخدام أساليب حديثة في الإدارة والتنظيم.

- **الاستراتيجية التوجيهية:** تركز على جذب اهتمام المعنيين وتحفيزهم، مع تعديل مواقفهم بما يشجعهم على اتخاذ الإجراءات المناسبة. تهدف إلى إقناع وكسب ثقة الأشخاص المعنيين بها، وتشجع مشاركتهم في اتخاذ القرارات وتطويرها، مع مراعاة الخصائص الثقافية والقيم الاجتماعية.
- **الاستراتيجية السياسية والإدارية:** تعتمد على القوة النابعة من السلطة السياسية أو الإدارية وتفترض في الناس المعنيين بها المطاوعة لمطالب السلطة واتجاهاتها ومتابعتهم للخطط والتوجيهات الصادرة عنها، كما تعتمد على التشريعات الحكومية وما يترتب عليها من توجيهات.[16]
- **الاستراتيجية العسكرية:** تتعلق بتوزيع واستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق أهداف سياسية، وتشمل عمليات التحضير والإعداد والتخطيط لاستخدام القوات المسلحة في الميدان. ويتضمن محتوى الاستراتيجية العسكرية قوانين الصراع المسلح والاستراتيجيات المستخدمة والتطوير المستمر للقوات المسلحة وتوظيفها بشكل فعال، إلا أنه غير ثابت كمفهومها بل يتغير بمرور الوقت وتغير الظروف الاستراتيجية.[17]

[16] - فضيل دليو، عاكف كلاع، الاستراتيجية الأمنية: أنواعها ومتطلباتها.

[17] - مروي بوكسوب، السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية (بيروت: دار الجيل، ط1، 1988، ص14.

المبحث الثاني: ماهية الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن و أبعاده

أولا: مفهوم الأمن

- **قال ابن المنظور**: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، الأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، يقال آمن به قوم وكذب به قوم. وفي التنزيل العزيز: وآمنهم من خوف.[18]

وقد وضعت العديد من التعاريف لتحليل مفهومه، نظرًا لتعقيد الظواهر المرتبطة به وتأثيراتها المتعددة:

- تعرفه دائرة المعارف البريطانية: "بأنه حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".
- ويعرفه "**هنري كسنجر**"**Henry Kissinger** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أنه: **"**تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".
- في تعريف "**باري بوزان**" **Barry Buzan** للأمن فإنه يركز على "عدم تعرض حرية الدولة للتهديد" كمفهوم أساسي للأمن أي الحفاظ على سيادتها من أي تهديدات داخلية وخارجية قد تؤثر على قدرتها على اتخاذ القرارات وتحقيق مصالحها الوطنية.
- وارتبط مفهوم الأمن بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح، أو ما يطلق عليه بالعمل العسكري الدولتي، فوفق "**والترليبمان**" **Walter Lippmann**: "تعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب".[19]

يمكن إعطاء تعريف شامل للأمن على أنه قدرة الدولة على تجنيد كافة مواردها الداخلية والخارجية، بما في ذلك القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، للتصدي للتهديدات التي تعترض استقرارها على المستوى الدولي.

ثانيا: أبعاد الأمن:

على ضوء ما سبق، يتضمن مفهوم الأمن تهيئة الظروف المناسبة لوضع استراتيجية شاملة، بهدف تأمين الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية مما يحقق لها التقدم والازدهار.[20]

إن هذه الشمولية في مفهوم الأمن تعني له أبعادا متعددة:

- البعد السياسي: يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ومكانتها في النظام الدولي.
- البعد الاقتصادي: يعتبر الأساس الحيوي الذي تعتمد عليه الأبعاد الأخرى من الأمن القومي. فبالرغم من أهمية البعد السياسي إلا أن القوة الاقتصادية تمنح الدولة ثقلا سياسيا على

[18] - ابن منظور: لسان العربي (تحقيق عبد الله على الكبير، القاهرة، دار المعارف، 1986، ص140.

[19] - بوستي توفيق، مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية: دراسات الأمن الدولي

[20] - زكريا حسين، الأمن القومي، (دار النهضة العربية، القاهرة، 2001)، ص04.

المستويين الإقليمي والعالمي. وهو أيضا الدعامة الحيوية للقوة العسكرية لتأمين احتياجاتها من المعدات والأجهزة اللازمة بالإضافة إلى تلبية احتياجات ورفاهية الشعب ودفع عجلة التقدم العلمي. وتعتمد القوة الاقتصادية على عوامل متعددة مثل الزراعة، الصناعة، الموارد الطبيعية، التجارة، المال وتوفير المناخ الأمني للاستثمار.

- البعد الاجتماعي: يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء
- البعد المعنوي أو الإيديولوجي: يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على القيم والعادات والتقاليد.
- البعد البيئي: يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

وبالإضافة إلى البعد البيئي، هناك أبعاد أخرى للأمن القومي مثل الثقافة والإعلام والتكنولوجيا، والتي تتطلب اهتمامًا واستراتيجيات متعددة لضمان الأمن الشامل للدولة.

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن

بعد انتهاء الحرب الباردة، شهد مفهوم الأمن تحولات كبيرة، حيث خرج عن النطاق العسكري الضيق وأصبح أكثر توسعاً. وتحولت محورية الأمن من تأمين الدولة إلى تأمين الأفراد بشكل محدد، مما أدى إلى نقلة نظرية في الدراسات الأمنية، حيث بات من الضروري إعادة صياغة هذا المفهوم ليتناسب مع طبيعة التهديدات الجديدة وتفاعلها مع السياق الدولي.

1. تطور مفهوم الامن بعد نهاية الحرب الباردة:

شهدت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة زوال الثنائية القطبية وانهيار المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي. هذا الانتقال أدى إلى ظهور مفاهيم أمنية جديدة تختلف عن التعاريف الكلاسيكية للأمن التي سادت لفترة طويلة. أصبح من الضروري إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن يأخذ بعين الاعتبار التحديات المعقدة التي تواجه العالم المعاصر. هذه التحديات تتطلب النظر إلى جوانب الأمن الإنسانية بشكل أكبر، مثل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية. إن تحديد مفهوم شامل للأمن يستلزم النظر إلى هذه الأبعاد الإنسانية لضمان فهم أكثر شمولية واستجابة فعّالة للتحديات المعاصرة.

ومن هنا تبين أن مفهوم الأمن ليس ثابتًا وقابل للتغيير وفقًا للسياق والحالة التي يتعامل معها، وكذلك وفقًا لكيفية توظيفه. ففي الحالات المرتبطة بالنزاعات والصراعات والحروب، يتم التركيز عادة على الأمن الدولي واستخدام القوة العسكرية، مما يجعل المفهوم يتمحور بشكل أساسي حول الجوانب العسكرية.

وقد يأخذ مفهوم الأمن الاجتماعي والثقافي حيزًا واسعًا من المفهوم الموسع للأمن، حيث يتعلق بحفظ الهويات الثقافية والاجتماعية للشعوب والمجتمعات ويهدف إلى منع الغزو الثقافي الخارجي والحفاظ على القيم والتقاليد الأصلية، والتي تسهم في استقرار العلاقات الاجتماعية والأسرية، وبالتالي في الاستقرار

السياسي والاجتماعي للدول. وبالتالي إهمال هذا الجانب من الأمن يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة في الأنظمة السياسية وتفكك البنية الاجتماعية، مما يعرض استقرار الدولة للخطر.[21]

وقد قدم باري بوزان (Barry Buzan) أحد أبرز منظري مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية تعريفًا شهيرًا لمفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة. وفقًا لبوزان، فإن الأمن لم يعد يقتصر على القضايا العسكرية فقط، بل يشمل أيضًا الأمور السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية والتكنولوجية. وهو يصف الأمن بأنه "حالة من عدم التهديد بالعنف أو الحرب، وحالة من الراحة القصوى بالحياة". هذا التعريف يبرز توسع فهم الأمن ليشمل العديد من الجوانب التي لم تكن محورية في التعريفات السابقة، مما يعكس التحولات الكبيرة في الفكر الأمني بعد انتهاء الحرب الباردة.[22]

قد يسهم توظيف مفهوم الأمن في وضوحه من جهة ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى تعقيد فهمه. فعادة ما يتم ربط مفهوم الأمن بمجموعة متنوعة من التهديدات، ويمكن استخدام هذا التوظيف لتبرير سياسات معينة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

على الصعيد الداخلي، يمكن أن تلجأ بعض الدول إلى استخدام مفهوم الأمن لتشديد قمعها للاحتجاجات الاجتماعية ومنع أي نشاط يهدد استقرارها. بينما على الصعيد الدولي، يمكن للقوى الإقليمية استخدام مفهوم الأمن كذريعة للتدخل في مناطق خارج إقليمها تحت ذريعة حماية مصالحها الحيوية وأمنها القومي، وهو ما قد يؤدي إلى تصاعد التوترات والصراعات الإقليمية. هذا يجعل من المهم أن نكون حذرين في توظيف مفهوم الأمن بشكل يتناسب مع السياق الدولي والمحلي دون إساءة استخدامه لتبرير أو توجيه سياسات ذات أجندات مخفية.

تجدر الإشارة إلى مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية التي قدمت إسهامات بارزة في تطوير الدراسات الأمنية لما بعد الحرب الباردة، وتعتبر كتابات بازر بوزان وبريف ويفر هامة جدًا في هذا السياق، حيث وضعوا همزة وصل بين الدراسات الأمنية التقليدية والدراسات الأمنية النقدية.

أحد أهم الجوانب في كتابات بوزان هو تحديد مجموعة من القطاعات الأساسية للأمن، وهي:

- **الأمن العسكري:** الذي يتعلق بالقضايا العسكرية التقليدية مثل التهديدات العسكرية والتحضيرات للحروب.
- **الأمن السياسي:** الذي يتعلق بالاستقرار السياسي للدولة والقدرة على الحكم بشكل فعال.
- **الأمن الاقتصادي:** الذي يتعلق بالقضايا الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد.
- **الأمن الاجتماعي:** الذي يتعلق بالاستقرار الاجتماعي والتعايش السلمي في المجتمع.
- **الأمن البيئي:** الذي يتعلق بالحفاظ على البيئة وتجنب التهديدات البيئية والكوارث الطبيعية.

[21] - د. ابتسام أوعشرين: تطور مفهوم الأمن الدولي، تخصص علاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

[22] - د. حميد رامي، الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2020

هذه القطاعات الخمسة تمثل نهجًا شاملًا لفهم الأمن بشكل موسع يتناسب مع التحديات المتعددة التي تواجه العالم في العصر الحديث.

ان تحليل العوامل التي ساهمت في تحول مفهوم الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة إلى المفهوم الموسع يعكس فهمًا عميقًا للتحولات الجذرية التي طرأت على النظام الدولي في هذه الفترة. يمكن رصد أهم هذه العوامل فيما يلي:

- **تنامي النزاعات الداخلية:** ظهور النزاعات الداخلية ذات الطابع الهوياتي والعرقي والحضاري داخل حدود الدولة الواحدة ساهم في تعقيد المشهد الأمني الدولي وعرقلة تحقيق الأمن الدولي الكلاسيكي.
- **عجز الدولة القومية:** عدم قدرة الدولة القومية على حماية مواطنيها وتوفير الأمن الكلاسيكي بسبب تعدد التهديدات الجديدة غير العسكرية مثل التهديدات البيئية والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، مما أدى إلى تطور مفاهيم جديدة للأمن تشمل الأمن الإنساني والاجتماعي والحضاري بجانب الأمن القومي.
- **تطور التكنولوجيا:** تطور التكنولوجيا واستخدامها في تهديد أمن الدول ساهم في توسيع فهم الأمن ليشمل جوانب متعددة تتعدى الجوانب العسكرية.

2. تطور مفهوم الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 تحولا مركزيا في العلاقات الدولية، حيث أعادت إلى الواجهة الكره الواقعي والضرورة الملحة لاستخدام القوة العسكرية بشكل مكثف. ونادت النظرية الواقعية، التي دعا إليها ميرشايمر بضرورة مكافحة القوى التي تشكل تهديدات عابرة للحدود مثل الإرهاب الدولي، واستخدمت تلك الفترة القوة العسكرية بشكل مبرر تحت مظلة الشرعية الدولية في التدخل في العراق عام 2003، وكذلك تحت مظلة الوقاية والحماية من الأخطار المستقبلية في التدخل في أفغانستان.

هذه الطروحات وجدت تأييدًا واسعًا في أوساط الطبقة المحافظة، بما في ذلك الجمهوريين في الولايات المتحدة بقيادة جورج بوش الابن، وكذلك في أوروبا مع الأحزاب المحافظة واليمينية، خاصة في فرنسا وبريطانيا. هذه الفترة شهدت استخدامًا متزايدًا للقوة العسكرية بغية مواجهة التهديدات الجديدة والعابرة للحدود، سواء بغرض تأمين الاستقرار الدولي أو للحماية من المخاطر المستقبلية.[23]

3. نحو إعادة تعريف الأمن بعد جائحة فيروس كورونا:

إن الواقع الحالي يستدعي تطوير مفهوم شامل للأمن بعد انتهاء الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كورونا وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ينبغي أن يشمل هذا المفهوم الجوانب الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي أثرت بشكل كبير على الأمن الوطني والدولي على حد سواء.[24]

[23] - د. حميد رامي، مرجع سابق، ص31.

[24] - د. أوعشرين ابتسام، مرجع سابق.

لأول مرة منذ عام 2001، شهد سلم الاهتمام تحولًا من القضايا المتعلقة بالإرهاب الدولي والجماعات المتطرفة إلى قضية بعد إنساني بحت، حيث أصبحت الأوبئة محور اهتمام القادة السياسيين وصناع القرار في الدول المتقدمة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم تتعرض الدول الغربية والمتقدمة لأي أزمة صحية أو وباء قاتل يهدد مجتمعاتها، بفضل تطور منظوماتها الصحية التي ساهمت في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي المتقدم بالفعل.

جائحة كورونا أثبتت أهمية الأمن الصحي كأحد الأولويات القصوى التي يجب مواجهتها، وهي أهم أزمة مرت بها الدول الغربية منذ الحرب العالمية الأولى ووباء "الحمى الإسبانية" الذي أودى بملايين الأرواح في ذلك الوقت. وبناءً على ذلك، تم إدراج مكافحة جائحة كورونا ضمن الأولويات القصوى التي يجب على الدول مواجهتها نظرًا للأضرار الصحية والنفسية الهائلة التي تسببت فيها.

تم اعتبار الأمن الصحي كجزء لا يتجزأ من الأمن الوطني، وهو أمر ضروري لتجنب الأزمات المستقبلية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. تطلب طبيعة انتشار الجائحة وعدم وجود حلول سريعة تجنيد جميع مقدرات الدول للعمل على تطوير علاجات ولقاحات بأسرع وقت ممكن.

أخيرا، بعد نهاية الحرب الباردة، شهدت العالم مجموعة من الأحداث الرئيسية التي غيّرت مفهوم الأمن بشكل مستمر، مما دعم طروحات المدارس النقدية التي ترى أن الأمن ليس مجرد مفهوم موضوعي بل يرتبط برؤى ومنظورات فردية. فقد كانت أحداث كبيرة مثل هجمات 11 سبتمبر، والهجمات الإرهابية، وجائحة كورونا، محرّكات لتغيير نظرة الدول نحو مفهوم الأمن. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الدراسات والاكتشافات في المجالات التقنية والعلمية الجديدة قد تغيّر منظورات الأمن أيضًا. لذلك، فإن تطور مفهوم الأمن في المستقبل سيكون متأثرًا بالتغيرات في البيئة الدولية والتقدم في المعرفة والعلوم.[25]

[25] - د. أوعشرين ابتسام، مرجع سابق.

المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للصعود الصيني

المطلب الأول: الواقعية التقليدية

تنطلق الواقعية من رؤية متشائمة للعلاقات الدولية فهي تركز في الغالب على السلطة والمصالح الوطنية وتعتبر القوة وسيلة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار ومن منظور واقعي، يعتقد أن الشر متأصل في الطبيعة البشرية، ولذلك قد يتم الاعتماد على القوة كوسيلة لمواجهة التهديدات.

وتشير النظرية الواقعية إلى أن العلاقات الدولية تسيطر عليها المصالح الذاتية والتنافس، بدلاً من العواطف أو الصداقة. في الواقع الدولي الفوضوي، تعمل الدول على تحقيق مصالحها الوطنية دون وجود سلطة مركزية تفرض القواعد بشكل فعّال. هذا يعني أن كل دولة تسعى لتعزيز قوتها وتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية بالطرق التي تعتبر مناسبة دون الالتفات كثيرًا إلى مصالح الآخرين، مما يؤكد على الطابع الأناني للعلاقات الدولية في هذا السياق.

وفقًا لنظرية الواقعية وروادها مثل "**كينت والتز"Kenneth Waltz**، فإن النظام الدولي لم يشهد تغييرات كبيرة بعد الحرب الباردة، وما زال يتسم بالتقسيم القائم على القوة ودرجة الرضا للدول. وبحسب هذا النهج، فإن الدول القوية غير الراضية تشكل الخطر الأكبر في النظام الدولي، حيث يمكن أن تسعى هذه الدول لتحقيق مصالحها على حساب الاستقرار الإقليمي والدولي.

ومن هذا المنطلق، يُعتبر صعود الصين كدولة قوية غير راضية بما يتمتع به من نفوذ اقتصادي وعسكري، خاصةً في السنوات الأخيرة، يشكل تحديًا للاستقرار الإقليمي والدولي. ويُمكن أن تتبع السياسات الخارجية للصين مسارًا يستند إلى تحقيق مصالحها الوطنية بشكل أكثر تحديدًا وصرامة، مما قد يزيد من التوترات والصراعات في المنطقة وحول العالم.

من وجهة نظر الواقعية، يُعتبر استخدام القوة والتدخل العسكري الوقائي ضد القوى الصاعدة المحتملة خطوة ضرورية للحفاظ على الاستقرار الدولي ومنع التهديدات المحتملة للأمن الوطني والإقليمي. وفي هذا السياق، يرون الواقعيون أن تحجيم قوى الصعود يمكن أن يساهم في المحافظة على التوازن القائم في النظام الدولي.

وبالنسبة لجون ميرشايمر والواقعيين الهجوميين، يعتبرون أن تعظيم القوة هو الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق المصالح الوطنية على المدى البعيد. ويشددون على أن المؤسسات الدولية لا تستطيع فعل الكثير لمنع نزعات الهيمنة والسيطرة من قبل الدول القوية، وبالتالي يعتمدون على القوة كوسيلة لوقف أي دولة تسعى لتحقيق أهدافها على حساب الاستقرار الدولي.[26]

صحيح، بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة السائدة على الساحة الدولية، مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بالقطبية الواحدة. وفي هذا السياق،

[26] - -بلحربي عومار، الثقافة الكونفشيوسية: دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الاستراتيجي الصيني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص31.

تصبح الولايات المتحدة القوة المركزية التي تتحكم في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

هذه اللحظة التاريخية تعتبر استثنائية نسبياً، حيث أن التاريخ غالباً ما يكون متعدد الأقطاب، مع وجود عدة قوى تتنافس على النفوذ والسيطرة. ومنذ سقوط إمبراطورية روما، كانت هناك دورات متعددة من القوى الكبرى تتنافس على الهيمنة، ولكن مع تأسيس الولايات المتحدة كقوة مهيمنة بعد الحرب الباردة، تغيرت هذه الديناميكية لصالح القطبية الواحدة.

لكن صعود الصين إلى ميزان القوة العالمي يثير تحديات جديدة للنظام الدولي ويطرح أسئلة حول الاتجاه الذي يتخذه العالم بعد نهاية الحرب الباردة وزمن القطبية الواحدة فهيمنة الولايات المتحدة أصبحت مهددة بصعود الصين وتزايد التنافس الدولي.[27]

اليوم، تتكون عناصر القوة من عدة جوانب بما في ذلك الاقتصاد، القوة العسكرية، الدبلوماسية، الإعلامية، وفعالية التنظيم السياسي. وفهم هذه الديناميكية يعتبر أساسيا لتحليل القوة والتوجهات في النظام الدولي المعاصر.

في نفس الإطار، جاءت نظرية الردع التي سيطرت على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ومن مفكريها "توماس شيلنغ" وهيرمان كوهن"، تعتبر وسيلة مهمة لفهم الديناميات الاستراتيجية بين الدول، خاصة في ظل وجود السلاح النووي. هذه النظرية تشير إلى أن الدول تسعى لتحقيق الردع، أي القدرة على منع الهجوم عن طريق التهديد بالرد بقوة مدمرة.

بشكل عام، يظهر تأثير العناصر المتعددة للقوة وظهور السلاح النووي إلى تشكيل المفاهيم الاستراتيجية والتوجهات في العلاقات الدولية، مما يجعل فهم الديناميات الاستراتيجية والتحليلات السياسية أكثر تعقيدا وتنوعا

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وظهور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة وحيدة على الساحة الدولية، بدأت نظرة جديدة تتشكل لدى منظري وصانعي السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، وكانت الصين تظهر كمصدر للتحدي المحتمل. وقد أبرزت المدرسة الواقعية، بمن فيهم روبرت جلبن، هذا التحول في النظرة نحو الصين.

"روبرت غيلبن" Robert Gilpin، كواحد من أبرز الواقعيين في المدرسة الأمريكية، اعتبر أن الصين تمثل تحديًا للنظام الليبرالي الجديد، حيث تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية وتقويض الهيمنة الغربية. وقدم جلبن ثلاثة أسئلة لتحليل سلوك الصين، منها ما إذا كانت دولة تصحيحية أو محافظة على الوضع القائم، وكيف تتعامل مع القواعد الدولية والهيمنة الإقليمية.

[27] - بلحربي عومار، مرجع سابق، ص32.

وبناءً على تحليله، اعتبر جلبن أن الصين تعتبر دولة تصحيحية، حيث تسعى لتغيير النظام الدولي القائم وتحقيق مصالحها الوطنية بطرق ثورية وتصحيحية. هذا التحليل يسلط الضوء على التوترات القائمة بين الصين والغرب، وخاصة مع الولايات المتحدة، في السعي نحو تحديد مسار المستقبل الدولي.

من يناصر فكرة الخطر الصيني يعتمدون على مقولة الفيلسوف الأمريكي "**جورج سانتايانا**" لتسليط الضوء على ضرورة استفادة العالم من تجارب الدول الصاعدة في الماضي لتفادي مواجهة أخطار مماثلة في المستقبل. وعلى سبيل المثال، يُذكر ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، حيث لم يتم التعامل معهما بفعالية مما أدى إلى اندلاع الصراع وتصاعد الحرب.

منطق المعضلة الأمنية، كما جاء به رواد المدرسة الواقعية الهجومية، يركز على زيادة قوة الصين وتأثيرها على النظام الدولي، مما يؤدي إلى زيادة التوترات الدولية والصراعات. فزيادة القوة تعني زيادة اليقين المتعذر تجنبه حول نوايا وقدرات الآخرين، مما يجعل من الصعب إرساء الالتزامات والمحافظة على الاستقرار في ظل الفوضى الدولية. وبالتالي، فإن زيادة قوة الصين قد تشكل تهديداً يستحق الرد من قبل الدول الأخرى.

يعزز تاريخ الإذلال والتهميش الذي تعرضت له الصين خلال القرن التاسع عشر والعشرين رغبتها في العودة إلى المرتبة التي تستحقها كقوة عظمى. فعلى الرغم من مكانتها السابقة كدولة مركزية، إلا أنها عانت من فترات من الضعف والهزائم التي دفعتها إلى السعي نحو استعادة القوة والتأثير في الساحة العالمية[28].

بالإضافة إلى ذلك، يسعى الصين إلى تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية، حيث حققت نمواً اقتصادياً سريعاً وأصبحت لاعباً رئيسياً في الأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن هذا التقدم يثير التحديات والمخاوف من قبل الدول الغربية والمنافسين الإقليميين.

من الجانب العسكري، تعمل الصين على تطوير قدراتها العسكرية، بما في ذلك القدرات النووية، مما يثير قلق الدول الأخرى، خاصة بالنظر إلى التاريخ السابق للصين وتفاعلها مع التحديات الأمنية.

بشكل عام، فإن الصين تسعى إلى تحقيق قوة ونفوذ يتناسبان مع تاريخها وإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية، مما يجعلها عاملًا مهمًا في تشكيل المشهد الدولي المستقبلي ويزيد من التوترات والتحديات التي يواجهها النظام الدولي الحالي.

الصين، بتاريخها القديم وتطلعاتها الحالية نحو العظمة العالمية، تمثل عوامل متعددة تشكل تحدياً للنظام الدولي الحالي. فتاريخ الصين القديم كإمبراطورية مركزية يعزز طموحها في العودة إلى مكانتها السابقة كقوة عظمى. كما تسعى الصين إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية، مما يثير توترات مع الدول الغربية والمنافسين الإقليميين.

السيطرة الصينية على المناطق والمجالات في آسيا تجعلها عاملًا مؤثرًا في تشكيل المشهد الدولي، ويعزز ذلك اعتراف الدول الأخرى بنفوذها وقدرتها على توزيع المكاسب وصياغة نظام قيمي يناسب مصالحها.

[28] - بلحربي عومار، مرجع سابق، ص34.

مع ذلك، النظام السياسي الشمولي الصيني وثقافتها الاستراتيجية الهجومية قد يزيدان من التوترات مع الأنظمة الديمقراطية الغربية، وقد يعكسان تبني سياسات عدوانية لدعم المشاعر القومية وجمع الدعم العام.

بالإضافة إلى ذلك، التحولات النظرية في الصين من الفكر الماركسي إلى نظرية العوالم الثلاث تعكس تغيرات في تفكيرها الاستراتيجي، مما يعزز دورها في تشكيل العلاقات الدولية وزيادة التوترات مع الدول الغربية والنظام الدولي الحالي.

يتضح من التطورات التاريخية في الصين أن الدراسات النظرية كانت تتبع مسارًا معينًا يرتبط بالثقافة الصينية والفكر الماركسي، قبل أن تنتقل إلى نظرية العوالم الثلاث "لما وتسي تونغ" بعد الخلاف مع الاتحاد السوفيتي. وفي الفترة التي تلت فتح الصين اقتصاديًا في عام 1979، أظهر التاريخ أن الطرح الواقعي البراغماتي المعتمد في ذلك الوقت كان مبالغًا فيه، خاصةً مع تزايد حجم المصالح المشتركة بين الصين والقوى الليبرالية في العالم، مما جعل بعض المعارضين لهذا الطرح يرون أن العداوة والصراع يمكن أن تتحول إلى تعاون وتكامل.

ومع ذلك، فإن السيطرة الواقعية التي استمرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تعرضت لانتقادات، وأصبحت تحت الاختبار من قبل المدافعين عن مدرسة الاعتماد المتبادل. وبالتالي، يعتمد الطرح الواقعي الجديد على مقاربة شاملة للتدليل على أن الصعود الصيني يحمل رؤية تصحيحية ترتكز على فهم تاريخ العلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي الصيني، مما يعكس في ممارسات واستراتيجية الصين البعيدة المدى، ويهدف إلى العودة إلى مكانة القوة العظمى وتحقيق الهيمنة العالمية في المستقبل.[29]

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية

ينطلق هذا الطرح من رؤية تؤمن بالمثالية الإنسانية، وأن الانسان خير بطبعه وأن الشرور التي تظهر فيه هي نتيجة لانحراف عن الطبيعة الأصلية للبشرية وهنا ظهرت عدة أطروحات تعبر عن هذا التوجه.

بعد نهاية الحرب الباردة، ظهرت مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والقانونية، والتي تُعرف بالمثالية الجديدة أو المثالية الكوسموبوليتناية. هذا المفهوم ساهم في تعزيز الاعتقاد بإمكانية تنظيم العلاقات الدولية وتقنينها، مما أدى إلى ظهور فكرة نظام عالمي جديد في إطار العولمة.

من هنا، ينطلق الفكر الليبرالي الذي يعتبر الفرد وحدة تحليلية أساسية، ويعتبر الحرية أساسية لتوجيه تطور المجتمعات نحو بناء سلام ديمقراطي.[30]

هذا السلام الديمقراطي نشأ بعد نهاية الحرب الباردة، التي شهدت نهاية الصراع الإيديولوجي بين الديمقراطية والدكتاتورية. هذه المرحلة شهدت هزيمة كبيرة أدت إلى تطوير فكرة السلام الديمقراطي، التي تعود جذورها إلى الفيلسوف الألماني "**إيمانويل كانط**" Emmanuel Kant. وقد أسهمت في نهاية النزاع بين

[29] - بلحربي عومار، مرجع سابق، ص37.

[30]- المرجع نفسه، ص17.

الدول المتطورة، وأيدت أفكاره إلى الحياة عام 1983 بواسطة ميشال ديلو، ومن ثم تطورت بواسطة عدد من العلماء مثل "**دافيد فورست"David Forst**، "**فرانسيس فوكوياما"Francis Fukuyama** ، "**جاك ليفي"Jacques Lévy**، "**بروس روست"Bruce Ross** و"**جورج سبنسر"George Spencer**. تلك الأفكار تحولت من العالم الأكاديمي إلى السياسة بعد نهاية الحرب الباردة وانتشار دمقرطة العالم.[31]

وبهذا تعد أفكار "إيمانويل كانط" و"جورج هيغل" تمثلان مدرسة دولية تعتبر ردًا على مفهوم الفوضوية والانعزالية، حيث تسعى المدرسة الدولية إلى تعزيز التعاون المؤسسي من أجل الأمن والسلام بين الدول. فكر كانط يمثل الحد الأبرز للبرالية، حيث يسعى إلى خلق سلام عالمي عبر تعزيز الحقوق الفردية، وبناء مؤسسات ديمقراطية تسهم في تحقيق السلام العالمي والعدالة الاجتماعية، مما يجعلها فلسفة أخلاقية عالمية.

ومن هنا فنظرية السلام الديمقراطي، كما قدمها إيمانويل كانط ثم ميشال ديلو، تستند إلى ثلاثة عناصر رئيسية:

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان.
- الترابط العابر للحدود القومية.

وحسب **رؤية كانط**، يعتقد أن النزاعات وعدم الاستقرار العالمي ينبع من الطبيعة البشرية، ويقترح التغلب على ذلك من خلال خلق مصالح متبادلة وتأسيس اتحاد فيدرالي تحت قانون الأمم.

كانت أول محاولات تنظيرية لإنشاء مؤسسة دولية تهدف إلى تحقيق السلام في أوروبا من اقتراح **كروسيوس Grotius** في مقاله الذي نشر في عام 1625، وضع إجراءات عادلة لتحقيق السلام، بينما قدم "**ويليام بين" William peen** في مقالة منشورة سنة 1693 بعنوان "نحو سلام أني ومستقبلي لأوروبا"، مقترحا لإنشاء برلمان لأوروبا يجتمع بانتظام لاتخاذ قرارات ملزمة. [32]

في القرن الثامن عشر، خلال فترة النهضة الفكرية المعروفة بعصر الأنوار، تطورت فكرة إنشاء مؤسسات دولية لتحقيق السلام والتعاون الدولي مع مبادئ الرئيس الأمريكي السابق وودرو ويلسون الأربعة عشر، التي أعلنها في عام 1918 خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. ويلسون أشار إلى أن السبب وراء الحرب العالمية الأولى يعود جزئياً إلى غياب مؤسسات دولية قادرة على تسوية النزاعات بشكل سلمي، وتنظيم التجارة الدولية، ونزع السلاح، وتعزيز تقرير المصير واحترام استقلال الدول. هذه المفاهيم تشكل أساسًا للتفكير في بناء منظومة دولية قادرة على تحقيق السلام والاستقرار على المستوى العالمي.

بعد نهاية الحرب الباردة، أصبحت فكرة السلام الديمقراطي جزءًا مهمًا من خطابات الرؤساء الأمريكيين، مثل خطابات بيل كلينتون، التي تحدثت عن أهمية تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في

[31] - بلحربي عومار، مرجع سابق، ص17.

[32] - المرجع نفسه، ص18.

تحقيق السلام الدائم. هذا كان تحديًا للتيار الواقعي الجديد، وخاصة الفكر الهجومي مثل أفكار **جون ميرشايمر**.

في هذا السياق، يجد التصوّر الليبرالي تفسيره في التاريخ، حيث يعتبر التحالف ضد نابليون وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي، وحتى العراق في نهاية الحرب الباردة، كلها حروب قُدر اعتبارها تحالفًا لأنظمة ديمقراطية ضد أنظمة استبدادية.

من أشهر هؤلاء المفكرين، فرنسيس فوكوياما، أشار في مقاله الشهير عام 1989 والتي تحولت إلى كتاب عام 1992 "نهاية التاريخ والرجل الأخير" إلى فكرة أن الديمقراطية الليبرالية هي النهاية المتوقعة للتطور الإيديولوجي البشري، وأنها تمثل الشكل النهائي للحكومة الإنسانية.

ينطلق أصحاب هذا الطرح في انتقادهم للمدرسة الواقعية من التشكيك في تفسيرات العدوان التي يستخدمها الواقعيون، حيث يشير النقاد إلى أن الدلالات العدوانية لا تظهر بشكل واضح في خطابات الصينيين بقدر ما تظهر في رغبتهم في التعاون السلمي. إضافة إلى الإهمال المفترض للإحصائيات في تحليلات المدرسة الواقعية، الأمر الذي يعتبر تناقضا مع النهج الواقعي، فالنقد الموجه للواقعية الهجومية تجاه المؤسسات الدولية على الرغم من قدرتها على حل الكثير من النزاعات يؤكد أن الرؤية الواقعية تعتمد على رؤية أحادية وتشاؤمية.

من خلال الاستدلال بالأمثلة التاريخية والسياسية يقوم رواد الفكر الليبرالي بتسليط الضوء على استراتيجية التعاون والحوار التي تنتهجها الصين في حل النزاعات الحدودية مع جيرانه، حيث قامت الصين منذ سنة 1945 إلى سنة 1990 من حل 17 من أصل 23 خلافا حدوديا، وقدمت تنازلات لحل تلك الخلافات حيث تحصل على أقل من 50 بالمائة من مطالبها وهو ما يعكس التزامها بقواعد المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، يستند الفكر الليبرالي على التحول الاقتصادي الذي قامت به الصين منذ عام 1978، حيث تبنت سياسيات اقتصادية ليبرالية مثل التحرير الاقتصادي والخصخصة والتحول نحو اقتصاد السوق، يرى الليبراليون أن هذه السياسات الاقتصادية أدت إلى تغييرات اجتماعية هامة وتوسع الانفتاح الاجتماعي والثقافي مما دفع القادة الصينيين إلى تقبل التغيير والتحول.

كانت زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الصين في عام 1972 خطوة مهمة في تاريخ العلاقات الدولية. على الرغم من عدم حدوث تحولات جذرية فورية، إلا أن هذه الزيارة ساهمت في تحسين العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وفتحت الباب للتعاون في مجالات مختلفة مثل التجارة والثقافة. كما أنها تمثلت في تصالح بين الطرفين الذين كانوا في حالة صراع وتوتر سابقاً، وهو ما اعتبرته الصين في ذلك الوقت خطوة نحو تجاوز الفترة الإمبريالية والاستعمارية والعمل نحو علاقات أكثر توازناً في النظام الدولي.

توالت الزيارات ونمت العلاقات الصينية الأمريكية إلى أن جاءت فترة "بيل كلنتون" 2001/1993 الذي كانت سياسته تركز على الاقتصاد العالمي وتعزيز التجارة الحرة وهذا ساهم في تعميق العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، اتسمت فترة حكمه تجنب استخدام القوة في العلاقات

الدولية، مما ساعد في تحسين الثقة وتطوير الحوار بين البلدين. توج هذا التطور في نهاية الفترة بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، مما فتح المجال لمزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

لنأخذ مؤشرا على نمو العلاقات الثقافية بين الصين والولايات المتحدة، فقد استقبلت الجامعات الأمريكية 30 ألف طالب صيني سنة 1988، ووصل إلى 45 ألف سنة 1994، و50 ألف سنة 2000، وحصل كذلك اكتساب للثقافة اللبرالية وهو ما اتضح في أجداث "تيان نمين" 1989.

من الطبيعي أن يرى أنصار هذا الطرح أهمية الانفتاح والتبادل مع الصين، حيث يؤكدون على أن الولايات المتحدة لا تواجه تحديات أكثر مما تواجهه الصين. يشيرون إلى أن تطور الصين لا يزال يركز بشكل رئيسي على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية، وبالتالي لا يشكل تهديدا مباشرا للقوة العسكرية الأمريكية. من هذا المنطلق، يرون أن التفاهم والتعاون مع الصين يمثلان فرصة للتعايش السلمي والتنمية المشتركة، وهو ما يستحق المزيد من الدعم والتعزيز من جانب الولايات المتحدة.

وحتى لو تتصفح المفاهيم الصينية المستعملة في القرن الحالي نجدها براغماتية مثل مصطلح "اقتصاد السوق الاشتراكي" فهو يظهر كيف تقوم الصين بمزج عناصر من الرأسمالية والاشتراكية في نموذجها الاقتصادي، وهذا يعكس النهج الذي اتخذته الصين منذ فترة طويلة، حيث تجمع بين الجوانب الاقتصادية الحرة والتنظيم الحكومي الواسع. كما تستعمل مصطلحات أخرى مثل "الاعتماد، سياسة رابح رابح، أمن وتعاون شامل، مصلحة متبادلة، تنسيق حسب الصين"، تشير هذه المصطلحات الى تفضيل الصين للتعاون الدولي والعلاقات الاقتصادية المتبادلة بينما تحافظ على استقلاليتها وتحقيق مصالحها الوطنية.[33]

بالنسبة لفكرة تعدد الأقطاب والأمن والسلم العالميين، فهذه الآفاق تعكس التفكير الصيني في النظام الدولي المعاصر. يظهر تأكيد الصين على التعددية وأهمية التعاون الدولي في تحقيق الاستقرار العالمي والأمن. ويمكن ربط هذا التفكير بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، حيث تسعى الصين لتعزيز دورها الدولي وتأثيرها في هذه التطورات.

رواد هذا الطرح يرون أن النظام الدولي الذي ولد بعد الحرب الباردة مبني على قيم محددة تتضمن الديمقراطية وحقوق الانسان والسوق الحرة.

بالفعل، الدول التي تلتزم بتلك القيم والمعايير غالبًا ما تحظى بمزيد من الاحترام والدعم في الساحة الدولية، وقد تكون قادرة على تحقيق مزيد من المكاسب والتعاون الدولي. وهذا يمكن أن ينطبق على الصين أيضًا، حيث يمكن للالتزام ببعض من قيم النظام الدولي أن يفتح الأبواب لفرص التعاون والتفاهم الدولي.

لكن، يجب ملاحظة أن الصين تمتلك نظرة مختلفة تجاه النظام الدولي. فهي تدعم بعض الجوانب منه، لكنها ترى أيضًا أن النظام الدولي يجب أن يكون أكثر تنوعًا وشمولًا، مع مراعاة التنوع الثقافي والسياسي في العالم. وترى الصين أن بعض القيم والمعايير قد تكون مرتبطة بالثقافة والتاريخ وتحتاج إلى تعديلات لتناسب الوضع الدولي الحالي.

[33] - بلحربي عومار، مرجع سابق، ص26.

لذا، بينما قد يكون الالتزام بالقيم والمعايير الدولية فرصة للصين لتعزيز تعاونها الدولي، إلا أنها تتبنى أيضًا موقفًا حذرًا وتحافظ على سياستها الخاصة ومصالحها الوطنية في الوقت نفسه.

كما أن التحديات العابرة للحدود مثل المجاعات والكوارث الطبيعية والتهديدات الإرهابية تدفع الدول نحو التعاون المشترك لمواجهتها بشكل أفضل. ويشدد الفكر الليبرالي على أهمية الربط المصلحي الاقتصادي والتبادل الثقافي في ترويض النزاعات وتعزيز التفاهم بين الدول.

من خلال هذا المنظور الليبرالي، يرى البعض أن الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق التغيير في الصين هي من خلال الاندماج الاقتصادي والتفاعل الثقافي مع المجتمع الدولي، مما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحول ديمقراطي في الصين. ومع ذلك، يفضل هؤلاء الرواد المدرسة الليبرالية عدم التسرع في هذه العملية، بل التحلي بالصبر والتعاون مع الصين بشكل بناء وتدريجي.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن الصين تظهر أحيانًا عدم الاهتمام بالانفتاح الشامل وتفضيل الاستقلالية السياسية والتحكم الصارم في الأمور الداخلية، كما حدث في أحداث ميدان السلام السماوي في عام 1989. وكانت هذه الأحداث تحديًا للمطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الصين، وأدت إلى رد فعل عنيف من الحكومة الصينية وانغلاق سياسي كبير.

بالتالي، يبدو أن التفاعل بين الصين والمجتمع الدولي يظل تحديًا، حيث يتعين على الدول الأخرى البحث عن التوازن بين التعاون والضغط من أجل تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الصين، دون إثارة تصعيد يمكن أن يؤدي إلى انعزال أكبر.[34]

كما تم نقد هذا الاتجاه من طرف رواد النيوماركسية، والتي استعادت قوتها بعد الفشل العالمي الليبرالي مثل احتجاجات سياتل 1999 ضد اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة، كما أن السياسيات الحمائية اليوم دليل على تراجع الحرية الليبرالية. كما اعتبر أن اللبرالية الجديدة هي امتداد للواقعية الجديدة وأنها تصحيح علمي للثقافة الواقعية الكلاسيكية ف"**روبرت كيوهن**"**Robert kuhn** يقترح في كتابه "نظرية شاملة للساسة الدولية" أن التعاون الدولي ينبع من الخوف على الأمن القومي، مما يدفع الدول للتعاون من أجل درء المخاوف. هذا يبرز الطرح الواقعي في التحليل السياسي، حيث يعتبر الواقع والمصالح الوطنية دافعا أساسيا لتشكيل العلاقات الدولية واتخاذ القرارات السياسية.[35]

المطلب الثالث: نظرية تحول القوة

نظرية "تحول القوة" التي وضعها «**كينيث أورغانسكي**" **Keenth Organski** هي نظرية في مجال العلاقات الدولية تركز على القوى الكبرى وتأثيرها على النظام الدولي. يركز أورغانسكي على تحديد الدول الأقوى والتغيرات في توازن القوى بينها، وكيف يؤثر ذلك على سلوك الدول وديناميات النظام الدولي بشكل عام.

[34] - بلحربي عومار، مرجع سابق، ص27.

[35] - المرجع نفسه، ص28.

وفقًا لنظرية أورغانسكي، يتميز النظام الدولي بالاستقرار عندما يكون هناك توازن في القوى بين الدول الكبرى، وتكون هذه الدول قادرة على منع الحروب الكبرى بسبب التوازن النسبي للقوة. ومع ذلك، قد يؤدي التحول في القوة، مثل صعود دولة جديدة أو انخفاض قوة دولة مسيطرة سابقًا، إلى تشويش في هذا التوازن وبالتالي زيادة احتمالات نشوب الصراعات والحروب.

يُشير أورغانسكي أيضًا إلى أن القوى الصاعدة، مثل الدول النامية الكبرى مثل الصين والهند، تمثل تحديًا للنظام الدولي القائم الذي يعتمد بشكل أساسي على الهيمنة الغربية. ويمكن أن يؤدي صعود هذه القوى إلى تغييرات جذرية في هيكل النظام الدولي، مما يستدعي تكييفاً من الدول القائمة وقد يثير توترات وصراعات جديدة.

تتناول نظرية "تحول القوة" السجال حول من هو الأقوى في العالم، وتركز بشكل خاص على مفهوم مراكز السلطة الوطنية النسبية. تتطلب هذه النظرية من الباحثين البحث عن عناصر معقولة ومؤشرات دقيقة لقوة الدول، وفي حالة غياب أيٍ من هذه المؤشرات، فإنها قد لا تكون قادرة على تتبع وقياس النسبية للدول بشكل دقيق.

وتصف النظام الدولي كمخطط هرمي يهيمن عليه قوة واحدة، وهي الدولة الأقوى في النظام. ويعتبر من المرغوب لأي دولة أن تكون الأقوى في هذا النظام، لأن الدولة الأقوى هي التي تحدد وتشكل وضع النظام الدولي الحالي. وتتألف القوة التي تهيمن على النظام الدولي من مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الدولية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها. وتشمل هذه القواعد العديد من العوامل، مثل القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، التأثير السياسي، النفوذ الثقافي، والقدرة على تحديد أجندة العلاقات الدولية.

وبما أن القوة المهيمنة حتى الآن إذا لم تتعرض لأزمة غير متوقعة هي التي تكون سيدة الوضع الراهن، وترسم قواعده ورهاناته الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية فإن الأطروحة المفصلة هي التي تقول إن الحروب بين القوى الكبرى حول مسألة هذا الوضع الراهن تعد من بين الأكثر احتمالا فيما يضع الانتقال الدولة المهيمنة ودولا أخرى غير راضية في مواجهة قوة مكافئة تقريبا.[36]

فالحرب حسب أورغانسكي تصبح أكثر احتمالية عندما يكون توزيع القوة بين الدول المهيمنة والمتحدية متعادلاً بشكل تقريبي، وخاصةً عندما تصل الدولة المتحدية إلى مرحلة يتجاوز فيها قوتها نظيرتها المهيمنة، وأكد كل من "**كينيث أورغانسكي" Kenneth Organski** و"**جون كوجلر"John Kugler** أن الدول الناشئة، المعروفة أيضًا بـ«القوى البازغة" أو "المتحدي الصاعد"، تتبنى سلوكًا يتضمن التصادم مع القوى العظمى في سعيها لتحقيق موقع مرموق في النظام الدولي ولتعزيز مكانتها ونفوذها.

ما يعني أن النظرية تركز على التحديات والصراعات التي تنشأ عندما يتغير توزيع القوة بين الدول الكبرى في النظام الدولي، وتشير إلى أن احتمالية اندلاع الحروب تزداد عندما يكون التوزيع متوازنًا بشكل تقريبي بين

[36] - ملاح نصيرة، الاستراتيجية الاقتصادية للصين ومكانتها في النظام الدولي، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، سنة 2018، ص43.

الدول المهيمنة والمتحدية. على الجانب الآخر، فإن نظرية توازن القوى تركز على أهمية الحفاظ على التوازن في قوة الدول الكبرى كوسيلة للحفاظ على الأمن والاستقرار في النظام الدولي. وتقول إن تحقيق التوازن في القوة بين الدول يقلل من احتمال اندلاع الحروب الكبرى ويساعد على المحافظة على السلام. على سبيل المثال، في حالة تعديل الوضع الراهن من قبل القوة المهيمنة التي ليست قائداً عسكرياً وسياسياً مهيمنًا، فإن ذلك قد يؤدي إلى تلبية طموحات القوى الجديدة ويخلق فرصاً لتحقيق السلام، كما يعتقد دوغلاس ليمكيه. وهذا قد يشمل استمرارية حلف شمال الأطلسي وتوسعه.

فالواقع الراهن أو القائم يخلق حتما طرفا مهيمنا ودولا صاعدة متحدية غير راضية بمعطيات القواعد السائدة في النظام الدولي[37]. وعلى هذا الأساس يقسم "**اورغانسكي" Organski** الدول إلى أربع مجموعات طبقا لمعيارين هما: المقدرات ودرجة الرضا عن موقع الدولة في النسق الدولي وهي:

- الدول المهيمنة
- الدول القوية والراضية
- الدول القوية وغير الراضية
- الدول الضعيفة وغير الراضية

ويؤكد كل من " **رونالد لاتيمر" Roland Lattimer**و"**جاسيك كوجلر**" Jacek Kugler و"**كينيث أورغانسكي" Kenneth Organski** أنه حينما يتغير توزيع القوة بحيث تمتلك الدول غير الراضية مقدرات جديدة، فإنها تبدأ في تحدي الدول المهيمنة. هكذا يعني أن الدول القوية وغير الراضية قد تكون أكثر عرضة للدخول في صراعات وحروب لتحقيق مصالحها القومية.

ووفق تصور "**أورغانسكي" Organski**، فإن توازن القوة بين الدول يسهم في إحلال السلام وتعزيز الاستقرار في النظام الدولي. ومع ذلك، فإن احتمالات الصراع تزداد عندما يتحول توزيع القوة بحيث تكون هناك ميزة نسبية لإحدى الدول، مما يجعل الدولة المهيمنة أو القوى الأخرى عرضة للتحدي والصراع، ويشير إلى أن الدول القوية وغير الراضية لا تبادر بالهجوم إلا إذا فاقت قوتها مستوى الدولة المهيمنة. هذا يعني أن الصراعات والحروب غالبا ما تبدأ عندما يتحول توزيع القوة بحيث يتغير التوازن بين الدول.[38]

فهذه النظرية بالأساس تركز على تطور العلاقات بين القوة المهيمنة والقوى الصاعدة المنافسة المحتملة فيها. وبالتالي تقسيم الهرم إلى طبقات يعكس تفاوت القوة بين الطبقات، حيث تحتل الولايات المتحدة المرتبة العليا كقوة مهيمنة، بينما تحتها تتواجد الدول الكبرى الأخرى كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، وتتواجد الدول المتوسطة والمحدودة النفوذ في الطبقات السفلى مثل البرازيل وإندونيسيا ومن المثير أن النظرية تنبئ بتدهور بعض الدول الكبرى مثل ألمانيا، إيطاليا، فرنسا واليابان.

[37] - ملاح نصيرة، مرجع سابق ص44.

[38] - المرجع نفسه، ص45.

وعليه فنمط التغير في صيغة وتوجهات النظام الدولي حسب هذه النظرية غير مرتبطة بمفهوم هيكل النظام الدولي، أو توازن القوى بقدر ما هي مرتبطة بالقوة النسبية التي تحصلها الدولة القوية الكبرى خاصة إذا كانت غير راضية وقوتها قاربت القوة المهيمنة.

من الواضح أن "**أورغانسكي**" و"**كوجلر**" يعتبران التاريخ الإجمالي القومي مؤشرًا أساسيًا لقوة الدولة ومكانتها في النظام الدولي. يربطون هذا المؤشر بالجوانب الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية للدولة، ويستخدمونه كأداة لفهم التغيرات في التوازنات العالمية وسلوك الدول. في حالة ألمانيا، على سبيل المثال، يقدمون تحليلًا للارتفاع الاقتصادي والعسكري والنمو الديموغرافي خلال الفترة ما بين الحروب العالميتين، مما يبرز دورها كلاعب مهم في تحدي القوى القائمة في ذلك الوقت، مثل إنجلترا.

وشكلت ألمانيا تحالفا مع إيطاليا الفاشية التي زادت هي الأخرى من قوتها العسكرية والاقتصادية واحتلت أراضي أخرى من بينها حلفاء بريطانيا، مما أدى في النهاية إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وعليه فإن القوتين غير الراضيتين عن النظام الدولي ألمانيا وإيطاليا تحدتا الدولة المهيمنة وشنتا حربا ضد بريطانيا وحلفائها ونفس الوضع بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وفي هذا السياق، يشير "**بول كينيدي**" **Paul Kennedy** إلى ضرورة إعادة النظر في الآثار السلبية لسياسة "الاسترضاء" التي اكتسبت شهرتها من الموقف الذي سعت فيه القوى الأوروبية إلى تجنب الحرب مع ألمانيا بقيادة أدولف هتلر، ويشير كينيدي إلى أن هذه الفكرة لم تكن لها دلالات سلبية دائما، حيث قدمت الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر استرضاءات أو تنازلات للولايات المتحدة على الرغم من كونها القوة الحربية الأولى في العالم، مثل التخلي عن 50% من ملكية قناة بنما وتقديم تنازلات فيما يتعلق بترسيم الحدود بين ألاسكا وكندا، وهو ما مهد لتحول سلمي للقوة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة وتمتين العلاقات بين الدولتين.[39]

ويخلص كل من "**ليفي**" و"**ديسيكو**" إلى أن أحد أسباب استمرار نظرية انتقال السلطة في جذب الكثير من الاهتمام العلمي هو أنها تقدم تفسيرا لمستقبل السياسة العالمية. على سبيل المثال، إذا استمرت قوة دولة الصين في النمو فإن الصين ستتفوق على الولايات المتحدة كقوة مهيمنة. علاوة على ذلك، يعتقد جيمس هارولد، أستاذ التاريخ بجامعة برنستون أن الأزمة الألمانية ستؤدي إلى تغييرات في مراكز النفوذ، وذلك لأن الأطراف القادرة على توفير التمويل تحقق نفوذا أساسيا متزايدا وهذا يشير إلى تحول النفوذ السياسي من الغرب إلى الشرق خاصة مع تزايد احتياطات الصين الأجنبية إلى حوالي 2.5 ترليون أغلبها بالدولار.

ويشير كل من "**جاسيك كوجلر**" **Hack Kugler** و"رونالد تامن" **Ronald Tammen** أن القادة الغربيين كثيرا ما أشاروا إلى أن الإرهاب هو التهديد الأكبر حتى يعودوا إلى القضية الأساسية المتمثلة في صعود الصين والهند. فالعلاقات الديموغرافية والإنتاجية ومعدلات النمو تصب كلها في صالح هاتين الدولتين، وستكون

[39] - ملاح نصيرة، مرجع سابق، ص46.

الصين أول قوة اقتصادية عظمى في الخمسين سنة القادمة مما يعيد الانتباه إلى التحولات الجيوسياسية المحتملة مثلما حدث مع ألمانيا والاتحاد السوفياتي في الماضي.

ويشير "**جون فاسكز**" **John A. Vasquez** على وجه الخصوص إلى أن الحربين العالميتين الأولى والثانية لم تبدأ بشكل مباشر من هجمات الدول غير الراضية (ألمانيا) ضد الدولة المهيمنة (إنجلترا)، بل كانت هناك أسباب متعددة وراء هذه النزاعات. وحسب "ليمكيه" فإن أحد أسباب الصراعات هو أن القوى الساخطة اختارت اللحظة المناسبة لإثارة الصراع قبل أن تضم إلى القوة السائدة أو تتجاوزها. ويؤكد رواد هذه النظرية على أنها ليست نظرية عامة للحرب ولا ذريعة لتبرير التحركات الوقائية للقوة المهيمنة.

ويرى "**جايك سوليفان**" **Jake Sullivan** أن التغييرات في القوة لا تقتصر على اكتساب الدول لقدرات جديدة بل تتضمن أيضا الحالات التي تفقد فيها الدولة المهيمنة قدراتها، حتى لو لم يكن ذلك نتيجة لاكتساب دولة أخرى لقدرات جديدة. ويتفق منظروا تحول القوة على أنه قد تندلع مواجهات بين القوى الإقليمية الصاعدة والقوى العالمية التي تفقد نفوذها في المناطق التي تتقابل فيها مصالحها وبالتالي فإن منطقة آسيا وشرق آسيا مسرحا محتملا لمواجهة بين الولايات المتحدة والصين.

ووفقا لمنظري انتقال القوة، فإن هدف السياسة الخارجية الأمريكية بعد تسهيل اندماج الصين في السوق العالمية هو إيجاد فروق مناسبة لدمجها في منظومة الأمن مع القوى الكبرى، أي حلف شمال الأطلسي وما شابهه ولكن إذا تبين أن الصين لن تكون راضية في المستقبل فقد يتعين على الولايات المتحدة التحضير للأسوأ.

ويعتقد "**بول كينيدي**" أنه من المناسب للولايات المتحدة أن تفكر في تقديم تنازلات تحت شعار "التعاون والمسؤولية المشتركة"، مثل تنازلات بريطانيا للولايات المتحدة في علاقتها مع الصين وهذا ليس لأن ذلك سيقلل من شأن الولايات المتحدة، ولكن لأنه سيساعدها على تجنب التراجع الذي يتوقعه كيندي.[40]

مؤشرات تحول القوة لدى الصين:

1- **مؤشرات تقليدية:** ويقصد بها المؤشرات الملموسة التي يمكن قياسها بشكل كمي، والمقارنة بين الدول على أساسها، مثل عدد السكان الكلي، حجم القوات المسلحة، الناتج القومي الإجمالي....

2- **مؤشرات غير نقليدية: تتعلق** هذه المؤشرات بالقوة الناعمة، وهي القدرة على تحقيق أهداف الدولة من خلال جذب الأطراف دون استخدام العنف والإكراه، تشمل هذه المؤشرات في مدى جاذبية ثقافة الدولة، مدى قبول وانتشار أفكارها السياسية في الساحة الدولية ومدى فعالية سياسات الدولة في كسب التأييد والدعم من الدول الأخرى. [41]

وإذا طبقنا المؤشرات التقليدية على حالة الصين فهي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد السكان، مما يوفر لها قاعدة بشرية ضخمة، ومن حيث النمو الاقتصادي فمنذ عام 1980 تتمتع الصين بمعدل نمو

[40] - ملاح نصيرة، مرجع سابق، ص47- 48.

[41] - علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، مركز In دراسات، 21 سبتمبر 2015.

سنوي يبلغ 10% مما يعزز من قوتها الاقتصادية بشكل كبير. كما أصبح الناتج القومي الإجمالي يمكن مقارنته بالناتج القومي للولايات المتحدة، مما يبرز القوة الاقتصادية المتنامية للصين، وحققت تطورا كبيرا في التقنية الصناعية بما في ذلك المجالات المتقدمة مثل الفضاء الخارجي.

وقد استفادت الصين من عثرات الإدارة الأمريكية بدءا من الاستجابة البطيئة للأزمة الآسيوية في عهد كلينتون وصولا إلى الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الأمريكي خلال فترة حكم بوش نتيجة تكاليف ما يعرف بالحرب على الإرهاب التي أتاحت للصين الفرصة لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي على الساحة العالمية.

أما إذا طبقنا المؤشرات غير التقليدية فالصين تسعى إلى ترويج نموذجها التنموي عبر استضافة نخبة من بلدان العالم الثالث، وحل النزاعات بطرق سلمية، وبناء علاقات اقتصادية. فيما يتعلق بالإبداع الثقافي والفكري، يظل المنتج الثقافي باللغة الإنجليزية الأكثر انتشارا وشيوعا عالميا مقارنة بالمنتج الثقافي الصيني، رغم أن اللغة الصينية يتحدث بها معظم سكان دول شرق آسيا.

في السنوات الأخيرة، بذلت الصين جهودا لتجاوز صعوبة اللغة الصينية من خلال إنشاء معاهد كونفوشيوس بتمويل حكومي حول العالم لتعليم اللغة الصينية والتعريف بالثقافة الصينية[42]

[42] - علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سابق.

استنتاجات الفصل الأول:

من خلال ما قمنا به من دراسة في هذا الفصل الأول والمرتبط بالإطار النظري والمفاهيمي نستخلص:

- ❖ الاستراتيجية ليست مقتصرة فقط على الجانب العسكري، بل هي مفهوم شامل يشمل مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية.
- ❖ الاستراتيجية هي أداة أساسية لتحقيق الأهداف المحددة والمسطرة.
- ❖ عرف مفهوم الأمن عرف تحولا جذريا من حيث توسيع أبعاده لتتجاوز الجانب العسكري واعتماد وحدات مرجعية غير الدولة لموضوعه، تماشيا مع ظهور موجة تهديدات جديدة.
- ❖ يركز المنظور الواقعي على كيفية استخدام الصين لمواردها واستراتيجياتها لتعظيم مصالحها الوطنية وتحقيق توازن القوى الذي يضمن لها مكانة في النظام الدولي.
- ❖ تفسير الصعود الصيني في المنظور اللبرالي يعكس استفادة الصين من التكامل الاقتصادي والتعاون الدولي لتعزيز نموها وتأثيرها العالمي.
- ❖ تشير نظرية تحول القوة إلى أن القوة العالمية تنتقل تدريجيا من الدول المهيمنة الحالية مثل الولايات المتحدة إلى دول صاعدة مثل الصين. يشمل هذا التحول تعزيز الصين لقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مما يمكنها من تحدي الوضع الراهن وإعادة تشكيل النظام الدولي لصالحها.

الفصل الثاني

الاستراتيجية الأمنية الصينية وتغيرات البيئة الأمنية في الاندوباسيفيك

تمهيد

في ظل التحولات السريعة في البيئة الأمنية لمنطقة الاندوباسيفيك، تأتي استراتيجية الصين الأمنية لتلعب دوراً حيوياً في تحديد المشهد الجيوسياسي للمنطقة وتوجيه التفاعلات الدولية. تتنوع هذه الاستراتيجية بما يتلاءم مع التحديات الأمنية المتغيرة والتي تشمل الصراعات الإقليمية، وتنافس القوى العالمية، وضمان الأمن البحري، وتأمين مصادر الطاقة .

يسعى هذا الفصل إلى فهم تفاعلات الصين مع هذه التحولات، والتحليل المتعمق للأهداف والأسس التي تقوم عليها استراتيجيتها الأمنية، وكيفية تأثير ذلك على النظام الدولي والأمن الإقليمي.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الاندوباسيفيك

المطلب الأول: التعريف بمنطقة الاندوباسيفيك

على الرغم من الروابط الجغرافية الطبيعية بين المحيطين الهادي والهندي، لم يبدأ استخدام مفهوم "**الاندوباسيفيك Indo-Pacific**" بالمعنى الجيوسياسي والاقتصادي في أدبيات العلاقات الدولية إلا في السنوات القليلة الماضية. ويعود أول استخدام للمفهوم إلى عام 1920 عندما استخدم الجغرافي السياسي الألماني "**كارل هاوس هوفر"Karl Haushofer** هذا المفهوم وبشكل أكثر تحديدا، وفي عام 2005 استخدم الأكاديمي النيوزيلندي "بيتر كوزنر" المفهوم في سيلق 60 عاما من التطور البحري في منطقتي المحيط الهادئ والمحيط الهندي، مجادلا بأن المنطقتين تشكلان معا كيانا استراتيجيا واحدا. وقد شهد استخدام المفهوم تغييرا نوعيا بعد أن استخدمه رئيس الوزراء سينز آبي في خطابه أمام البرلمان الهندي في أغسطس 2007 مقترحا إنشاء ما أسماه "**قوس الحرية والرخاء في آسيا الأوسع**" "**The Arc of Freedom and Prosperity in the Broader Asia**". وأكد على وجود مصالح مشتركة بين القوى الدولية المرتبطة بالمحيطين في مجالات التجارة والجغرافيا الاقتصادية مشيرا إلى كل من الهند والولايات المتحدة واليابان دون ذكر الصين لتطويق الدور الصيني في المنطقة.[43]

وقد اكتسب هذا المفهوم زخما قويا، حيث انتشر استخدامه من طرف أكاديميين من الهند واليابان وأستراليا، وفي 28 أكتوبر 2010 استخدمته وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "**هيلاري كلينتون**" **Hillary Clinton** في إطار تسليط الضوء على أهمية التعاون مع البحرية الهندية في ضمان حرية الملاحة في المنطقة.

واستخدم قائد القوات البحرية الأمريكية في المحيط الهادئ الأدميرال "**صامويل لوكلير**" **Samuel Leclerc** مفهوم "**اندو-آسيا-الباسيفيك**" في تقرير قدمه إلى الكونجرس الأمريكي عام 2013. وعلى الرغم من استخدام إدارة أوباما لمفهوم "الاندوباسيفيك" فقد ظل استخدام مفهوم "**آسيا الباسيفيك**" هو الغالب.[44] وقد قدم رئيس الوزراء الهندي "**نارين را مودي**" تعريفا للنطاق الجغرافي لمنطقة المحيطين الهادئ والهندي في خطابه في حوار **شانغريلا**[45] 2018 الذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في سنغافورة، وحدد النطاق الجغرافي للمنطقة على أنه يشمل المنطقة الممتدة من إفريقيا شرقا إلى الأمريكيتين غربا، أي تشمل جميع الدول الساحلية المطلة على أحد المحيطين. كما أشار إلى عدة ضوابط يجب أن تحكم هذا المفهوم، منها الشمول وعدم الإقصاء ومركزية دول الآسيان وعدم استهداف طرف معين (يقصد الصين).[46]

---

[43]- "Confluence of the Two Seas", Speech by H. E. Mr. Shinzo Abe, Prime Minister of Japan at the Parliament of the Republic of India, New Delhi, August 22, 2007.

[44]- Wei Hongxia, "The Evolution of The Indo-Pacific".

[45] - حوار شانغريلا هو مؤتمر أمني سنوي يعقد في سنغافورة ويجمع كبار المسؤولين العسكريين والدبلوماسيين من دول الاندوباسيفيك. ينظم هذا الحوار من قبل المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ويعد منصة مهمة لمناقشة القضايا الأمنية الإقليمية والتعاون العسكري.

[46]- Keynote adress of Shri Narendra Modi, Prime ministre of India.

وتتوزع على ثمانية أقاليم فرعية وهي شرق آسيا (اليابان، الصين، روسيا، كوريا الجنوبية)، وجنوب شرقي آسيا (بروناي، ماليزيا، اندونيسيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، كمبوديا لاوس، ميانمار)، وجنوب آسيا(الهند، سريلانكا، باكستان، بنغلادش، المالديف)، وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، كندا)، وأمريكا اللاتينية (المكسيك، شيلي، بيرو، الاكوادور، كولومبيا) والشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة، عمان، اليمن، ايران) وشرق إفريقيا (الصومال، كينيا، موزمبيق، تنزانيا، جنوب إفريقيا، موريشيوس، سيشل، مدغشقر، كوموروس)، وأوقيانوسيا (أستراليا، نيوزيلندا، بابو نيو غينيا، فيجي)

الخريطة رقم (1): توضح النطاق الجغرافي منطقة الاندوباسيفيك

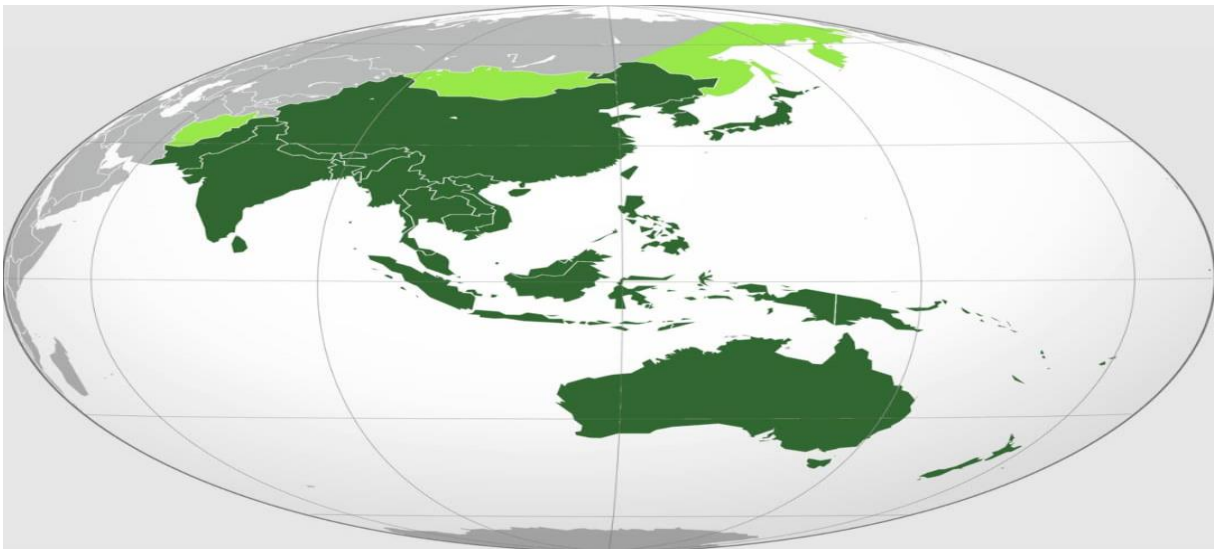

المصدر: https://ar.m.wikipedia.org

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لمنطقة الاندوباسيفيك

تعتمد الدول في تحديد نطاق منطقة الاندوباسيفيك على منظورها الاستراتيجي أكثر من الجغرافي، مما يؤدي إلى تصورات مختلفة تتلاءم مع الموقع الجغرافي والمصالح الحيوية لكل دولة. توسع بعض الدول نظرتها لتشمل 38 دولة تمثل 44% من مساحة الأرض، 10% من سكان العالم، 62% من الناتج الإجمالي العالمي، و46% من التجارة العالمية. بينما تقتصر دول أخرى على 24 دولة في آسيا مثل الهند، اليابان، إندونيسيا، سريلانكا، فيتنام، الفلبين، تايوان، سنغافورة، ماليزيا، نيبال، بوتان، كمبوديا، جزر المالديف، لاوس، ميانمار، تايلاند، تيمور الشرقية، بنغلاديش؛ وفي أوقيانوسيا أستراليا، نيوزيلندا، فيجي، بابوا غينيا الجديدة، والولايات المتحدة من أمريكا الشمالية.

تشمل منطقة الاندوباسيفيك بحارًا ومضايق استراتيجية مثل خليج البنغال، بحر أندمان، مضيق ملقا، بحار الأرخبيل الإندونيسي، بحر الصين الجنوبي والشرقي، بحر الفلبين، الساحل الشمالي لأستراليا، والبحار المحيطة بغينيا الجديدة.

تتداخل الأهمية الاقتصادية مع الجيوبوليتيكية في المنطقة، حيث تمثل قلب التنافس الأمريكي-الصيني. تضم المنطقة أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم: الولايات المتحدة، الصين، واليابان. يمر عبر بحر الصين الجنوبي ثلث الشحنات البحرية، مما يعكس أهمية المنطقة في الاقتصاد العالمي. يحتوي بحر الصين الجنوبي على 11 مليار برميل من النفط و190 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى معادن مثل الحديد، القصدير، النيكل، النحاس، والذهب. يمر عبره ما يزيد عن نصف التجارة الدولية، وتضم المنطقة 10% من محيطات العالم والعديد من المضايق والممرات الاستراتيجية. كما تحتوي على 25% من أراضي العالم، وتضم قوى اقتصادية كبرى وصاعدة مثل كوريا الجنوبية، الهند، اليابان، سنغافورة، تايوان، وماليزيا التي تمثل ثلثي النمو في الاقتصاد العالمي[47].

تعد منطقة الاندوباسيفيك بيئة خصبة للاستثمار والتنمية المستدامة، مما يجعلها مسرحًا للتنافس بين القوى الدولية والتكتلات الاقتصادية مثل "البريكس"[48]، "الآسيان"[49]، والاتحاد الأوروبي الذي له استراتيجية مستقلة تجاه المنطقة. تعد المنطقة مركزًا للتجارة العالمية، ومن المتوقع أن تصبح موطنًا لثلثي الطبقة المتوسطة العالمية بحلول 2030. تضم العديد من المبادرات والمشروعات الاقتصادية العملاقة، وتعد موطنًا للصناعات الثقيلة والتكنولوجية الأكثر تطورًا في العالم.

[47] - عصام عبد المنعم البدري محمد، بسمة عبد الرحمن عبد الحميد شعبان، سارة زكريا عبد المنصف عبد الشافي، شروق صالح جابر عبد الجواد، عبد الله أحمد السيد أحمد: التنافس الأمريكي الصيني في الاندوباسيفيك: رؤى ودوافع استراتيجية، مركز ايجيبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية.

[48] - البريكس (BRICS): هي مجموعة من الدول الناشئة التي تضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا. تم تشكيل المجموعة في عام 2009، بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين أعضائها وتعزيز مكانتها في النظام الدولي.

[49] - آسيان (ASEAN): رابطة دول جنوب شرق آسيا هي منظمة إقليمية تأسست في 8 أغسطس 1967، وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بين الدول الأعضاء. تضم الرابطة عشر دول هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، كمبوديا.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية في الاندوباسيفيك

المطلب الأول: المحددات الداخلية والخارجية للاستراتيجية الأمنية الصينية

1. المحددات الداخلية:

1.1. المقومات السياسية والجغرافية:

- **المساحة**: تعد الصين واحدة من أكبر الدول في العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 9.572.678 كيلومتر مربع، وتحتل المرتبة الثالثة بعد روسيا وكندا. تمثل مساحة الصين حوالي خُمس مساحة اليابسة في العالم. وتتكون الصين من أربع بلديات مركزية، وثلاث وعشرين مقاطعة، وخمس مناطق مستقلة، بالإضافة إلى منطقتين إداريتين خاصتين. عاصمة الصين هي بكين.
- **الموقع**: تقع شرق آسيا، وتشترك في حدود مع عدة دول أيضًا، مما يجعلها دولة قارية. تتميز الصين بموقع استراتيجي مما يساعد في تعزيز وزنها الدفاعي والاقتصادي. ويعزز الموقع الجغرافي الواسع للصين من إمكانياتها الدفاعية يبلغ اتساعها حوالي 4123 كم من الشمال إلى الجنوب و2422 كم من الشرق إلى الغرب. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين تشرف على طرق هامة مثل طريق الحرير وممرات بحرية هامة مثل بحر الصين الجنوبي والبحر الصين الشرقي وبحر الصين الشمالي والبحر الأصفر ومضيق فورموزا.

الخريطة رقم (2): توضع موقع جمهورية الصين الشعبية

المصدر: https://www.google.com

- **السكان**: يتجاوز عدد سكانها 1.4 مليار نسمة، مما يمثل حوالي 21% من سكان العالم. يبلغ متوسط الكثافة السكانية في الصين حوالي 132 شخصًا في الكيلومتر المربع، مع توزيع سكاني يبلغ 42% في المدن و58% في المناطق الريفية. يبلغ متوسط العمر في الصين حوالي 33.2 سنة، حيث يبلغ متوسط العمر للذكور حوالي 32.2 سنة وللإناث حوالي 33.2 سنة. تُظهر الأرقام أيضًا أن معدل النمو السكاني في الصين هو حوالي 1.212.

الخريطة رقم (03): توضح توزيع السكان في الصين

المصدر: https://www.google.com

- **المسطحات المائية**: تطل الصين على سواحل بطول 12111 كيلومترًا على بحار مهمة مثل بحر بوهاي، البحر الأصفر، بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، وتمتلك موانئ مثل دالجان وتشينهوانغداو، وكاوشيونغ وجيلونج.
- **الموارد الاقتصادية**: تتمتع بموارد غنية ومتنوعة، مثل المعادن والثروات النباتية والموارد المائية والسهول الواسعة والمناخ المتنوع، مما يوفر فرصًا كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع ويضمن الاكتفاء الذاتي.
- **المقومات المجتمعية والثقافية**: تتكون الصين من 56 مجموعة إثنية، حيث يشكل الهان 92% من السكان، بينما تتوزع بقية النسب على مجموعات أخرى مثل التبتيين والأويغور والمانشوس. رغم التناقضات الثقافية والنزاعات الإقليمية، فإن الصين تتمتع بتماسك مجتمعي قوي وتاريخ حضاري مشترك. تاريخياً، امتزجت الأعراق المختلفة في كيان حضاري واحد، مما جعل الصين تعتبر نفسها مركزاً للعالم وتطمح للعب دور عالمي بناءً على تراثها الثقافي. الغالبية العظمى من الصينيين يعتنقون الكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة ومسيحية وهندوسية.
- **المقومات الاقتصادية**: بدأت الصين منذ عام 1978 سياسة إصلاح اقتصادي شاملة، متبعة نموذج "اقتصاد السوق الاشتراكي" الذي يجمع بين الرأسمالية والاشتراكية. مر الاقتصاد الصيني بمرحلتين رئيسيتين: قبل الإصلاح (من تأسيس جمهورية الصين الشعبية حتى 1978) حيث اعتمدت التخطيط المركزي، وبعد الإصلاح (من 1978 فصاعدًا) حيث ركزت على النمو الاقتصادي وفقًا للظروف المحلية .

هذا النهج ساعد في تحول الصين إلى واحدة من أسرع الاقتصاديات نموًا في العالم. بدأت الصين بانفتاح اقتصادي تدريجي، مما جذب استثمارات أجنبية كبيرة، حيث بلغت 122 مليار دولار في عام

2012. بفضل هذه الاستثمارات، أصبحت الصين تملك أكبر احتياطي عملات في العالم بقيمة 3 تريليون دولار.

بحلول 2011، تصدرت الصين قائمة المساهمين في التجارة العالمية وأصبحت ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة. كما أدى النمو الاقتصادي إلى تحسين أوضاع المجتمع، حيث خرج 211 مليون صيني من الفقر المطلق، وتضاعف متوسط الدخل الفردي. رغم ذلك، تواجه الصين تحديات مثل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الساحلية والداخلية، ومشكلات الطاقة الناتجة عن الطلب المتزايد.

جدول رقم (02): الجدول يوضح البيانات الرئيسية عن الوضع الاقتصادي للصين حسب تقديرات عام 2023.

عدد السكان	1.4 مليار نسمة
الناتج المحلي الإجمالي	17.698 تريليون دولار
القوة الشرائية	30.5 تريليون دولار
معدل الدخل الفردي	13.800 دولار
فائض الميزان التجاري	878 مليار دولار
معدل التضخيم	0.30%
الصادرات	3.38 تريليون دولار
الواردات	2.56تريليون دولار

المصدر: https://www.aljazeera.net

1.2. المقومات العسكرية:

تعد الصين قوة عسكرية كبيرة في آسيا، حيث يمتلك جيش التحرير الشعبي عدداً كبيراً من الوحدات والأفراد والمعدات. تشهد ميزانيات الدفاع الصينية ارتفاعاً مستمراً مع جهود لتحديث القوات وتطوير القدرات العسكرية، بما في ذلك حوالي 400 سلاح نووي وصواريخ باليستية عابرة للقارات. القوات التقليدية تضم ملايين الجنود وآلاف الطائرات. تعمل الصين على تحسين مرونة قواتها وسرعة تحركها، لكنها تواجه تحديات في تحقيق التوازن بين القوات النووية والتقليدية.

في البحرية، تسعى الصين لتعزيز قدراتها في المحيطات لدعم مطالبها الإقليمية والتوازن مع البحرية الأمريكية. تتبع استراتيجية بحرية بثلاث مراحل: السيطرة على السلسلة الجزرية الأولى، ثم الثانية، وأخيراً إنهاء السيطرة الأمريكية في المحيطين الهادي والهندي. شهدت البحرية الصينية تحديثاً واسعاً في الغواصات والمدمرات والفرقاطات، مما عزز قدرتها على السيطرة على المناطق المتنازع عليها وأثار

التوترات الإقليمية. بعد عقدين من التحديث، أصبحت الصين أكبر قوة بحرية في آسيا، مما يعكس جهودها لتحقيق النفوذ البحري العالمي.

1.3. المقومات السياسية:

- **نشأة الدولة الصينية**: تأسست الدولة الصينية كجمهورية شيوعية في 1 أكتوبر 1949، واعتمدت نظامًا حزبيًا واحدًا مع دستور في 1954. خلال الفترة من 1966 إلى 1976، شهدت الصين اضطرابات سياسية خلال الثورة الثقافية، حيث أُلغي الدستور عمليًا. في عام 1978، تبنى دستورًا جديدًا يعزز سلطة مجالس الشعب ويحدد أدوار الدولة بوضوح أكبر، ويشير إلى سيادة القانون وأداء المؤسسات. السلطة الفعلية تكمن في الحزب الشيوعي، الذي يدير البلاد وجميع التنظيمات.[50]
- **مجلس الدولة**: مجلس الدولة في الصين هو الجهاز الرئيسي للإدارة الحكومية، ويضمن تنفيذ سياسات الحزب الشيوعي. يلعب دوراً حاسماً في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والوطنية والمالية. يتألف من رئيس الدولة ونوابه، ورئيس الوزراء ووزراءه، ويُعيَّن أعضاؤه من قبل الجمعية الوطنية للشعب الصيني. مهامه تشمل تحديد السياسات وإصدار القوانين وتنظيم التنمية الاقتصادية والإدارية. يلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية وضمان استقرار البلاد.[51]
- **المجلس الشعب الوطني**: مجلس الدولة في الصين هو الجهاز الرئيسي للإدارة الحكومية، ويضمن تنفيذ سياسات الحزب الشيوعي. يلعب دوراً حاسماً في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والوطنية والمالية. يتألف من رئيس الدولة ونوابه، ورئيس الوزراء ووزراءه، ويُعيَّن أعضاؤه من قبل الجمعية الوطنية للشعب الصيني. مهامه تشمل تحديد السياسات وإصدار القوانين وتنظيم التنمية الاقتصادية والإدارية. يلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية وضمان استقرار البلاد.[52]
- **المكتب السياسي**: هو هيئة رئيسية في الحزب الشيوعي الصيني، يتكون من قادة رئيسيين يتولون صياغة السياسات واتخاذ القرارات الهامة. يُنتخب أعضاؤه من قبل اللجنة المركزية للحزب، وعادة ما يكون عددهم حوالي 24 عضوًا. بجانب المكتب السياسي، هناك لجنة دائمة تتألف من أعداد أقل، تعتبر قلب السلطة الفعلية في الحزب، حيث يُتخذ فيها القرارات الرئيسية ويناقش القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- **اللجنة العسكرية**: هي هيئة مسؤولة عن توجيه القوات المسلحة في الصين، وتتألف من رئيس وأعضاء. يُحدد رئيسها ومدة ولايته بواسطة المجلس الوطني لنواب الشعب، ويتم اختيار أعضائها من كبار القادة العسكريين والشخصيات السياسية المؤثرة. تُعتبر اللجنة العسكرية الهيئة الرئيسية لتوجيه القوات المسلحة وتحديد السياسات العسكرية في الصين.

---

[50] - جابري سومية، مرجع سابق، ص108.

[51] - نفس المرجع، ص109.

[52] - المرجع نفسه، ص110.

- **الحزب الشيوعي الصيني**: هو جزء أساسي من الحياة السياسية في الصين، تأسس في عام 1921 وتمكن من السيطرة على السلطة في عام 1949. يتكون من هياكل مختلفة بما في ذلك المجلس الوطني الذي يعتبر السلطة القصوى في الحزب. يواجه التحديات مثل ممارسة الحكم الطويلة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية. تم عقد المؤتمر الوطني 12 لتحديد مسار المستقبل ووضع خطط الإصلاح، بهدف تحقيق النظام الاشتراكي الصيني والنهضة العظيمة.[53]
- **رئيس الجمهورية**: يمارس رئيس الجمهورية بالتعاون مع اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب مسؤوليات رئيس الدولة وسلطته ويقوم بإصدار القوانين وتعيين وإقالة جميع أعضاء المجلس، ويمكنه إلغاء أو تعديل هذه المعاهدات والاتفاقيات.
- **السلطة القضائية** في الصين تشمل المحاكم والنيابات، وتشارك أجهزة الأمن العام وأمن الدولة والإدارة القضائية في وظائف الإدارة بالإضافة إلى دورها القضائي. تختلف آليات صنع القرار من بلد لآخر، وتنمو قوة الصين على المستوى الدولي، مما يجعل من الضروري فهم طبيعة صناعة القرار فيها والقوى التي تؤثر فيها.
- **اللجنة الدائمة للمكتب السياسي**: تشهد عملية صناعة القرار في الصين تحولًا من الفرد إلى قيادة جماعية ممثلة بأعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي. ومع ذلك، لا تزال هذه العملية مركزية وذكورية في طبيعتها.[54]
- **الرئيس**: سلطة رئيس الدولة في الصين محدودة، وتعاني من قيود في صلاحياتها، وقد حاول الرئيس هو جينتاو تعديل الدستور لتوسيع سلطاته ولكن بنجاح محدود.
- **مجموعات العمل القيادية المصغرة**: استعيضت عن مجلس الأمن القومي بما يسمى "لجان العمل القيادية المصغرة"، وتلعب دورًا هامًا في صناعة القرار.
- **الوزارات والأمن والدفاع**: برزت قضايا وتحديات جديدة مما أدى إلى تعقيدات في صناعة القرار وتنامي دور جهات في الدولة مثل وزارة التجارة التي أصبح لها دور أكبر في سياسة الصين الخارجية.

يجدر بالذكر أن الجيش لا يزال يحظى بنسبة تمثيلية جيدة في هيئات الحزب والدولة مما يعبر عن مدى النفوذ الذي يتمتع به.

1.4. المحددات الخارجية

- **مكانة بحر الصين الجنوبي في الاستراتيجية الصينية: بحر** الصين الجنوبي هو جزء من المحيط الهادئ، يقع في جنوب الصين وغرب المحيط الهادئ. يمتد هذا البحر من سنغافورة إلى مضيق تايوان، ويعتبر واحدًا من أكبر البحار في العالم بعد المحيطات الخمسة الكبرى، حيث يصل مساحته إلى حوالي 310,000 ميل مربع أو حوالي 800,000 كيلومتر مربع. ويُربط مضيق تايوان بين

[53] - نفس المرجع، ص111.

[54] - جابري سومية، مرجع سابق، ص112.

بحري جنوب الصين وشرق الصين، ويمتد الجزء الجنوبي الغربي من بحر الصين الجنوبي من خليج تايلاند إلى بحر جاوة. يُعتبر هذا البحر ممرًا مائيًا حيويًا حيث يمر عبره ثلث حركة الشحن البحري العالمية. يحيط ببحر الصين الجنوبي العديد من الدول الديناميكية والقوية في آسيا، ويتكون من مئات الجزر والصخور والمرجان، معظمها في جزر سبراتلي وباراسيل. وتسعى الصين إلى بناء قواعد عسكرية على جزر وشعاب مرجانية كانت مغمورة تحت الماء فيما بات يعرف بالجزر الصناعية. تسمح هذه الجزر والقواعد العسكرية للصين بزيادة نفوذها عمليا داخل البر.

الخريطة رقم (04): توضح المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي والجزر المتنازع عليها.

المصدر: https://www.bbc.com

- **جزرسبراتلي والتحديات الإقليمية:** تتصاعد التوترات في بحر الصين الجنوبي بين الفلبين، ماليزيا، فيتنام، سلطنة بروناي والصين بسبب المطالبات بالسيادة على المناطق البحرية. تعتبر الصين نفسها صاحبة حق تاريخي في هذه المناطق، في حين تطالب الدول الأخرى بحقوقها السيادية. تُشجِّع العوامل مثل الطلب المتزايد على النفط والغاز وزيادة الادعاءات بتوسيع مدى المياه الإقليمية على التنافس بين الدول المعنية. يتزايد التوتر أيضًا بفعل الروح القومية والوطنية المتزايدة وتزايد القدرات العسكرية الصينية.

تضم المنطقة أكثر من 200 جزيرة، والجزر الأربعة الرئيسية المتنازع عليها هي جزر سبراتلي وجزر باراسيل وجزر براتاس وقطاع ماكليسفيلد. تشهد جزر باراسيل نزاعًا بين الصين وتايوان وفيتنام، بينما تثير جزر سبراتلي مطالب بالملكية من قبل الصين وماليزيا وبروناي والفيليبين وتايوان وفيتنام. تختلف المناطق التي تطالب بها كل دولة بحق السيادة، وتستند المطالبات إلى أسس تاريخية وقانونية متنوعة. يعتبر النفط والغاز عاملًا مهمًا في هذا الصراع، إضافةً إلى الأبعاد العسكرية والاستراتيجية. تظهر أدلة تاريخية تدعم المطالبات الصينية، في حين تستند بعض الدول الأخرى على أدلة مماثلة لدعم مطالباتها. تظهر المناطق المتنازع عليها بين المحيط الهندي والمحيط الهادئ، مما يزيد من أهميتها كطريق بحري رئيسي وتحتل وضعية عسكرية استراتيجية تربط بين قارات إفريقيا وآسيا وأوروبا.

يتمثل الصراع في جزر سبراتلي في الاحتلال المستمر لها بهدف تعزيز الادعاءات بالسيادة، وتشمل النشاطات في المنطقة عمليات الاستكشاف والاستغلال للثروات الطبيعية، مما يمكن أن يؤدي إلى تصعيد عسكري. تتضمن الدوريات العنيفة تحرشات واحتجازًا للمراكب والسفن المدنية، مما يزيد من احتمالية التصعيد العسكري. يزيد الانتشار العسكري المتزايد من احتمالية حدوث مواجهات مباشرة، ويعزز السيطرة على جزر سبراتلي الهيمنة الإقليمية للدولة المتحكمة فيها. الصين تلعب دورًا مهمًا في الصراع، وتستخدم القضايا العسكرية كجزء من سياستها النظامية، مما يجعل الوضع الأمني في المنطقة مرتبطًا بتحركاتها العسكرية وسياستها الوطنية.

المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الصينية

1. أسس العقيدة العسكرية القديمة:

تحدد الصين عقيدتها الاستراتيجية بناءً على طموحاتها ومصالحها، مع التركيز على وحدة أراضيها واستعادة سيطرتها على مناطق متنازع عليها مثل تايوان والموارد الخارجية مثل النفط. تسعى الصين أيضًا إلى تعزيز مكانتها كقوة عظمى وتحقيق السيطرة على المياه البحرية في مناطق مثل بحر الصين الجنوبي والشرقي.

من بين مرتكزات العقيدة العسكرية القديمة للصين:

- **تحديث الجيش:** تعمل الصين على تحديث جيشها لتعزيز كفاءته وتجهيزه بتقنيات أحدث وأفضل .
- **تعزيز القدرات العسكرية:** تركز على تعزيز القدرات العسكرية للتأكيد على الضغط المباشر على تايوان، مثل زيادة عدد الصواريخ الباليستية وتحسين دقتها.
- **تعزيز القدرات البحرية والجوية:** تعمل على امتلاك وسائل جديدة مثل صواريخ مضادة للسفن وأسلحة الحرب الإلكترونية والقدرات المضادة للأقمار الصناعية، بالإضافة إلى تعزيز أسطول الغواصات.
- **تقدير القوة:** تسعى لزيادة تقدير قوتها العسكرية من خلال امتلاك حاملات طائرات وتطوير القدرات البحرية والجوية، على الرغم من أن بعض هذه القدرات لا تزال متواضعة.

2. استراتيجية الدفاع عن البحار البعيدة وفقا للعقيدة الصينية القديمة:

تتضمن تطوير قوة عسكرية قوية دون إثارة الكثير من الضجيج، خلال السنوات الخمس عشر الأخيرة زادت الصين من إنفاقها العسكري بشكل ملحوظ مما أدى إلى تعزيز جرأة الجيش الصيني في دخول مناطق جديدة. في السنوات الأخيرة زارت سفن حربية صينية مياه الخليج العربي ورست في موانئ مثل أبو ظبي وعمان وعدن مما يعكس توسع نطاق تواجدها وزيارة قدراتها العسكرية على المستوى الدولي. ويبدو أن الموانئ في الامارات العربية المتحدة وباكستان، وإلى حد ما في جيبوتي إلى جانب الموانئ في عمان، مرشحة

للمساهمة في تشكيل هذه الشبكة وتطلق الصين على استراتيجيتها الجديدة اسم "الدفاع في البحار البعيدة" (يان يانغ)، والتي تركز على تعزيز القدرات البحرية لتأمين المصالح الاقتصادية الصينية المزدهرة في البحار البعيدة، بما في ذلك المحيطين الهندي والهادي. وتثير هذه الاستراتيجية قلق العسكريين الأمريكيين خاصة في المحيط الهادي حيث يشير الأدميرال روبرت ويلارد رئيس الأسطول العسكري الأمريكي في المحيط الهادي إلى أن بعض عناصر تحديث الجيش الصيني تهدد القوات الأمريكية في المنطقة.

يلاحظ أن العقيدة العسكرية القديمة للصين كانت دفاعية ونشطة، وكانت تركز بشكل كبير على القضية التايوانية كحجر زاوية في استراتيجيتها. أما العقيدة الجديدة، فتهدف إلى الحفاظ على مكانة وهيمنة الصين، وقد تطورت استراتيجيتها الأمنية من خلال إصدار الوثيقة البيضاء في مايو 2015، والتي أعلنت عن الاستراتيجية العسكرية الصينية. وعلى الرغم من أن الوثيقة لم تقدم الكثير من الجديد، إلا أنها أظهرت تركيزاً متزايداً على البحرية وسائر الجوانب العسكرية. وقد تبين أن الوثيقة الصينية العسكرية تأتي في سياق استمرار استصلاح جزيرة صينية وتحذيرات للولايات المتحدة حول الأصول في بحر الصين الجنوبي. وقد التزمت الصين باستخدام القوات العسكرية لضمان التنمية السلمية والحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية. كما اتهمت الولايات المتحدة ودولًا أخرى باتخاذ إجراءات استفزازية حول الجزر الصينية. ونظرًا لطول الوثيقة وصعوبة ترجمتها، عمل الخبراء الصينيون على تلخيص أهم محتوياتها. إذن فالعقيدة العسكرية الصينية الجديدة تدعم التوجهات السلمية في مختلف المجالات وتركز على تطوير الجانب العسكري اللوجستي، من خلال تحديث جيشها بالعتاد الحديث والمتطور، مع الحفاظ على القدرة الدفاعية النشطة والاستراتيجية البحرية. تسعى الصين لتقليل عدد أفراد جيشها وتطويره في الوقت ذاته، وتدعم التحول في استراتيجيتها العسكرية من البر إلى عسكرة البحر، بهدف بسط سيطرتها على المياه الإقليمية، وبالذات بحر الصين الجنوبي.

3. **القدرات العسكرية الصينية:**

يظهر وجود المؤسسة العسكرية بشكل بارز في الصين في عدة ميادين، بما في ذلك القرار السياسي والسيادي، حيث تلعب دوراً حيوياً في تحديد السياسات وتنفيذها. كما تمثل القوات المسلحة أحد أهم الروافد للاقتصاد الصيني، حيث تشهد عملية تكامل شديدة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الصيني وتحقيق النمو المستدام.

تبدو عملية إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية الصينية ملموسة، حيث شهدت تغييرات في تشكيلاتها البنيوية وكادرها البشري. بدأت هذه العملية بتخفيض عدد الجيش بما يصل إلى مليون عنصر، وتوجيه الموارد للقطاع الصناعي المدني في الجيش. وتركز الصين على تطوير قدراتها العسكرية في عدة مجالات، بما في ذلك:

- تطوير الصواريخ الباليستية وتقنية الإنذار الجوي المبكر.
- تعزيز قدرات تزويد الطائرات بالوقود في الجو.
- التعاون مع روسيا للحصول على مدمرتين تحملان صواريخ من طراز كروز.

- إنشاء مطار عسكري في جزر بيرسيل.
- بناء شبكة رادار للإنذار المبكر في جزر سبراتلي.

جدول رقم (03): يوضح المقدرات العسكرية الصينية عام 2023.

أعداد الجنود	مليونين و35 ألف
الرؤوس النووية	350 رأسا
حاملات الطائرات	3 حاملات
قواعد في الخارج	قاعدة واحدة (جيبوتي)
القوات الجوية	2300 طائرة
القوات البحرية	355 سفينة حربية

المصدر: .https://www.aljazeera.net

الشكل رقم (01): أكبر طائرة برمائية في العالم تمتلكها الصين.

المصدر: الحرة./https://web.archive.org

الشكل رقم(02): إنفوغرافيك لأول حاملة طائرات صينية "لياونينغ"

المصدر: https://www.skynewsarabia.com

المطلب الثالث: الاستراتيجية البحرية الصينية

خلال الحرب الباردة، كانت القوات البحرية الصينية تركز على الدفاع عن المياه الساحلية والمسطحات المائية ضد الأخطار الخارجية. ومع ذلك، لم تكن استراتيجيتها ملائمة لحماية المصالح الصينية في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ الغربي. فكانت تركزت مهامها البحرية على الاحتراس من التهديدات السوفياتية، صد الهجمات النووية، وحماية خطوط المواصلات البحرية والمناطق المتنازع عليها في المحيط الهادئ. ومنذ نهاية الحرب الباردة، شهدت القوات البحرية الصينية تحولًا في عقيدتها العسكرية. توسع التعريف للحدود الاستراتيجية، وتبني مفهوم الردع الاستراتيجي، وتحولها لتكون قادرة على توجيه الضربة الأولى إذا لزم الأمر، وهو ما يتطلب استخدام قوة إضافية خارج حدودها وزيادة الطموحات البحرية للصين. فزيادة الطلب على الطاقة وأهمية ضمان الممرات البحرية تجعل تطوير القوات البحرية الصينية أمرًا حيويًا. تحاول الصين بناء جيش بحري قوي لحماية مصالحها البحرية والتنافس مع الولايات المتحدة على السيطرة على الممرات البحرية والامدادات النفطية بعد الحرب الباردة. وتحولت الصين بشكل واضح من دولة بدون مطامح إلى دولة ذات مطامح إقليمية ودولية، وهذا يتضح من تطور توجهاتها الاستراتيجية وتوسع نطاق وجودها العسكري في المنطقة. تشمل هذه التوجهات تطوير القواعد العسكرية في جزر البارسيل، والتمسك بملكية جزر سبراتلي، وإقامة وجود عسكري في الجزر البحرية المتنازع عليها، وتأكيد المطالبة بسحب القوات الأمريكية من المنطقة.

منذ التسعينات، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ركزت الصين على تعديل أولوياتها الدفاعية وتوجيه جهودها نحو الواجهة البحرية بشكل أكبر، مما أدى إلى توقيع اتفاقية الدفاع النشط التي تعكس تحولًا استراتيجيًا في التركيز العسكري نحو البحر.

بالنظر إلى أهمية المناطق الحيوية وطرق النقل البحرية التي تمر عبر بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا والمحيط الهندي، قامت الصين بتطوير قدراتها العسكرية لحمايتها. هذا التطوير يشمل تطوير الصواريخ البالستية المضادة للسفن، وزيادة عدد الغواصات، وتحديث الأسطول البحري، وذلك لتحقيق طموحاتها البعيدة في تأمين الممرات البحرية والمصالح البحرية للصين في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية.

وبالنسبة لاستراتيجية سلسلة عقد اللؤلؤ التي تنفذها الصين فهي تهدف إلى بناء قواعد عسكرية وتعزيز العلاقات الدبلوماسية على طول الممرات المائية المؤدية إلى بحر الصين الجنوبي والشرق الأوسط. تتضمن هذه الاستراتيجية استخدام مطارات وموانئ في دول شريكة وتحالفية، تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول المحيط الهندي والخليج العربي والبحر المتوسط، وتأمين هذه المناطق الاستراتيجية من التهديدات المحتملة. كما تركز الصين على التحديث والتطوير المستمر لقدراتها العسكرية البحرية وتحويل التركيز من المناطق الساحلية إلى المحيطات وأعالي البحار، مما يجعل كل لؤلؤة في سلسلة عقد اللؤلؤ منطقة تواجد عسكري ونفوذ جيوبوليتيكي للصين. فالصين تعمل بجد على تعزيز قوتها البحرية وزيادة قدرتها على التدخل عبر البحار بهدف دعم مطالبها في المناطق المتنازع عليها مثل جزر سبراتلي وباراسيل وتايوان. كما تسعى الصين إلى موازنة القوة الأمريكية في المحيط الهادي وتحقيق تأثير أكبر في المنطقة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف،

تتحول الصين تدريجياً من استراتيجية الدفاع النشط عن البحار القريبة إلى استراتيجية الدفاع عن البحار البعيدة، مما يتيح لها التوسع في نطاق تأثيرها وتعزيز وجودها العسكري في المحيطات البعيدة.

الخريطة رقم (05): توضح استراتيجية عقد اللؤلؤ

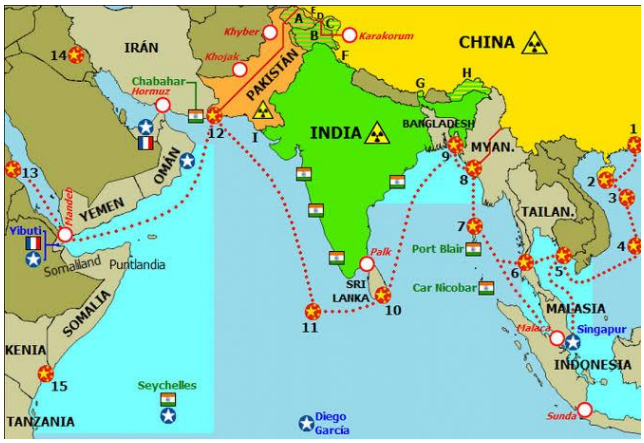

المصدر:https://www.google.com

المطلب الرابع: مبادرة طريق الحرير

مبادرة "طريق الحرير" الصينية الجديدة تعد واحدة من أبرز المبادرات التي جذبت الاهتمام العالمي في مجال الاقتصاد والسياسة الخارجية. تتمثل هذه المبادرة في استثمارات هائلة في البنى التحتية عبر منظمة التعاون المنبثقة في أسواق العالم، مما يفوق حجم تمويلها للبنوك التنمية المتعددة الأطراف والدول الاقتصادية والتنموية المجتمعة. تلعب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا دورًا رئيسيًا في هذا السياق، إذ تشكل هذه الدول جزءًا هامًا من الاقتصاد العالمي وتتمتع بتأثير سياسي كبير. وتعتبر إطارًا إرشاديًا جديدًا لسياساتها الاقتصادية الخارجية، حيث تركز على الدول المجاورة للصين من الجنوب والغرب وصولاً إلى الخليج العربي وإفريقيا وأوروبا. هذه المبادرة ليست بمشروع مارشال صيني أو استراتيجية للسيطرة الجيوبوليتكية، بل تعتبر نفسها مركزًا تاريخيًا للتجارة العالمية. يشير الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى هذه المبادرة بلقب "مشروع القرن الواحد والعشرين"، حيث تعمل على فتح الأسواق وتوسيع قدرات التصدير وخلق فرص عمل وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني من خلال التنمية الاقتصادية. تهدف أيضًا إلى استعادة دوائر النفوذ الصينية في البر الأوراسي وتحفيز التجارة العالمية عبر إحياء طريق الحرير التاريخية. في النهاية، تمثل هذه المبادرة تحولًا للصين في التفكير حول السيطرة التقليدية على الدول المجاورة بطريقة تتناسب مع العصر الحديث وتطلعات القرن الحادي والعشرين. وتعمل مبادرة الحزام على تعزيز الاستثمارات الاستراتيجية عبر ستة محاور اقتصادية في محيطها. تشمل هذه المحاور الإنتاج، والنقل، والطاقة، وتحفيز الاستثمارات في الموانئ والمطارات وسكك الحديد والأوتوستردات وتجارة الحاويات وكابلات الألياف البصرية ومشاريع الطاقة. من خلال هذه الاستثمارات، من المتوقع أن تتغير تمامًا الطريقة التي تتم

بها التجارة عالميًا، مما يزيد من حصة التجارة الأوراسية عبر الطرق البرية. تهدف الصين أيضًا إلى تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والتحرر من الهيمنة البحرية الأمريكية من خلال بناء بحريتها التجارية في المحيطات، وهذا يتماشى مع استراتيجية "طريق الحرير البحرية" للقرن 21.

1. طريق الحرير القديم:

يعود تاريخ طريق الحرير إلى القرن الثاني، حيث كانت الصين تحتكر صناعة الحرير واستخدمته كوسيلة لتعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الدول الأخرى. كانت هذه الشبكة من الطرق المترابطة تربط بين الصين وأسيا الوسطى وبلاد الفرس والعرب وأسيا الصغرى وأوروبا، حيث كانت تستخدم لنقل البضائع التجارية مثل الحرير والخزف والزجاج والأحجار الكريمة والتوابل. استمرت أهمية طريق الحرير في التبادل التجاري والثقافي بين الشعوب والحضارات التي تعبرها حتى القرن السادس عشر. بالإضافة إلى الطريق البري، كان هناك طريق بحري يربط بين الصين ومناطق في أسيا وإفريقيا، حيث كان ينقل من خلاله سلع تجارية أخرى مثل التوابل والمنسوجات والمشغولات المعدنية.[55]

مشروع "الحزام والطريق" الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013 يعتبر مشروعا اقتصادياً استراتيجياً غير مسبوق. يهدف هذا المشروع إلى إعادة إحياء طريق الحرير التاريخي وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الأخرى التي تقع على مسار الطريق، سواء عبر اليابسة أو البحر. وقد أطلقت عليه العديد من التسميات، بما في ذلك "مشروع القرن" من قبل الرئيس شي جين بينغ نفسه، و"خطة مارشال صينية" من قبل صحيفة وول ستريت جورنال. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز الاندماج الاقتصادي والتجاري بين الدول عبر بناء البنية التحتية للنقل والطاقة والاتصالات والموانئ، ويعتبر تحقيقاً لأهداف الصين الاقتصادية والاستراتيجية على المدى الطويل.[56]

طريق الحرير كانت شبكة مكونة من مجموعة من الممرات البرية والبحرية التي ربطت بين الصين والدول الأخرى في العالم القديم. كان لها تأثير كبير على ازدهار الحضارات القديمة مثل الصينية والمصرية والهندية والرومانية. يمتد طريق الحرير من الصين إلى عدة دول، بدءًا من منغوليا وتركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان وأفغانستان وتركيا وإيران والهند وباكستان وسوريا ومصر وإيطاليا. تنقسم الطريق إلى فرعين شمالي وجنوبي، حيث يمر الفرع الشمالي عبر شرق أوروبا والبلقان وصولاً إلى البندقية، بينما يمر الفرع الجنوبي عبر تركستان وخراسان وبلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا ومصر وشمال إفريقيا. ويشير طريق الحرير تاريخيًا إلى الشبكة البرية والبحرية التي ربطت شرق آسيا بالبحر المتوسط، مروراً بمنطقة وسط آسيا. تم استخدام مصطلح "طريق الحرير" لأول مرة في عام 1877 من قبل الألماني فرديناند فون ريتشهوفن، وكان يشير إلى الطرق التي كان يمر من خلالها الحرير الصيني الذي كان ينتجه إمبراطورية هان. وتمتد هذه الطرق منذ القرن الثاني قبل الميلاد حتى القرن الثاني الميلادي، وتمتد من الصين إلى وسط

[55] -سمية بلحسن: الرهانات الاستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة2020، ص16.

[56] - سمية بلحسن، مرجع سابق، ص23.

آسيا وحوض البحر الأبيض المتوسط. ومن الناحية العملية، يشير طريق الحرير إلى الطريق الذي يبدأ من مدينتي لوبانجو وتشانجان الصينيتين، ثم يمر عبر ممر قانسو ويصل إلى نهاية الممر في مدينة دو تهرانج الصينية. بعد ذلك، يتفرع الطريق إلى ثلاثة ممرات رئيسية.[57]

2. استراتيجية طريق الحرير الصيني الجديدة:

تعتمد على استخدام كافة أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة ومراكز البحث والإعلام والشركات المملوكة للدولة كأدوات هامة لدراسة المبادرة والترويج لها داخليًا وخارجيًا. يلعب بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية، وصندوق بريكس، وصندوق طريق الحرير دورًا مهمًا في تمويل المشاريع وضمان نجاح المبادرة، مع توفير الدعم الشعبي الضروري. يتولى بنك الاستثمار الأسيوي للبنية التحتية تمويل مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية، في حين يتولى صندوق طريق الحرير تمويل المشاريع التي ستستفيد منها الدول المطلة على الحزام والطريق. أما بنك مجموعة البريكس للتنمية، فهو يتولى تقديم القروض التنموية في الاقتصاديات النامية.[58]

استثمرت الصين أكثر من 50 مليار دولار في البلدان المشاركة في مبادرة الحزام والطريق الجديدة، حيث بنت شركات صينية 56 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في هذه البلدان، مما أدى إلى تحقيق حوالي 1.1 مليار دولار من العائدات الضريبية وتوفير 180 ألف فرصة عمل محلية. كما استثمرت الشركات الصينية 2.95 مليار دولار في 43 دولة على طول منطقة الحزام والطريق في الربع الأول من عام 2017، وبلغت قيمة صفقات التجارة بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق حوالي 913 مليار دولار في عام 2016، واستراتيجية طريق الحرير الصيني الجديد تهدف إلى حل الفجوة التنموية بين شرق الصين وغربها، وتحويل مناطق غرب الصين وجنوب غربها إلى مناطق للتنمية. ومن خلال إنشاء المدن والمصانع والمطارات والطرق السريعة وسكك الحديد، تسعى الحكومة الصينية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية المتسارعة، وتعزيز النمو المستدام، وتطوير وتشبيك منشآت البنى التحتية. كما تسعى أيضًا إلى إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التعاون الثقافي والحضاري، وحماية البيئة، ومكافحة الشرور الثلاثة، والحد من المكائد الجيوسياسية. الهدف النهائي هو بناء نظام دولي جديد يعزز القوة الوطنية والناعمة للصين ويساهم في التنمية الإقليمية والعالمية. هو ما يمثل أكثر من ربع إجمالي قيمة التجارة الصينية.[59]

استراتيجية طريق الحرير الصيني الجديد تتضمن خمس طرق رئيسية تمتد إلى أكثر من 100 دولة، وتشمل 63% من سكان العالم و29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. هذه الطرق هي:

- **طريق الحرير الشمالية:** تمتد من الصين إلى أوروبا عبر سيبيريا وروسيا نحو بحر البلطيق.
- **طريق الحرير الوسطى:** تمتد من الصين عبر آسيا الوسطى وتمر بشبه الجزيرة العربية نحو أوروبا.
- **طريق الحرير الجنوبية:** تمتد من الصين جنوبًا عبر جنوب آسيا وصولا إلى الهند.

[57] - نفس المرجع، ص24-25.

[58] - محمد حميشي: العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع80، سنة 2017، ص62.

[59] - عزوت شحرور: مبادرة الحزام والطريق (رؤية نقدية)، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات (11 ماي 2017)، ص4.

- **الطريق البحرية الغربية:** تمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي، وتمر ببحر العرب والبحر الأحمر صولا إلى البحر المتوسط.
- **الطريق البحرية الجنوبية:** تمتد من بحر الصين الجنوبي نحو جنوب المحيط الهادي.[60]

الخريطة رقم (06): توضح طريق الحرير الجديد.

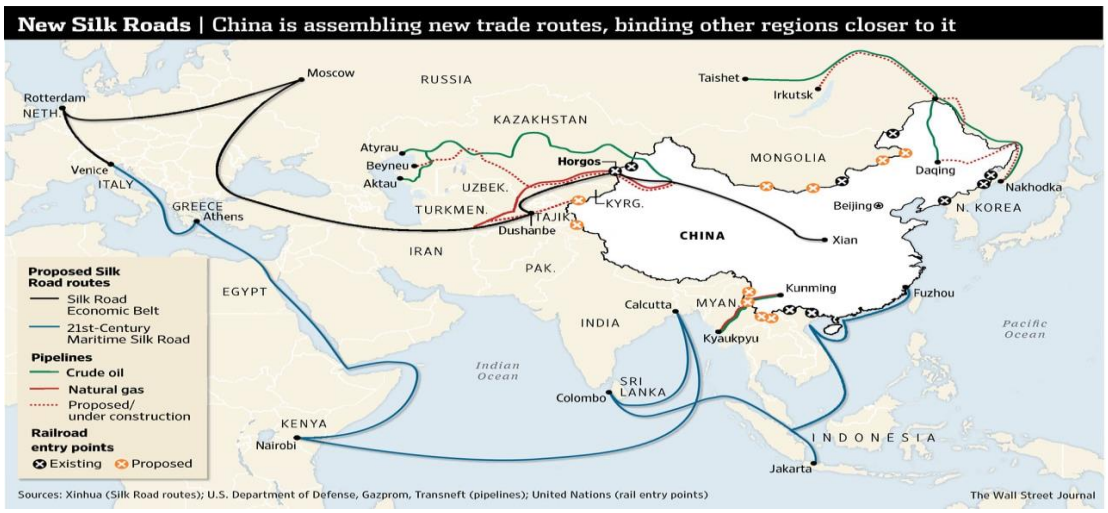

المصدر: https://www.realinstitutoelcano.org

3. تحول الاستراتيجية الصينية نحو القوة الناعمة:

القوة الناعمة تعبر عن القدرة على تحقيق الأهداف والمصالح الوطنية للدولة دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو الاقتصادية. وهذا يتم من خلال ترويج القيم والثقافة والسياسات التي تجعل الهدف المرغوب يبدو مهمًا وملائمًا بالنسبة للشركاء الدوليين، وبالتالي يتم تحقيقه بشكل طوعي دون اللجوء إلى التهديدات أو الإكراه. ويعتبر مفهوم القوة الناعمة الذي طرحه جوزيف ناي يعتبر محورًا مهمًا في فهم العلاقات الدولية الحديثة. يعتمد هذا المفهوم على إدراك الأهمية الكبيرة للثقافة والقيم في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للدول. علاوة على ذلك، فإن الاهتمام بالاتصال والتأثير السلمي يمثل جزءًا أساسيًا من استراتيجية الدول في التفاعل مع العالم الخارجي. هذه النقاط المذكورة للنجاح في استخدام القوة الناعمة تبرز أهمية بناء علاقات ثقة مع الدول والشعوب الأخرى، وتوجيه الجهود نحو تغيير الآراء والتفضيلات من خلال الاتصال الفعال والمصداقية، وضرورة توجيه هذه الجهود بشكل يخدم مصالح الدولة بشكل عام ويكون متسقًا مع مصالح الشركاء والمجتمع الدولي بشكل خاص.

فالتركيز على تعزيز القوة الناعمة يعد استراتيجية مهمة في السياسة الخارجية للدول، ومن ضمن هذه الاستراتيجية يمكن للدول تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز صورتها الإيجابية ونفوذها في المجتمع

[60] - محمد حميشي، مرجع سابق، ص80.

الدولي. من بين هذه الإجراءات البرامج التعليمية والتبادل الطلابي التي تسهم في بناء جسور تفاهم وثقافة بين الشعوب، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية بطرق غير تدخلية تعكس التزام الدولة بالتعاون الدولي والتنمية المستدامة. كما يمكن للدول المساهمة في برامج حفظ السلام الدولية وإرسال القوات العسكرية في إطار جهود حفظ السلام العالمي، مما يساهم في تعزيز الصورة الدولية والإشادة بدورها في الحفاظ على الأمن والاستقرار العالمي. وفيما يتعلق بالقوة الناعمة للصين، فإنها تستند إلى نجاحها الاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأخيرة، والذي جعلها نموذجًا جذابًا للعديد من الدول النامية. لكن على الرغم من هذا التقدم، فإن الصين ما زالت تواجه تحديات في بناء صورتها الثقافية والتعليمية العالمية، بالإضافة إلى التنافس مع القوة الناعمة للدول الأخرى مثل الولايات المتحدة. لذا، يتطلب تعزيز القوة الناعمة للصين استراتيجية شاملة تركز على تعزيز التبادل الثقافي والتعليم والتنمية الاقتصادية بشكل مستدام وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي في مختلف المجالات.[61]

[61] - جابري سومية، مرجع سابق، ص96.

المبحث الثالث: الصين والقضايا الأمنية في منطقة الاندوباسيفيك

المطلب الأول: قضية تايوان

1. أهمية تايوان في المنظور الاستراتيجي الصيني

لقد أثبت التاريخ الحديث أن الإطار الجغرافي لأي منطقة حيويا بؤرة للصراعات الدولية، فقد كان ينظر إلى فكرة المحيط الحيوي كقوة دافعة وراء ظاهرة الاستعمار في الماضي مما جعل الدول تتنافس على السيطرة في مناطقها، وأدخلت مفهوم ومضمون المحيط الحيوي في الفكر الجيوستراتيجي. وبسبب الصورة المتعددة الأبعاد للمحيط الحيوي التي تجمع بين صورة المحيط الحيوي متعدد الأبعاد، وعلى رأسها المحيط الحيوي الجيوسياسي والسياسي والاقتصادي، كان هذا المفهوم في كثير من الأحيان سببا في اندلاع الحروب. وتسعى الصين إلى تحقيق نفوذها في منطقتها الحيوية الرئيسية واستعادة المناطق التي انفصلت عنها، وضمها في دولة صينية موحدة ذات مركز واحد. [62]

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المركزية الصينية التاريخية كانت تقوم على نمط امبراطوري متراخ ينبعث منه تصور كوني للعالم، متجذر بقوة جغرافيا وثقافيا في مركز واحد تنطلق منه الفتوحات العسكرية. ويدمج المسار الامبراطوري الصيني الذي يتمحور حول ما يعرف ب "بيت تقويم مينغ يانغ" بين إدارة العالمين الدنيوي والأخروي في مخطط واحد، ويعد هذا البيت المقام فوق الأرض إسقاط للسماء التي تمثل مجال الحضارة (هوا Houa) وامتدادا للإنسانية الأصيلة، رافضا كل ما هو غير إنساني ووحشي في الأطراف الخارجية. ومن خلال هذا التصور تطلعت رسالة الصين في جنوب شرق آسيا إلى تنظيم بلد مفتوح حول مركز الإدارة السماوية، حيث يتخذ هيكل السماء والأرض الإمبراطوري في العاصمة البعيدة قبلة لها. ومنذ الحرب الصينية الفيتنامية في عام 1979، وبعد وفاة الرئيس الصيني السابق "ما وتسي تونغ" بثلاث سنوات والقضاء على ما سمي ب "عصابة الأربعة"، وبروز نخبة برنامج التحديثات الأربعة في الصين دخلت خذه الأخيرة مرحلة جديدة على أساس:

- الحنين التاريخي إلى أمجاد الصين القديمة، المتجسد سياسيا في التركيز على الهوية الوطنية الصينية.
- الجمع بين الاشتراكية والقومية المتجسدة في نظرية الصعود السلمي (التنمية).
- استعادة الصين الكبرى القائمة على مبدأ الصين الموحدة.
- توسيع الاتصالات مع الأقليات العرقية في المنطقة الآسيوية.

[62] - د. شريفة كلاع: المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان، مجلة ستراتيجيا، ع 17، سنة2022، جامعة الجزائر 3، ص48،49.

ولتحقيق هذه الغاية، سعت الصين لإعادة هونغ كونغ وجزيرة ماكاو وتايوان إلى سيادتها حيث نجحت في استعادة هونغ كونغ في عام 1997 وجزيرة ماكاو من البرتغال في عام 1999 في حين ظلت قضية تايوان قائمة ضمن سياسة الصين القائمة على توحيد الأراضي الصينية، متخذة استراتيجية الانتظار والترقب وقد دعم هذه الاستراتيجية تصريح الرئيس الصيني السابق دينج شياو بينج في أكتوبر 1995 الذي قال عن تايوان: "إنها وسيلة لدفع تحديث الصين وتحقيق الوحدة الصينية كوسيلة لتحقيق التوحيد السلمي للعالم الصيني من خلال تعزيز الروابط مع مختلف أجزاء الصين واستكمال إعادة التوحيد الوطني من خلال ضم تايوان وإعادتها إلى البر الرئيسي للصين بعد أكثر من 70 عاما من الانفصال، فتايوان مهمة في المنظور الاستراتيجي الصيني وبالتالي فإن لديها رغبة أقوى في العودة إلى الوطن الأم، لعدة أسباب منها:

- **الحفاظ على وحدة الصين**: تتبنى الصين سياسة حاسمة لمنع أي انفصال عن جمهورية الصين، وتعتبر تايوان جزءًا لا يتجزأ من أراضيها التي يجب الحفاظ عليها بكل الوسائل الممكنة.
- **التهديدات الأمنية**: تنظر الصين إلى استقلال تايوان كتهديد لسلامة أراضيها واستقرار المنطقة، حيث يمكن أن يحفز الانفصال في تايوان تيارات مماثلة في مناطق أخرى مثل التبت وتركستان الشرقية.
- **الأهمية الجيوستراتيجية لتايوان**: توفر مضيق تايوان وقناة باشي ممرين بحريين حيويين للتجارة والنقل البحري، مما يجعل تايوان مكانًا حيويًا للربط بين مناطق شمال شرق آسيا وجنوب شرقها والشرق الأوسط.
- **الطموح الإقليمي للصين**: تهدف الصين إلى تحقيق دور إقليمي مهم في شرق آسيا من خلال ضم أراضيها وتوسيع نفوذها في المنطقة، مع السعي إلى تحقيق الهيمنة على المحيط الهادئ وتأمين مسارات النقل البحري الحيوية.
- **تايوان جزء من صراع الصين والولايات المتحدة**: تعتبر الصين استرداد تايوان أو السيطرة عليها جزءًا حيويًا من استراتيجيتها للدفاع عن سيادتها وتصدي لأي طموحات أمريكية في آسيا، وبالتالي، فإن السيطرة على تايوان ستكون نوعًا من الانتصار على الولايات المتحدة الأمريكية.
- **تأثير فقدان تايوان على الولايات المتحدة الأمريكية**: سيؤدي فقدان تايوان وانضمامها للصين إلى تضعيف قوة الولايات المتحدة وحلفائها في آسيا، ومن ضمنها الفلبين وكوريا الجنوبية، كما سيقيد مجال حركتهم ونفوذهم في المنطقة.
- **إضعاف المصداقية الأمريكية**: سيقلل فقدان تايوان من مصداقية الولايات المتحدة، خاصة بين حلفائها في المحيط الهادئ الذين يعتمدون على القدرة الأمريكية في مواجهة التحديات الصينية، وفشل الولايات المتحدة في الدفاع عن تايوان سيقوض هذه المصداقية.

- **أهمية توحيد تايوان**: يعد توحيد تايوان أكثر من مجرد رمز للنجاح للحزب الشيوعي الصيني، بل يعتبر ضرورة استراتيجية مدفوعة بموقع تايوان الاستراتيجي، وبالتبعية، فإن فقدانها يمثل خسارة حاسمة للاستقرار والأمن الإقليمي للصين والمنطقة بشكل عام.[63]

2. **مكانة قضية تايوان في العلاقات الصينية الأمريكية:**

العلاقات بين الصين والولايات المتحدة دائمًا ما كانت موضع توتر، ويعود ذلك إلى الزيارة السرية التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر إلى الصين في يوليو 1971، حيث كانت الصين تُعتبر بالنسبة للرأي العام الأمريكي عاملًا من عوامل الشرق الغامض المليء بالأسرار والمؤامرات. كانت نقطة البداية لتطور العلاقات بزيارة الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون للصين في فبراير 1972 ولقاؤه بالرئيس الصيني ماو تسي تونغ، حيث اتفق البلدين على مجموعة من المبادئ الأساسية في علاقتهما، مثل احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتحقيق المنافع المتبادلة والتعايش السلمي. هذه القضية أدرجت ضمن البيان الصادر في بيان شانغهاي بعد زيارة نيكسون، حيث أكدت الصين على أن جزيرة تايوان هي جزء من الوطن الصيني الأم ويجب حل مشكلاتها سلميًا بعيدًا عن أساليب الضم العسكري القهري. وكن مبدأ نيكسون يعتمد على دور الصين في مواجهة الاتحاد السوفياتي كقوة إقليمية في المنطقة.[64]

وتجدر الإشارة إلى أن زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قد ساهمت في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وعندما تولى جيرالد فورد الرئاسة أكد مع كيسنجر استمرار الالتزامات الأمريكية تجاه الصين. بالتالي، وشمل ذلك سحب الطائرات المقاتلة من تايوان وتقديم التعاون الاقتصادي والدفاعي والاستخباراتي والتكنولوجي للصين. أقر جيمي كارتر في 1978 بأن حكومة الصين الشعبية هي الحكومة الصينية الشرعية الوحيدة، وأن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين. وفي يناير 1979، سحبت الولايات المتحدة اعترافها الدبلوماسي بتايوان واعترفت بحكومة الصين الشعبية كالحكومة الصينية الشرعية الوحيدة، بينما احتفظت الولايات المتحدة بعلاقات غير رسمية مع تايوان بموجب قانون العلاقات مع تايوان لعام 1979، الذي يلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن تايوان ضد الغزو الصيني.[65]

كما التزمت إدارتا الرئيسين الأمريكيين رونالد ريغان وجورج بوش بسياسات معتدلة تجاه الصين، على الرغم من الضغوط الداخلية لتحسين العلاقات. وكان ذلك واضحًا في موقف الكونغرس الأمريكي من

[63] - د. شريفة كلاع، مرجع سابق، ص51.

[64] - د. شريفة كلاع، مرجع سابق، ص51.

[65] - المرجع نفسه، د ص53.

أحداث عام 1989، وضغوط منتجي الأقمشة وجماعات حقوق الإنسان واللوبي التايواني. كما ظهر تيار قوي من الأكاديميين الأمريكيين الذين يرون بأن الصين تسعى للسيطرة على آسيا. وبالرغم من الانتقادات الأمريكية لمطالب الصين بشأن تايوان أدركت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أهمية التعاون مع الصين. ومع ذلك ظهرت رؤى تثير المخاوف من نهضة الصين، مما دفع بعض المسؤولين للدعوة إلى التحلي بالحذر تجاهها في القرن الحادي والعشرين.

ونتيجة لزيادة الثقل الاقتصادي والمكانة الدولية للصين أبرمت الولايات المتحدة خلال إدارة "بيل كلينتون" نوعا جديدا من الصفقات مع الحكومة التايوانية، وهو ما فسرته الصين على أنه انتهاك وخروج عن الاتفاقات السابقة بشأن قضية تايوان. في عام 1994، زار الرئيس التايواني لي تونغ هوي الولايات المتحدة، مما أثار جدلاً، ورفضت الولايات المتحدة منح تأشيرة للرئيس التايواني لي تونغ هوي في عام 1995، لكن الكونغرس الأمريكي صوت لصالح السماح له بالزيارة. تجدد التوتر مع زيارة لي تونغ هوي إلى الولايات المتحدة في نفس العام، حيث ألقى محاضرة في جامعة كورنيل.

في مايو 1995، شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين توترات بسبب زيارة الرئيس التايواني لي تينج هوي إلى الولايات المتحدة. على الرغم من معارضة إدارة بيل كلينتون في البداية لمنحه تأشيرة دخول، صوت الكونغرس الأمريكي لصالح السماح له بالزيارة، مما أثار استياء الصين التي اعتبرته تدخلا في شؤونها الداخلية. ردت الصين بتهديد بتجارب صاروخية ومناورات عسكرية قرب مضيق تايوان، مما زاد من التوتر بين البلدين وأعاد قضية تايوان[66] إلى الواجهة، مما يبرز تعقيدات العلاقات الدولية وتأثير الديمقراطية والسياسة الداخلية على السياسة الخارجية.

فيما يتعلق بالأزمة في مضيق تايوان في 1996، سعت الصين إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- التأثير على الانتخابات الرئاسية في تايوان من خلال مناورات عسكرية وحملة إعلامية، لكنها فشلت في إثراء الثقة بالمرشح الحاكم لي تينج هوي.

[66] - قضية تايوان لها جذور تاريخية وسياسية معقدة تتداخل فيها عدة عوامل عبر القرون. بدأت القصة في القرن السابع عشر عندما كانت تايوان مأهولة بالسكان الأصليين، ثم خضعت لفترة وجيزة للاستعمار الهولندي قبل أن يستعيدها القائد البحري الصيني كوسينغا في منتصف القرن السابع عشر. في عام 1683، أصبحت تايوان جزءاً من إمبراطورية تشينغ الصينية واستمرت كذلك حتى الحرب الصينية اليابانية الأولى (1894-1895)، التي انتهت بتنازل حكومة تشينغ عن تايوان لصالح اليابان بموجب معاهدة شيمونوسيكي.بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية في 1945، عادت تايوان إلى الحكم الصيني تحت حكومة جمهورية الصين .(ROC) ولكن مع نهاية الحرب الأهلية الصينية في 1949، هزمت قوات الحزب الشيوعي الصيني القوات القومية (الكومينتانغ) وأسسوا جمهورية الصين الشعبية(PRC) ، في حين انسحب القوميون إلى تايوان وأسسوا حكومة جمهورية الصين هناك. منذ ذلك الحين، تعتبر جمهورية الصين الشعبية أن تايوان جزء لا يتجزأ من الصين وتسعى لإعادة توحيدها مع البر الرئيسي. بينما تطورت تايوان إلى ديمقراطية فعالة وترفض الخضوع لحكم بكين، رغم أنها لم تعلن رسمياً استقلالها التام.

- توجيه رسالة بشأن توحيد الأمة الصينية من خلال تصاعد التوترات وتهديدات بالتدخل العسكري.
- إجهاض طموحات القيادة التايوانية من خلال منع تصعيد شخصيتها الدولية وجهودها للتعاون الدولي، رغم محاولات الصين استغلال الوضع المالي للأمم المتحدة في هذا السياق.

بشكل عام، فشلت الصين في تحقيق هذه الأهداف بشكل كبير، حيث فاز لي تينج هوي بالرئاسة وظلت تايوان تحتفظ بسيادتها وتقدم في تعزيز قدراتها الدفاعية.

بعد أزمة تايوان في 1996، استمرت الصين في التأكيد على موقفها حيال تايوان، بما في ذلك خلال لقاء بين الرئيس الصيني والرئيس الأمريكي في قمة أبيك. تصريحات الصين تشير إلى رغبتها في إعادة توحيد تايوان مع الصين، مع التأكيد على وحدة الأراضي التي يعتبرها التاريخ جزءًا من الصين. الصين ترى إعادة توحيد تايوان كخطوة نحو استعادة الأراضي التي كانت تتبع لها في الماضي، وتتركز الصراع الحالي بين الصين وتايوان على المناطق المحيطة ببحري الصين الشرقي والجنوبي.[67]

ولقد عبرت الصين عن قلقها بسبب بيع الولايات المتحدة صواريخ باتريوت المعدلة إلى تايوان، مما يمكن أن يقلل من قدرات النظام الدفاعي الصيني. كما عارضت سياسة الولايات المتحدة في مجلس الأمن وزيادة تطوير قوتها البحرية، بما في ذلك بناء قواعد عسكرية للغواصات في جنوب الصين وإدخال أول حاملة طائرات صينية إلى الخدمة. هذه الخطوات تعكس التزام الصين بتعزيز قدراتها البحرية للمنافسة على المستوى العالمي.

بعد تولي إدارة الرئيس السابق جورج بوش الابن في أوائل عام 2001، وقبل حدوث أحداث 11 سبتمبر، كان الاهتمام الاستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة هو صعود الصين كقوة منافسة قادرة على تحدي الهيمنة الأمريكية في المستقبل. وقد اعتبرت إدارة الرئيس جورج بوش الابن الصين منافسا استراتيجيا، واستخدمت قضية تايوان لتعزيز العلاقات العسكرية معها.

في فبراير 2000، وافق الكونغرس الأمريكي على قانون يهدف إلى تعزيز العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وتايوان، والمعروف بقانون تعزيز أمن تايوان. ينص هذا القانون على تعزيز الاتصالات العسكرية بين البلدين وتوسيع برامج التدريب للعناصر التايوانية. أثار هذا القرار استياء القيادة الصينية واحتجاجاتها، بالإضافة إلى ضغط من شركات أمريكية كبرى، التي تتمتع بارتباطات اقتصادية مع الصين، وتسعى لتجنب أي تعقيدات في العلاقات معها.

[67] - د. شريفة كلاع، مرجع سابق، ص57.

ونظراً لتورّط الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً في عدة مناطق من العالم، مثل أفغانستان في عام 2001 والعراق في عام 2003، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008 التي أثّرت سلباً على الاقتصاد والخزينة الأمريكية، بدأت الولايات المتحدة تدرك أن مصالحها ستكون مرتبطة بالصين. استراتيجية إدارة جورج بوش الابن كانت الحفاظ على العلاقات مع كل من تايوان والصين معاً، من خلال دعم سياسة "صين واحدة"، ودعم قانون العلاقات مع تايوان. زادت الولايات المتحدة الإدراك خلال إدارة باراك أوباما للتحدي الصيني والقطبية الأحادية في العالم، وأعلن عن تعزيز التعاون العسكري مع دول شرق آسيا وإقامة قواعد عسكرية في المنطقة.

نفذ باراك أوباما سياسة خارجية متعددة الأوجه تركزت على التأثير الاقتصادي والعسكري في منطقة المحيط الهادئ. وقع اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ لتعزيز الروابط الاقتصادية مع دول المنطقة وتقليل الاعتماد على الصين. أدرك أهمية إعادة توجيه السياسة الخارجية نحو الاندوباسيفيك، مما أظهر في زياراته لليابان ومشاركته في منتدى التعاون الاقتصادي لدول المنطقة. تمت الموافقة على استراتيجية إعادة التوازن في المنطقة لدعم التواجد العسكري الأمريكي في بحر الصين الشرقي والبحر الصين الجنوبي، مما أدى إلى تصاعد التوترات العسكرية بين الولايات المتحدة والصين.

تحولت المواقف الأمريكية تجاه الصين بشكل سلبي خلال فترة رئاسة دونالد ترامب، حيث مارس ضغوطًا اقتصادية ودبلوماسية، وزاد من التواجد العسكري في المنطقة المحيطة بالصين، مما أدى إلى اقتراب الوضع من نمط الحرب الباردة. تعهد ترامب بهزيمة الصين في الصراع على التفوق العالمي في مجالات الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا والعسكرية، وشن حربًا تجارية وتقنية لتقويض قوتها المستقبلية. دعمت إدارته الحزب الديمقراطي التقدمي في تايوان وتعزيز دعمها له على الساحة الدولية، بما في ذلك توقيع اتفاقية قنصلية بين الولايات المتحدة وتايوان وبيع السلاح الأمريكي لتايوان، مما يعكس استراتيجية لمحاصرة الصين وخلق بؤرة توتر تلهيها عن مجاراة الولايات المتحدة اقتصاديًا. [68]

ويتبنى الرئيس الأمريكي الحالي جوزيف بايدن وفريق إدارته رؤية متفهمة تجاه الصين كأحد أبرز أولويات سياسة الخارجية الأمريكية، مؤكدين أن الصين تشكل التحدي الأكبر للنظام الدولي، ويعتبرون العلاقات معها تنافسية وتحتاج إلى إشراكها بقوة. يؤكدون على ضرورة الدفاع عن القيم وحقوق الإنسان، ويعتبرون أن عدم محاسبة الصين على انتهاكات حقوق الإنسان قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة. يركز توجه إدارة بايدن تجاه تايوان على تعزيز العلاقات ويعتبرونها جزءًا أساسيًا من منطقة المحيط الهادئ والتحدي الصيني، وقد تمت الموافقة على بيع السلاح إلى تايوان بقيمة 850 مليون دولار في عهد بايدن، وزادت قيمة التبادل التجاري

[68] - -د. شريفة كلاع، مرجع سابق، ص60

بين البلدين إلى أكثر من 114 مليار دولار في عام 2021، مع توجيه ضغوط لتقديم حزمتي أسلحة إضافيتين لتايوان بقيمة 195 مليون دولار في عام 2022 بهدف ردع الصين.

3. مساعي الصين لدمج تايوان

على مدى عقود، اعتبرت الصين إعادة توحيد تايوان قضية يمكن تأجيلها ما دامت قادرة على تقييد ظهور قوى مؤيدة للاستقلال في تايوان. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الصين على مجموعة متنوعة من الأدوات السياسية والاقتصادية التصالحية إلى الأنشطة العسكرية القسرية والعزلة الدبلوماسية.

- **الأدوات السياسية:**

بمرور العقود، سعت الصين بكل السبل إلى تقليص الوجود المستقل لتايوان، وقد تحققت نجاحات كبيرة في هذا الجانب حيث تم استبدالها بجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة في 1971 وسحب الولايات المتحدة اعترافها الدبلوماسي في 1979. رغم تصريحات الصين بالسلام، فإن العلاقات بين البلدين تبقى متوترة، خاصةً بعد تولي الحزب الديمقراطي التقدمي للسلطة في تايوان، مما دفع الصين إلى خلق عزلة دبلوماسية لتايوان

ويتجلى هدف النشاط الدبلوماسي الصيني خلال العقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين، وللسنوات القادمة، في ضمان تعرية تايوان من فكرة الاستقلال عبر تحجيم اعتراف الدول الدولي بها. وتشير التحليلات إلى أن الصين حققت نجاحًا في تعرية تايوان من الشرعية الدولية، مما يمهد الطريق لتنفيذ إجراءات لضمها في المستقبل، سواء بطرق سلمية أو عسكرية، خاصة في ظل ضعف الاعتراف الدولي بتايوان. وقد نجحت الصين في تحقيق ذلك من خلال تهديدها بقطع العلاقات مع أي دولة تتعامل مع تايوان، بالإضافة إلى الضغط على الشركات الدولية لمراجعة سياستها تجاه تايوان. وعلى الرغم من عدم محاولة الصين غزو تايوان بالقوة، فإنها تحتفظ بالتهديد بهذا الخيار، مع التفضيل لاستخدام الضغوط التدريجية نحو إعادة التوحيد بدلاً من اللجوء إلى حملة عسكرية مكلفة ومحفوفة بالمخاطر.

- **الأدوات العسكرية:**

على الرغم من تفادي الصين للمواجهة العسكرية بشأن تايوان، إلا أنها لم تستبعد الخيار العسكري تمامًا من حساباتها. فقد تجاوزت وتيرة التطورات العسكرية الصينية بشكل كبير تلك التي شهدتها تايوان، مما دفع الصين إلى إجراء استعراضات للقوة العسكرية بشكل متكرر على مدار السنوات القليلة الماضية قرب السواحل التايوانية. في مثل هذه الاستعراضات، أجرت الصين مناورات بحرية كبيرة قبالة السواحل التايوانية، كما حدث في مارس 1996 خلال استعداد تايوان

للانتخابات الرئاسية، حيث شهدت المنطقة تواجدًا لحوالي 150,000 جندي صيني وتدريبات بحرية كبيرة. ويجدر بالذكر أن هذه الحالات لم تكن الأولى التي تجري فيها الصين استعراضات للقوة العسكرية، فقد أطلقت الصين صواريخ باتجاه المحيط الهادئ فوق تايوان في عام 1990، وتنشر أعدادًا كبيرة من الصواريخ الباليستية والكروز في مقاطعة فوجيان.

هذا السلوك العسكري يجعل نشر القوات البحرية الأمريكية في مضيق تايوان أمرًا محفوفًا بالمخاطر في حال تصاعد الأزمة، وهو ما يثير قلق الولايات المتحدة. في فبراير 2000 أكدت الصين استعدادها للتدخل العسكري في قضية تايوان. إلى ما بعد، وبالتالي يظهر أن الصين مستعدة للتصعيد في حالة تصاعد التوترات. وفي السنوات الأخيرة عززت الصين موقعها العسكري ببناء جزر اصطناعية في بحر الصين الجنوبي، مما شكل حلقة دفاعية تمنحها السيطرة على الفضاء المحيط وتتيح لها التدخل في الطرق البحرية الرئيسية، مما يزيد من تعقيد التدخل الأجنبي في مضيق تايوان.

وقد شهدت السنوات الأخيرة توسعًا في سلاح مشاة البحرية الصينية وزيادة في التدريبات وإرسال السفن البرمائية. طورت الصين صواريخ مضادة للسفن، بما في ذلك الصواريخ الفرط صوتية، لتعزيز قدراتها الدفاعية. كما كثفت الصين توغلاتها الجوية في المنطقة المحيطة بتايوان، مما أدى إلى تصاعد التوترات ودفع تايوان لتعزيز دفاعاتها. جاءت هذه التحركات ردًا على إرسال الولايات المتحدة وكندا سفن حربية إلى مضيق تايوان، ما أثار انتقادات حادة من الصين واعتبرته تهديدًا لأمنها وسيادتها.[69]

- **الأدوات الاقتصادية:**

تركز السياسة الاقتصادية الصينية على جعل الاقتصاد التايواني يعتمد إلى حد كبير على الأسواق الصينية، وتحقيق ذلك يتم من خلال سياسة النفس الطويل. وتدعو الحكومة الصينية الجانبين الصيني والتايواني إلى التعاون الاقتصادي والاتصال على أسس من الاحترام المتبادل، بهدف فتح الخدمات البريدية والمعاملات التجارية والخطوط الجوية والملاحة مباشرة، وتيسير المبادلات الثنائية لإعداد الظروف المواتية لإعادة توحيد الدولة سلميا. قامت الصين بتخفيف الإجراءات القسرية العلنية وزيادة التفاعل الاقتصادي والاجتماعي مع تايوان، بهدف ربط وضع الجزر اقتصاديًا بالبر الرئيسي. وهذا الاتجاه يهدف إلى تخفيف حدة المشاعر السياسية وتشجيع التعاون، مما قد يؤدي في النهاية إلى توحيد سلمي تحت نموذج دولة واحدة. ومن أجل تشجيع التوحيد والاندماج الاقتصادي مع البر الرئيسي، قامت الصين بسياسة التحفيز، حيث قدمت فوائد

[69] - -د. شريفة كلاع، مرجع سابق، ص63.

اقتصادية للشركات التايوانية في البر الرئيسي، وفتحت قطاعات الاقتصاد الصيني أمام تايوان، بما في ذلك المنتجات الزراعية، وخففت المعارضة للتواجد التايواني في المحافل الدولية، وشجعت السياحة بين تايوان والبر الرئيسي، وأكدت الروابط الثقافية الصينية، وقوة السوق والاقتصاد الصيني.

وتظهر البيانات أن تايوان والصين مرتبطة اقتصاديا بشكل وثيق، حيث تشكلت صادرات تايوان إلى الصين نحو 44% من إجمالي صادراتها في عام 2020، بينما بلغت نسبة الصادرات الصينية إلى تايوان حوالي 20% في عام 2021. تستثمر الشركات التايوانية بشكل كبير في البر الرئيسي للصين، ويقيم مئات الآلاف من الناس من تايوان في البر الرئيسي لإدارة أعمالهم هناك. بالإضافة إلى ذلك، بلغت الاستثمارات المتراكمة من تايوان إلى البر الرئيسي للصين مبلغ 198.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021، حيث تركزت في مجالات مثل تصنيع الأجزاء الإلكترونية وتجارة الجملة والتجزئة. من جانبها، بلغت الاستثمارات من البر الرئيسي للصين إلى تايوان مبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي منذ عام 2009 حتى عام 2021، وتركزت في مجالات مثل تجارة الجملة والتجزئة وقطع الغيار الإلكترونية.

تعتبر الصين الوجهة الرئيسية لصادرات تايوان، مما أدى إلى فائض في الميزان التجاري لصالح الصين في عام 2021. يعود ذلك إلى قرب السوق الصيني واتساعه وتوافق السلع التايوانية مع احتياجات السوق الصيني. تعكس هذه العلاقة التفاعل الاجتماعي والثقافي المشترك. ومع ذلك، بسبب التوترات السياسية، فرضت الصين قيودًا على التجارة مع تايوان وزادت المخاوف من مخاطر الاستثمار في الصين. بالإضافة إلى ذلك، تثير التوترات السياسية مخاوف من الهجمات السيبرانية والتجسس، مما يزيد التوتر بين البلدين.

الجدول رقم (01): حجم صادرات وواردات تايوان من وإلى الصين سنة 2023

السنة	واردات الصين من تايوان	حجم صادرات الصين نحو تايوان	فائض الميزان التجاري لصالح تايوان
2023	70.22 مليار دولار	83.6 مليار دولار	13,38 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مصادر. من بينها: https://arabic.cri.cn

المطلب الثاني: التنافس الصيني الياباني

فيما يتعلق بالعلاقات الصينية اليابانية، فإن لدى الصين رؤية مزدوجة لليابان. الرؤية الأولى تتضمن تصور سلبي لليابان كعدو تاريخي بينما الرؤية الثانية هي رؤية إيجابية بمعنى أن اليابان نموذج لتحديث

الصين. على الرغم من التوسع المتتالي للعلاقات الاقتصادية بين الصين واليابان إلا أن المواجهات العسكرية والسياسية هي من بين أكثر الاحتمالات المحتملة لمستقبل منطقة الاندوباسيفيك. ويرجع ذلك الى حد كبير الى تطور العلاقات الصينية اليابانية.

- **السيناريو الأول**: محاولة الولايات المتحدة خلق توازن متبادل مع الين واليابان في نفس الوقت حتى لا تسمح لهما بالانفراد والهيمنة على منطقة جنوب شرق آسيا.
- **السيناريو الثاني**: أن تكتسب دول جنوب شرق آسيا غير الصين واليابان صوتا أكبر في الشؤون الإقليمية وتحاول هذه الدول المجاورة المتوسطة الحجم أن تلعب دورا وسطا بين القوتين الاقليميتين.
- **السيناريو الثالث**: تسعى الولايات المتحدة إلى ضمان التوازن بين الصين واليابان ولكن الصراع بين البلدين مستمر مما يؤدي الى صراعات كبيرة مستمرة.

يتمحور أمن الصين حول الأمن الاقتصادي والسياسي. يعتبر الأمن الاقتصادي حاسمًا ويمتد خارج حدودها، ويتطلب قوة اقتصادية، قدرات تكنولوجية، وشبكات معلومات اقتصادية. سياسيًا، تغيرت العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة؛ حيث لم تعد الولايات المتحدة وأوروبا تدعمان الصين كما في السابق، وحاولت بعض الدول الضغط على الصين باستخدام العقوبات الاقتصادية، إلا أن الصين حافظت على نظام سياسي مستقر وعلاقات دولية طبيعية وحققت نموًا اقتصاديًا مرتفعًا. رغم أن اليابان هي قوة اقتصادية كبرى في آسيا، إلا أن الصين تتمتع بنفوذ معنوي وسياسي أكبر وقوة بحرية متقدمة. ومع ذلك، تتبع اليابان سياسة انعزالية عسكريًا، مما يساهم في صعود الصين كقوة بارزة في المنطقة.[70]

1. **التصور الأمني الياباني لمنطقة شمال شرق آسيا:**

لقد استطاع اليابان ولأكثر من نصف قرن أن يحافظ على السلام والأمن في وسط مجتمع دولي مضطرب. يمكن رصد أولويات السياسة الأمنية اليابانية في منطقة جنوب شرق آسيا كالتالي:

- دعم العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية استنادا إلى اتفاقية الأمن المتبادل الموقعة سنة 1951، والاتفاقية الأمنية الأخيرة الموقعة في 1996.
- تطوير العلاقات اليابانية الصينية وخاصة في مجال التمويل بما يحقق تأمين عملية التحول في الصين إلى الديمقراطية واحترام حقوق الانسان
- الاهتمام بسياسة اليابان في مجال عدم الانتشار النووي خاصة على المستوى الإقليمي.

[70] - فتيحة بن شعشوع: الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة، رسالة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2019، ص55.

2. تنامي الدور الياباني في المنطقة:

لا تزال اليابان تتمتع بالحماية العسكرية والنووية للولايات المتحدة الأمريكية وتستضيف العديد من القواعد العسكرية وحوالي 77 ألف جندي مما يجعلها تابعة أمنيا وعسكريا للولايات المتحدة الأمريكية. ويحدد الخبير الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي محددات دورها على النحو التالي:

أولا: القوة العسكرية الفعلية، أو القدرة على التأثير على الأهداف المرجوة من خلال القوة الاقتصادية والثقافية السليمة والاعتماد المتبادل بين القوى.

ثانيا: القوة العسكرية: يرى جوزيف ناي أن القوة العالمية لتحقيق الهيمنة والعولمة تقوم على القوة العسكرية التي تتمثل في القوات المسلحة المدربة والمنظمة والأسلحة المتطورة.

ثالثا: القوة الاقتصادية: ويعتقد أن أهمية المعايير الاقتصادية في القوة العالمية مرتبطة بتطور القوة العسكرية والتقدم التكنولوجي والعلمي للدول.

ويمكن تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على اليابان من حيث:

- **القوة الاقتصادية:** استطاعت اليابان أن تكتسب نفوذا عالميا من خلال صورتها كدولة آسيوية قوية اقتصاديا وذات اقتصاد قوي وتراكم مالي ضخم، تقدم المنح والقروض للعديد من الدول في جميع القارات.
- **القوة العسكرية**: يعتبر الخبراء والاستراتيجيون أن الجيش الياباني واحد من أقوى عشرة جيوش في العالم، سواء من حيث التدريب أو المعدات التقنية.

المطلب الثالث: العلاقات الهندية-الصينية

تحتل الهند مكانة هامة في الساحة الجيوسياسية والاستراتيجية في جنوب شرق آسيا، وهذا يرجع جزئياً إلى موقعها الاستراتيجي وحجمها السكاني الكبير. بالإضافة إلى ذلك، الهند تتمتع بتأثير اقتصادي متزايد وقدرات تكنولوجية ناشئة. وتحتل موقعًا فريدًا لأنها تشترك في الحدود مع عدة دول، وتمتد غالبية هذه الحدود على سواحل المحيط الهندي، مما يجعلها مركزًا للتجارة البحرية والاقتصاد البحري في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن الهند تمتلك قوة نووية وتقنية، وهذا يعزز مكانتها كلاعب استراتيجي رئيسي في الساحة الدولية. مع ذلك، فإن الهند تواجه تحديات أمنية متعددة، بما في ذلك التوترات الحدودية مع الصين وباكستان، والتي قد تتصاعد إلى نزاعات أكبر. هذه التحديات تتطلب من الهند استراتيجيات أمنية فعالة لضمان استقرارها وسلامة مواطنيها، وللحفاظ على دورها كلاعب رئيسي في المنطقة والعالم.

أما العلاقات بين الهند والصين فيميزها التأرجح والتغير المستمر، وهذا يعكس تعقيد الديناميات الجيوسياسية والاقتصادية في المنطقة. يمكن تمييز أربع محطات رئيسية في تطور العلاقات بين الهند والصين: [71]

- الاعتراف الهندي بالصين وتقييم العلاقات معها بصورة إيجابية، فبعد استقلال الهند، فقد كان الزعيم الهندي جواهر لإل نهرو متفائلا بالتعاون مع الصين، مما أدى إلى دعم الهند لانضمام الصين إلى المجتمع الدولي بما في ذلك دعمها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن. ومع مرور الزمن، تغيرت ديناميات العلاقات بين الهند والصين بسبب التحديات الجديدة والتنافس الجيوسياسي.
- المحطة الثانية في تطور العلاقات بين الهند والصين تتمثل في التدهور الكبير الذي شهدته العلاقات بين البلدين بداية من عام 1962، وذلك بسبب المشاكل الحدودية وقضية التبت وتسببت في اندلاع الحرب بينهما في عام 1962 وكانت هذه الحرب ذات طابع محدود عسكريًا، حيث لم تنجح الصين في حسم النزاع لصالحها بشكل نهائي. ومع ذلك، فإن الحرب أدت إلى تدهور علاقات البلدين بشكل كبير، وولدت سباقًا للتسلح وحربًا باردة بينهما. خلال هذه الفترة، سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها مع باكستان وتطوير تقنيات الأسلحة النووية والصواريخ، بينما اعتمدت الهند على تعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي للحصول على الدعم العسكري والتقني.
- المحطة الثالثة في تاريخ العلاقات تتمثل في الوفاق الذي عرفته العلاقات بين البلدين في أعقاب الغزو السوفياتي لأفغانستان في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات. خلال هذه الفترة، تم توقيع عدد من الاتفاقيات على مستوى عال مما يعكس محاولات البلدين لتخفيف التوترات وتحسين التعاون الثنائي.
- المحطة الرابعة في العلاقات الهندية-الصينية تأتي بعد التفجيرات النووية التي قامت بها الهند في عام 1998، والتي تعتبر نقطة تحول هامة في تلك العلاقات. على الرغم من الانتقادات التي وجهتها الصين للهند بسبب هذه التفجيرات، إلا أن موقف الصين لم يكن عدائياً.

ويمثل العامل الأمريكي والباكستاني متغيرًا جوهريًا في العلاقات الهندية-الصينية.

- **العامل الأمريكي:** كانت العلاقات الصينية-الأمريكية مضطربة خلال العقد الأخير من القرن العشرين بسبب خلافات حول قضايا مثل حقوق الإنسان ودعم الولايات المتحدة لتايوان وضرب السفارة الصينية في بلغراد، وحادثة طائرة التجسس الأمريكية قرب جزيرة هاينان الصينية. بينما

[71] - فتيحة بن شعشوع، مرجع سابق، ص58.

شهدت العلاقات الهندية-الأمريكية تحسنًا واضحًا في كثير من المجالات، باستثناء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الهند بعد التفجيرات النووية الهندية في عام 1998.

- **العامل الباكستاني**: يؤثر سلبًا على العلاقات الهندية-الصينية من خلال الدعم الذي تقدمه الصين لباكستان، خاصة في مجال التكنولوجيا النووية.

تركز أهم نقاط الاهتمام المشترك بين الهند والصين في الوقت الحالي على عدة جوانب:

- **وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية**: يعتبر البلدان أن هذا النظام ليس في مصلحتهما، وبالتالي يسعيان إلى تعزيز التوازن العالمي وتقليل الهيمنة الأمريكية في المنطقة.
- **مكافحة الإرهاب**: يعتبر الإرهاب خطرًا على كل من الهند والصين، مما دفعهما إلى التعاون في إنشاء جماعة عمل ثنائية لمكافحة الإرهاب الدولي، وتبادل المعلومات والاستخبارات لمكافحة هذه الظاهرة.
- **تعزيز العلاقات الاقتصادية**: تشهد العلاقات الاقتصادية بين الهند والصين نموا ملحوظًا، حيث ارتفعت قيمة التجارة الثنائية بينهما من حوالي 31 مليون دولار في بداية الألفية الجديدة إلى حوالي 112 مليار دولار في العام 2022، مما يعزز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما.

أهم جوانب الخلاف بين الهند والصين تتمثل في:

- **النظرة الهندية للصين كتهديد تقليدي ونووي**: يعتبر الهند الصين مصدر تهديد تقليديًا ونوويًا، خاصة مع فشل البلدين في حل النزاع الحدودي بينهما. هذا الفشل يثير حالة من الإحباط وعدم الثقة لدى الهنود، خاصة مع حل الصين لمعظم مشاكلها الحدودية مع جيرانها.
- **العلاقات العسكرية الصينية-الباكستانية**: يعتقد القادة الهنود أن الصين تستخدم باكستان كوسيلة للحيلولة دون صعود الهند كمنافس محتمل.
- **معارضة الصين لرغبة الهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن**: تعترض الصين على طلب الهند للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن خوفا من تشكيل حلف لاحتواء الصين.

استنتاجات الفصل الثاني

- ❖ تتجلى الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لمنطقة الاندوباسيفيك في دورها الحيوي كمحور للتجارة العالمية وموقعها الاستراتيجي الذي يؤثر على العلاقات الدولية والنمو الاقتصادي في المنطقة وعلى مستوى العالم.
- ❖ تحمل تايوان أهمية استراتيجية كبيرة للصين نظرا لدورها المحوري في السيطرة على ممرات الملاحة البحرية وأمن البحار في المنطقة.
- ❖ يحتل بحر الصين الجنوبي مكانة بارزة في الاستراتيجية الأمنية الصينية، حيث يعتبر جزءا حيويا من السيادة البحرية الصينية ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.
- ❖ يعتبر الحزام والطريق جزءا من استراتيجية الصين لتعزيز تأثيرها الاقتصادي والسياسي على الصعيد العالمي وتحقيق التوازن الاقتصادي العالمي.
- ❖ يساهم عقد اللؤلؤ في تعزيز التأثير الجيوسياسي للصين في المناطق التي تقع فيها القواعد البحرية ويعزز وجودها وتأثيرها الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث

توجهات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل التواجد الصيني في منطقة الاندوباسيفيك

تمهيد

في ظل التحديات المتزايدة التي تطرحها الصين في منطقة الاندوباسيفيك، تتجاوب الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز استراتيجياتها الأمنية بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن في المنطقة. تأتي هذه الاستراتيجية كجزء من الجهود الأمريكية لتعزيز تأثيرها الإقليمي والتعامل بفعالية مع التحديات الجيوسياسية الناشئة.

المبحث الأول: منطقة الاندوباسيفيك في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الاهتمام الأمريكي بالاندوباسيفيك

إن الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة الاندوباسيفيك لم يعرف استخدامه بمعناه استخدام لهذا المفهوم إلى أستاذ الجغرافيا السياسية الألماني كارل هاوسهوفر عام 1920. رغم ذلك، لم يلق المفهوم انتشارًا حتى بدايات القرن الحادي والعشرين، وتحديدًا في عام 2005، عندما استخدمه الأكاديمي النيوزيلندي بيتر كوزينز لوصف التطورات البحرية في منطقتي المحيط الهادئ والمحيط الهندي، مشيرًا إلى أنهما يشكلان كيانًا استراتيجيًا واحدًا. خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، تم تبني مفهوم منطقة الأندوباسيفيك في الاستراتيجيات الأمريكية استجابة للتحولات الجيوستراتيجية.

تُعتبر منطقة الأندوباسيفيك، الممتدة من جنوب شرق آسيا وأستراليا غربًا إلى القارة الأمريكية اللاتينية جنوبًا وأمريكا وكندا شمالًا على طول امتداد المحيط الهادئ، ذات أهمية استراتيجية في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي نظرًا لموقعها الجغرافي. أشار الرئيس الأمريكي الأسبق ثيودور روزفلت إلى أن تاريخ الإنسانية بدأ في البحر الأبيض المتوسط ثم أصبح أطلسيًا، ومن المتوقع أن ينتقل مستقبلاً إلى منطقة الباسيفيك. المفكر الألماني كارل ماركس كتب في عام 1885 مقالًا توقع فيه أن يكون لمنطقة الباسيفيك دور مهم مثل الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، واعتبرها الطريق البحري الكبير للتجارة العالمية. كذلك، في جريدة "لوموند" الفرنسية عام 1984، أشار الكاتب والمؤرخ أندري فونتان إلى أهمية الممرات المالية والبحرية في المحيط الهادئ.

في السبعينيات، أكد نائب وزير الخارجية الأمريكي على أن مركز الثقل الأمريكي انتقل من علاقاتها عبر الأطلسي إلى المحيط الباسيفيكي، نظرًا لأهمية هذه المنطقة. مجموعة من السياسيين والباحثين والمؤرخين أكدوا على أهمية منطقة الباسيفيك في التفاعلات البيئية بين الشمال والجنوب بسبب تنوعها العرقي والثقافي وأنظمتها السياسية المختلفة.

تضم المنطقة دولًا هامة مثل الصين، الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم، والهند في المرتبة الثانية. كذلك، تحتوي المنطقة على سبعة من أكبر عشرة جيوش في العالم، ويمر ثلث الشحن البحري العالمي عبر بحر الصين الجنوبي. المنطقة أيضًا تحتوي على مناطق ملتهبة تمثل بؤرًا محتملة للصراع المسلح، مثل قضية تايوان والنزاعات الإقليمية في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي[72].

تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية على أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ هي المنطقة الأكثر تأثيرًا على مستقبلها. تواجه الولايات المتحدة تحديات تتعلق بصعود الصين، ما يستوجب اتخاذ إجراءات متنوعة لمواجهة هذه التحديات، وصياغة استراتيجية قائمة على قيادة تحالفات إقليمية وفق نمط توازن القوى وتوازن التهديد، مع التحالف مع الأطراف الأقل قوة.

[72]-إبراهيم حردان مطر، سارة زكي غضبان، الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة الاندوباسيفيك (دراسة من منظور أمني) ، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 5، ع 19، جانفي2024، ص20.

المطلب الثاني: معالم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الاندوباسيفيك

تركز الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك على مواجهة التحديات الناشئة من تنامي قوة الصين في المنطقة. تتمحور هذه الاستراتيجية حول عدة محاور رئيسية:

- **توظيف التحالفات الدولية:** تعتبر التحالفات الدولية أداة رئيسية تستخدمها واشنطن للحفاظ على مصالحها ودعم مصالح حلفائها في منطقة الاندوباسيفيك. تتضمن هذه التحالفات مجموعة من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تهدف إلى تعزيز التعاون العسكري، الاقتصادي والسياسي بين الولايات المتحدة ودول المنطقة.
- **التحالف الأمريكي الياباني:** بعد نهاية الحرب الباردة، حازت الولايات المتحدة على مكانة دولية كبرى كونها المنتصرة في الحرب. ومع ذلك، شهدت نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية في النظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية، حيث بدأت الدول تركز على الجوانب الاقتصادية بدلاً من العسكرية. ظهرت فواعل جديدة غير الدول، وساهم التطور التكنولوجي وتسارع وتيرة التطورات الدولية، خاصة الاقتصادية، في تغيير المشهد العالمي. خرجت العديد من الدول من عزلتها وأصبحت تشكل قوى دولية كبرى، خاصة في المجالات الاقتصادية، نتيجة لتركيزها على تطوير وتنمية اقتصادها في الفترة التي كانت فيها الولايات المتحدة منشغلة بمواجهة الاتحاد السوفيتي، مما كبدها خسائر اقتصادية. من بين هذه الدول الصين، التي برز دورها بشكل كبير بعد الحرب الباردة[73].

كانت الصين تُعرف بالعملاق النائم، ولكن بعد الحرب الباردة أصبح العامل الاقتصادي هو المحدد الرئيسي للعلاقات الدولية. حققت الصين قوة اقتصادية هائلة، خصوصًا بعد الحرب الباردة، وأصبحت تُعتبر أول قوة اقتصادية عالمية بفضل تطورها التكنولوجي وغزوها للأسواق العالمية. زادت المنتجات الصينية من الطلب العالمي نظرًا لتطورها وانخفاض تكلفتها مقارنة بالمنتجات الأمريكية، مما جعل الصين تنافس الولايات المتحدة حتى داخل أراضيها.

هذا التقدم دفع الصين للمطالبة بتغيير النظام الدولي القائم واستبداله بنظام دولي متعدد الأقطاب، داعيةً إلى إشراك قوى جديدة في رسم السياسات الدولية إلى جانب الولايات المتحدة، بعيدًا عن احتكار القرار الدولي من طرف واحد. هذا التحول أثار قلق الولايات المتحدة، التي شعرت بالخطر الذي يهدد مكانتها كفاعل دولي وحيد وقائد عالمي، مما يهدد باختلال ميزان القوى الذي سعت للحفاظ عليه.

للتصدي للصين، تحالفت الولايات المتحدة مع اليابان بالاستناد إلى معاهدة التعاون والأمن المتبادل التي تم توقيعها عام 1960، مقدمة مساعدات اقتصادية لليابان مقابل توفير الحماية لها. يُعتبر هذا التحالف استراتيجيًا نظرًا لموقع اليابان القريب من الصين، مما يتيح للولايات المتحدة مراقبة تحركات الصين والرد على أي تهديد محتمل.

[73] - حجاجي نعيمة، بوشنافة شمسة: خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، ع1، سنة2023.

- **التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي**: يشكل التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي في منطقة الاندوباسيفيك جزءاً أساسياً من الاستراتيجية الأمريكية لتعزيز الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية. يتجاوز هذا التحالف مجرد التعاون العسكري على شبه الجزيرة الكورية ليشمل تأثيراً واسعاً في منطقة الاندباسيفيك بأكملها. يهدف التحالف إلى ردع التهديدات من كوريا الشمالية وموازنة نفوذ الصين المتزايد، من خلال تدريبات عسكرية مشتركة وتعاون أمني موسع. تتضمن هذه الجهود تدريبات عسكرية دورية، وتنسيق دفاعي متقدم، ومشاركة في تحالفات إقليمية متعددة الأطراف مثل الحوار الأمني الرباعي(**Quad**)

علاوة على الجوانب العسكرية، يشمل التحالف تعاوناً اقتصادياً عميقاً عبر اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية(**KORUS FTA**) ، مما يعزز الروابط الاقتصادية ويحقق نموًا مستدامًا. كما يمتد التعاون ليشمل مجالات التكنولوجيا والابتكار مثل الذكاء الاصطناعي وأبحاث الفضاء، مما يساهم في التقدم التكنولوجي وخلق فرص جديدة للتنمية.

على الصعيد الدبلوماسي، يعمل التحالف على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية مثل التغير المناخي والأمن السيبراني، بالإضافة إلى تعزيز التفاهم الثقافي والتبادل التعليمي بين شعبي البلدين. بهذا الشكل، يمثل التحالف الأمريكي الكوري الجنوبي دعامة أساسية للاستراتيجية الأمريكية في الاندوباسيفيك، مما يساعد في تحقيق التوازن والاستقرار في المنطقة وتعزيز الشراكات مع الدول الأخرى لمواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية المتزايدة.[74]

- **تحالف أوكوس:** لمواجهة التحدي الصيني، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا في منتصف شهر سبتمبر عام 2021 عن إنشاء تحالف عسكري جديد لحماية مصالحها في المحيطين الهادئ والهندي، يُعرف باسم تحالف أوكوس (**AUKUS**) ترى الولايات المتحدة أن بريطانيا وأستراليا شريكان موثوقان للانخراط في توجهاتها الاستراتيجية الجديدة. يهدف التحالف إلى التركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمواجهة تهديد الصين. على الرغم من التباعد الجغرافي بين الدول الثلاث، فإنها تتمتع بعلاقات تاريخية عميقة، حيث تعتبر إدارة الرئيس جو بايدن بريطانيا وأستراليا من أقدم حلفاء أمريكا. كما أن هذه الدول جزء من تحالف العيون الخمس، الذي يضم أيضًا كندا ونيوزيلندا، ويعود تاريخ التعاون الاستخباراتي بين أعضائه إلى ثمانين عامًا.

جاء تحالف أوكوس لترتيب هيكل القوة في المنطقة بناءً على رؤية الشركاء بأن الصين تشكل تحدياً لمصالحها. يُظهر التحالف أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على المنافسة منفردةً في مواجهة الصين في المحيط الهادئ، وهو جزء مهم من دائرة الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي تحتاج إلى الاعتماد على شركائها وحلفائها. كما أبرز التحالف خطر القوة البحرية الصينية الصاعدة في المحيط الهادئ

[74] - جابري سومية: الاستراتيجية الأمنية الصينية في آسيا الباسيفيك (2012-2020)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة2021، ص247.

وبحر الصين. ففي نهاية عام 2020، امتلكت الصين حوالي 350 سفينة قتالية وغواصة، مقارنةً بـ 297 سفينة للأسطول الأمريكي الدولي. من المتوقع أن تزداد القوة البحرية الصينية إلى 400 سفينة بحلول عام 2025 وإلى 425 سفينة بحلول عام 2030. تمتلك الصين أيضًا 40 غواصة هجومية، منها ست غواصات نووية، بينما تعتمد القوة الأمريكية في المحيط الهادئ على 21 غواصة هجومية وثماني غواصات نووية متمركزة في بيرل هاربر، بالإضافة إلى نشر خمس حاملات طائرات. بدأت الصين في بناء ثالث حاملة طائرات، وبالنسبة للمدمرات، قامت ببناء 132 سفينة بين عامي 2015 و2019، مقارنةً بـ 58 سفينة أمريكية و48 سفينة هندية و29 سفينة يابانية و17 سفينة فرنسية وتسع سفن أسترالية وأربع سفن بريطانية.[75]

- **تحالف كواد**: عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إحياء تحالف كواد(QUAD) ، وهو تحالف استراتيجي غير رسمي يضم الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأستراليا واليابان، حيث كان يُعرف باسم "الحوار الأمني الرباعي". نشأ هذا التحالف بعد اجتماع ممثلي الدول الأربع في عام 2007، ويمكن إرجاع أصوله إلى تمرين مالابار وأحداث تسونامي عام 2004 عندما قامت الهند بعمليات إغاثة وإنقاذ بالتعاون مع الولايات المتحدة واليابان وأستراليا. كان رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو آبي هو من طرح فكرة تشكيل تحالف كواد في عام 2007 بهدف العمل معًا من أجل منطقة حرة ومفتوحة ومزدهرة وشاملة بين المحيطين الهندي والهادئ، من خلال الحفاظ على الطرق البحرية الاستراتيجية وجعلها خالية من أي تأثير عسكري أو سياسي[76].

يُنظر إلى التحالف أساساً كتجمع استراتيجي للحد من الهيمنة الصينية وتأمين نظام عالمي قائم على القواعد، وحرية الملاحة، ونظام تجاري لبرالي، فضلاً عن تقديم تمويل بديل للدول في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. نظراً لتنامي النفوذ الصيني في هذه المنطقة، ازدادت أهمية إعادة تفعيل هذا التحالف، مما أدى إلى توسيعه ليضم دولاً أخرى مثل نيوزيلندا وفيتنام وكوريا الجنوبية، ليعرف بعد ذلك بـ«كواد بلس" أو "التحالف الرباعي الموسع".

ينص التحالف على توثيق التعاون الأمني بين الأعضاء والحفاظ على الوضع الأمني في منطقة الاندوباسيفيك. تسعى الولايات المتحدة من خلال تحالف أوكوس وإحياء كواد إلى احتواء الصين في هاتين المنطقتين بوصفهما مناطق تنافس أمريكي-صيني، وخلق توازن جديد في المنطقة. أما بقية الدول الأعضاء، فتهدف إلى موازنة النفوذ الصيني.

أصبحت آلية التعاون الرباعي آلية إقليمية نشطة وفاعلة، إلى جانب تطوير العلاقات الثنائية بين دول التحالف من خلال الاتفاقيات التعاونية، مع الالتزام المشترك بمنطقة الاندوباسيفيك الحرة والمفتوحة والشاملة، ولا سيما في مواجهة تهديد الصين.

[75] - إبراهيم حردان مطر، سارة زكي غضبان: مرجع سابق، ص24.

[76] - نفس المرجع، ص24.

في تطور آخر للتحالف الرباعي، تم طرح فكرة إنشاء "**الناتو الآسيوي**". خلال القمة الثالثة لمنتدى الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند في 31 أغسطس 2020، أعلن نائب وزير الدفاع الأمريكي، ستيفن بيجون، أن الولايات المتحدة ترغب في عقد شراكة مع الأعضاء الآخرين في الرباعية لإنشاء منظمة شبيهة بالناتو للتصدي لأي تحديات محتملة تطرحها الصين. تم إعادة إحياء فكرة "الناتو الآسيوي" عملياً في اجتماع الحوار الأمني الرباعي في طوكيو في أكتوبر 2020 من قبل وزيري الدفاع والخارجية الأمريكيين. كما أجرت دول كواد الأربع مناورات بحرية في نوفمبر 2020 في خليج البنغال وبحر العرب بمشاركة أستراليا.[77]

إلى جانب المواقف الأمريكية والهدف المشترك الأساسي للحوار الرباعي، هناك أهداف فردية لكل دولة. تسعى اليابان إلى تقويض القيود التي تفرضها المادة التاسعة من الدستور الياباني لتعزيز قدراتها العسكرية، بالاعتماد على الحوار الرباعي وتوافقه الجماعي على التهديد الصيني. بينما تواجه الهند تنامي النفوذ الصيني في منطقة المحيط الهندي، التي تعتبرها مجالها الحيوي. بشكل عام، ترى دول التحالف الرباعي أن مبادرة الحزام والطريق الصينية ليست مجرد أداة للبنية التحتية، بل وسيلة لفرض الهيمنة الصينية على المنطقة وتقويض النظام الاقتصادي العالمي الحر. في المقابل، تعمل دول التحالف الرباعي على تنمية البنية التحتية لمنطقة الاندوباسيفيك لتقليل الميزات التنافسية لمشروع الحزام والطريق الصيني. فقد قدمت دول التحالف الرباعي تمويلاً رسمياً وصل إلى أكثر من 48 مليار دولار لتنمية البنية التحتية في المنطقة بين عامي 2015 و2021.

من جهة أخرى، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز مشاركتها البحرية مع الهند. ورغم أنها لا تتوقع تخلي الهند عن استقلالها الاستراتيجي، إلا أنها تسعى للحفاظ على مستوى مهم من الشراكة الاستراتيجية بما يسمح بضمان صد الهند للصين إقليمياً. يأتي ذلك في إطار التغير في استراتيجية الولايات المتحدة من أولوية الهيمنة إلى التوازن خارج الحدود، وهي استراتيجية طرحها كل من كريستوفر لين وجون ميرشايمر. تدفع هذه الاستراتيجية بالولايات المتحدة إلى عدم التدخل المباشر وتقليل تكاليف الحماية، مع التركيز على دعم الحلفاء الإقليميين لاحتواء وصد أي قوة إقليمية صاعدة.[78]

تتمثل أبرز أهداف تشكيل التحالفات في تنفيذ استراتيجية التوجه شرقاً، حيث يمثل هذا التحالف مؤشراً على اتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة التحول نحو آسيا، وهي السياسة التي رسمها الرئيس الأسبق باراك أوباما. كذلك، تسعى الولايات المتحدة إلى تحجيم النفوذ الصيني من خلال بناء تحالفات جديدة لمواجهة هذا النفوذ. يبدو أن الرئيس الأمريكي جو بايدن يستكمل سياسة المواجهة مع الصين بالاعتماد على التحالفات العسكرية، وليس فقط سياسة العقوبات الاقتصادية التي كان يعتمدها الرئيس السابق باراك أوباما.

كما تهدف الولايات المتحدة إلى تأكيد محورية دورها على الساحة الدولية من خلال هذه التحالفات. ولا يخلو هذا التحالف من البحث عن مكاسب اقتصادية، إذ يُعتبر الاستثمار في التنافس الجيوسياسي في

[77] - إبراهيم حردان مطر، سارة زكي غضبان: مرجع سابق، ص25.

[78] - إبراهيم حردان مطر، سارة زكي غضبان: مرجع سابق، ص25.

المنطقة جزءاً من أهدافه. فعلى سبيل المثال، صفقة الغواصات الأسترالية تمثل استثماراً هائلاً في قطاع الدفاع الأمريكي، حيث تبلغ تكلفة صناعة الغواصة الواحدة أكثر من 2 مليار دولار، وفي بعض الطرازات مثل فئة "Virginia Class -Block V" تصل التكلفة إلى 4.4 مليار دولار. تشمل هذه التكاليف الإنفاق على الصيانة وقطع الغيار ومعدات التسليح والتعديل والإصلاح.

الجدول رقم (03): اجتماعات قمم دول منتدى الكواد 2017-2022

تاريخ الانعقاد	مكان الانعقاد	المشاركون	أهم المواضيع والتوصيات
12 نوفمبر 2017	مانيلا	الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، اليابان.	تبني فكرة الاندوباسيفيك الحرة المفتوحة ومناقشة ما يرتبط بها من مواضيع الأمن البحري، وحرية الملاحة، والنظام القائم القواعد ومواجهة مختلف التهديدات.
12 مارس 2021	قمة افتراضية	الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، اليابان، أستراليا.	التأكيد على تدعيم قيم الاندوباسيفيك الحرة المفتوحة، والتجند لمحاربة تداعيات كوفيد 19، والتغيرات المناخية، والتهديدات السسيبرانية، والاستثمار في البنية التحتية.
24 سبتمبر 2021	واشنطن	الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، اليابان، أستراليا.	القضاء على كوفيد 19، وإتاحة الوصول للقاحات لدول المنطقة والعالم عبر مبادرة شراكة كواد للقاحات، والعمل على إرساء نظام صحي قوي، وحماية البيئة.
3 مارس 2022	قمة افتراضية	الولايات لمتحدة الأمريكية، الهند، اليابان، أستراليا.	مناقشة التطورات في أوكرانيا، والدعوة لإنهاء الحرب، ومواصلة الالتزام ببناء اندوباسيفيك آمنة ومزدهرة وحرة ومنفتحة، ومواجهة الكوارث.

23 ماي 2022	طوكيو	الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، اليابان، أستراليا.	الإعلان عن مبادرة شراكة الاندوباسيفيك للتوعية بالمجال البحري (IPMDA)، ودعم النظم الصحية، ومحاربة التهديدات السيبرانية والتغيرات المناخية.

المصدر: عبد القادر دندن، "صراع القوى الكبرى في الهندو باسيفيك" إعادة تخيل الخريطة الاستراتيجية لآسيا، مركز الجزيرة للدراسات.

- **تعزيز القدرات العسكرية الأمريكية في المنطقة:** يشكل تعزيز الهيمنة الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وفقًا لتصريحات وزير الخارجية الصيني وانج يي في مارس 2022، يُعتبر الهدف الحقيقي للاستراتيجية الأمريكية هو بناء نسخة مشابهة لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في تلك المنطقة، بهدف الحفاظ على نظام الهيمنة الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. يرى الصينيون أن هذه الإجراءات الضارة تعارض الطموح المشترك للمنطقة في تحقيق السلام والتنمية والتعاون، وتقويض بنية التعاون التي تركز على جمعية دول جنوب شرق آسيا (آسيان).[79]
- **تعزيز الحضور الاقتصادي الأمريكي:** لقد جعل الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من منطقة الإندوباسيفيك قمة أولوياته من خلال طرح مبادرة لإنشاء منطقة الإندوباسيفيك حرة ومفتوحة، تقوم على احترام سيادة واستقلال جميع الدول في المنطقة، والحل السلمي للخلافات، وتعزيز التجارة الحرة والعادلة والمتبادلة وفقًا لقواعد الاقتصاد المفتوح. بناءً على هذا السياق، فقد أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن عن مبادرة اقتصادية للتجارة الإقليمية خلال زيارته لليابان في مايو 2022، تعرف بإطار العمل الاقتصادي لمنطقة الإندوباسيفيك من أجل الازدهار. تشمل هذه المبادرة 13 دولة تعمل سويًا من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي وتعزيز الاستقرار في المنطقة، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وبروناي، والهند وإندونيسيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، ونيوزيلندا، والفلبين وسنغافورة، وتايلاند وفيتنام.[80]
- **اختلاق أزمات دولية:** الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت القضايا المتعلقة بالصين، مثل قضية تايوان، كوسيلة للضغط عليها ولتشتيت انتباهها عن مبادراتها الاقتصادية وتحدياتها في تغيير النظام الدولي. تزامناً مع تحول الصين إلى قوة اقتصادية كبيرة تنافس الولايات المتحدة، سعت الأخيرة إلى التصدي لصعود القوى الاقتصادية الجديدة، سواء في أوروبا أو في الصين. قامت

[79] - د. مبارك أحمد: ما مستقبل الصراع الأمريكي الصيني في منطقة الاندوباسيفيك، القاهرة الإخبارية، فبراير 2023.

[80] - نفس المرجع.

الولايات المتحدة بخلق أزمات دولية مثل حرب العراق وأفغانستان والبرنامج النووي الإيراني والربيع العربي، وحتى قضايا حقوق الإنسان والأقليات، بهدف الدخول في هذه الدول واستغلال مواردها في صالحها. كما قامت بإبرام اتفاقيات لتقديم المساعدات العسكرية وبناء قواعد عسكرية في مناطق تنشأ فيها الأزمات، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط لضمان وصول الطاقة وحماية مصالحها، مما أدى إلى خلق فوضى عالمية وتفرض الولايات المتحدة شروطها وسياساتها الاقتصادية على الدول المنافسة لها، وتحكم في الأمن والاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن كوريا الشمالية تمتلك السلاح النووي وتهدد باستخدامه، إلا أن ذلك يُعتبر تهديداً لتوازن القوى العالمية وقدرة الولايات المتحدة على السيطرة على الأمور. وفيما ترى اليابان مصالحها مرتبطة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تعمل معها على منع صعود القوى التي تهدد مكانتهما الدولية. هذا يسلط الضوء على التنافس الدولي والتحالفات الإقليمية في المنطقة، ودور الولايات المتحدة في الحفاظ على مكانتها العالمية.[81]

[81] - حجاجي نعيمة، بوشنافة شمسة، مرجع سابق، ص3115.

المبحث الثاني: محددات العلاقات الأمريكية الصينية

تتأرجح العلاقات الأمريكية الصينية بين التنافس والتعاون. لكن التدافع لم يصل إلى مستوى المواجهة الإيديولوجية التي كانت قائمة بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة من حيث الصراع الأيديولوجي. هناك العديد من مجالات التنافس في هذه العلاقة بسبب الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الاندوباسيفيك وكذلك الاعتبارات المتعلقة بتحقيق التوازن في مواجهة الصين في المنطقة بينما تتشابك مجالات التعاون الأمريكي الصيني إلى حد كبير مع اقتصاد البلدين من خلال التجارة والتي تعمل كابحا للنزاع بينهما.[82]

المطلب الأول: المسار التعاوني

العلاقة بين الولايات المتحدة والصين مرت بمراحل متعددة من التعاون، وأبرز محطات هذا التعاون يمكن رصدها في النقاط التالية:

- **افتتاح العلاقات الدبلوماسية في 1972**: يعد افتتاح العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين في عام 1972 واحدًا من أبرز الأحداث في تاريخ العلاقات الدولية في القرن العشرين. في سياق الحرب الباردة، كانت العلاقات بين البلدين متوترة بسبب الاختلافات الأيديولوجية والسياسية. ومع تصاعد الخلاف الأيديولوجي والسياسي بين الصين والاتحاد السوفيتي في الستينيات، رأت الولايات المتحدة فرصة استراتيجية لتعزيز موقعها في الحرب الباردة.[83]

في فبراير 1972، قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بزيارة تاريخية إلى الصين، ليصبح أول رئيس أمريكي يزور جمهورية الصين الشعبية. التقى نيكسون بالزعيم الصيني ماو تسي تونغ ورئيس الوزراء تشو إنلاي، حيث جرت محادثات مكثفة حول قضايا تخفيف التوترات وتطبيع العلاقات الدبلوماسية والأمن الإقليمي، بما في ذلك الحرب في فيتنام والوضع في تايوان.

اختتمت الزيارة بإصدار "إعلان شنغهاي"، الذي وضع الأسس لتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. تضمن الإعلان التزام الطرفين بالعمل على تحسين العلاقات، مع احترام السيادة والوحدة الوطنية لكل منهما. ساهمت هذه الخطوة في إعادة تشكيل موازين القوى في الحرب الباردة، مما ضغط على الاتحاد السوفيتي وأدى إلى تغييرات استراتيجية في السياسة الدولية.

منذ تلك الزيارة، تعززت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بشكل تدريجي، مما أدى إلى فتح قنوات الاتصال والتعاون في مجالات متعددة مثل التجارة والاستثمار والتعليم والثقافة. ساهمت هذه العلاقات في دعم النمو الاقتصادي السريع للصين من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية

[82] - إبراهيم حردان مطر، سارة زكي غضبان: مرجع سابق، ص208

[83] - نفس المرجع، ص214.

والتكنولوجيا الغربية. ومع ذلك، ظلت هناك تحديات واختلافات بين البلدين حول قضايا مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، والأمن الإقليمي، بما في ذلك الوضع في تايوان.

- **إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية في 1979**: في عام 1979، تم إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الولايات المتحدة والصين، وهو حدث تاريخي يُعتبر من أهم الأحداث في تاريخ العلاقات الدولية. بدأت هذه العلاقات بعد زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون إلى الصين في عام 1972، حيث أعلن الطرفان عن إقامة علاقات دبلوماسية رسمية في 1 يناير 1979.[84]

تمثلت خطوة إقامة العلاقات الرسمية في قطع العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، واعتراف الولايات المتحدة بجمهورية الصين الشعبية كالحكومة الشرعية للصين. وتم في إطار هذا الاتفاق تبادل السفراء وافتتاح السفارات في واشنطن وبكين، مما أدى إلى تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين الولايات المتحدة والصين ساهمت في تعزيز التبادلات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، كما أعطت دفعة للتعاون الثقافي والتعليمي. ومن الناحية الجيوسياسية، ساعدت هذه العلاقات في تحقيق التوازن في الحرب الباردة وتقديم تحدي للسياسات السوفيتية. وعلى الرغم من تحقيق التقدم في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، لا تزال هناك تحديات واختلافات تستمر في التطور حتى اليوم، مثل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، والتوترات الإقليمية مثل الوضع في تايوان.

- **انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في 2001**: في عام 2001، انضمت الصين رسميًا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، وهو تطور هام في إطار التعاون الصيني الأمريكي. هذه الخطوة تعتبر خطوة هامة نحو تعزيز التبادل التجاري العالمي وتعزيز الاندماج الاقتصادي للصين في النظام الاقتصادي العالمي.

بوصفها عضوًا في منظمة التجارة العالمية، التزمت الصين بقواعد التجارة الدولية وفتح أسواقها للمنافسة العالمية، مما سمح بتحسين ظروف التجارة بين الدول المشاركة في الاتفاقية. وبالتالي، ساهمت في زيادة حجم التجارة العالمية وتحسين تدفقات التجارة العالمية.

وعلى الرغم من الفرص الاقتصادية الكبيرة التي جلبها انضمام الصين إلى المنظمة، فإنها واجهت تحديات وانتقادات، بما في ذلك اتهامات بالتنافس غير العادل وانتهاكات لحقوق الملكية الفكرية. ومع ذلك، استمر التعاون بين الولايات المتحدة والصين في مجالات متعددة، بما في ذلك التجارة والاقتصاد، مع استمرار التحديات والتوترات بين البلدين في بعض القضايا.

- **الحوار الاستراتيجي والاقتصادي في 2006**: في عام 2006، شهدت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة تعزيزًا للحوار الاستراتيجي والاقتصادي في إطار التعاون الثنائي. تركزت جهود الحوار

[84] - إبراهيم حردان مطر، سارة زكي غضبان: مرجع سابق، ص217.

الاستراتيجي على مجموعة من القضايا الأمنية والسياسية، بينما تمحور الحوار الاقتصادي حول تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين. وتم تنظيم العديد من الجلسات والمحادثات الرسمية بين المسؤولين الصينيين والأمريكيين لمناقشة القضايا الاستراتيجية المشتركة وتبادل وجهات النظر حولها. كانت هذه القضايا تتضمن الأمن الإقليمي والدولي، ومكافحة الإرهاب، والتحديات البيئية، وإدارة النزاعات.

على الصعيد الاقتصادي، تبادل البلدين الآراء والتحليلات حول السياسات الاقتصادية والتجارية، وبحثا سبل تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك. وقد ناقشا الفرص والتحديات المتعلقة بالتبادل التجاري والاستثمارات، وتعزيز الشراكة في المجالات الاقتصادية الرئيسية مثل التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية.

يُعَتَبَر هذا الحوار نقطة تحول هامة في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، حيث ساهم في بناء الثقة المتبادلة وتعزيز التفاهم المشترك بين البلدين. كما ساهم في وضع أسس للتعاون المستقبلي في مختلف المجالات وتحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي.

- **اتفاقية باريس للمناخ 2015**: هي اتفاق وقع في 2015 في باريس خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي. يهدف الاتفاق إلى تحديد خطوات للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية والتكيف مع تغير المناخ. وفي هذا السياق تبنت الولايات المتحدة والصين مواقف قيادية في صياغة الاتفاقية حيث أظهرت كلتا الدولتين التزامها بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة. قدم الرئيسان باراك أوباما وشي جين بينغ إشارة قوية بتعهد بلديهما بالتحرك نحو الاستدامة البيئية، مما ساهم في تشجيع دول أخرى الالتزام بأهداف مماثلة.

وتؤكد الولايات المتحدة والصين على دورهما الرئيسي في مكافحة التغير المناخي في إطار الاتفاقية يعكس التعاون المشترك والتفاهم البناء بين البلدين في هذا الجانب، حيث يسعيان إلى تحقيق أهدافهما الاقتصادية بطريقة تتوافق مع الاهتمامات البيئية العالمية.

- **التعاون في مكافحة الأوبئة**: تعاون البلدان في مكافحة الأوبئة، مثل تفشي السارس في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكوفيد-19 في 2020. هذا التعاون شمل تبادل المعلومات والأبحاث العلمية.
- الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الشامل 2019: تم عقد جولات متعددة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الشامل لتعزيز التعاون في مختلف المجالات، بما في ذلك التجارة والاستثمار والأمن.

على الرغم من هذه المحطات المهمة من التعاون، فقد شهدت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين توترات وخلافات، خاصة في السنوات الأخيرة حول قضايا التجارة والتكنولوجيا وحقوق الإنسان. ومع ذلك، تستمر مجالات التعاون باعتبارها ضرورية لتحقيق الاستقرار والنمو العالميين.

المطلب الثاني: المسار التنافسي

التنافس بين الولايات المتحدة والصين يتجلى في عدة مجالات ومحطات تاريخية بارزة، ومن أبرز محطات هذا التنافس:

- **احتجاجات ساحة تيانان من 1989**: كانت هذه الفترة تتزامن مع تغيرات كبيرة في الاقتصاد الصيني والانفتاح السياسي النسبي الذي أتاح للمطالب بالديمقراطية والحريات المدنية التعبير عن نفسها بشكل أكبر، لكن التفاعل الأمريكي مع هذه الاحتجاجات كان متنوعًا. في البداية، تبنت الولايات المتحدة موقفًا معارضًا لقمع الحريات في الصين ودعمت الحركة الديمقراطية ومع ذلك، عقب القمع العنيف للاحتجاجات من قبل الحكومة الصينية، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على الصين. هذه الأحداث أثرت على العلاقات الثنائية بين البلدين، وتسببت في توترات دبلوماسية وتأثيرات اقتصادية قوية.
- **حرب التجارة 2018-2020**: كانت حرب التجارة بين الولايات المتحدة والصين في الفترة من 2018 إلى 2020 جزءًا من التوترات الاقتصادية والتنافس الاقتصادي والجيوسياسي بين البلدين. بدأت هذه الحرب بفرض الرسوم الجمركية على مجموعة واسعة من السلع المستوردة من الصين إلى الولايات المتحدة، مما أدى إلى مقابلة الصين بفرض رسوم مماثلة على السلع الأمريكية المستوردة إلى الصين. تأثرت العديد من الصناعات والقطاعات بما في ذلك الزراعة والتكنولوجيا والصناعات التحويلية.
- **قضية هواوي 2019**: تمثلت في اتهام شركة هواوي، وهي واحدة من أكبر الشركات التكنولوجية الصينية، بانتهاك العقوبات الأمريكية على إيران وسرقة الملكية الفكرية أين سعت الولايات المتحدة إلى منع الشركة من الوصول إلى تكنولوجيا الاتصالات وشبكات الجيل الخامس (G5) في العديد من الدول المتحالفة معها، معتبرة ذلك تهديدًا للأمن القومي الأمريكي وشركات التكنولوجيا الأمريكية. تمثلت أحداث قضية هواوي في تصعيد الصراع التجاري والتكنولوجي بين البلدين، حيث اعتبرت الولايات المتحدة النفوذ المتزايد لهواوي في سوق الاتصالات العالمية تهديدًا لمكانتها الاقتصادية والتكنولوجية، فيما اعتبرت الصين محاولات الضغط على هواوي هدفها تقويض التنافسية الصينية في السوق العالمية.
- **التوتر في بحر الصين الجنوبي**: يُعَدّ بحر الصين الجنوبي منطقة نزاع إقليمي بين عدَّة دول بسبب السيادة على أجزاء مختلفة منه. تصاعدت التوترات في السنوات الأخيرة نتيجة السياسة التوسعية للصين، التي تشمل استصلاح الجزر المتنازع عليها وبناء مطارات وقواعد عسكرية. يخشى الكثيرون أن تسعى الصين لفرض نظام دفاع جوي، مما قد يُغيّر الوضع القائم في المنطقة ويزيد من احتمال حدوث صراع عسكري مع جيرانها، بما في ذلك احتمال الصدام مع الولايات المتحدة. تُحاول الولايات المتحدة حماية حلفائها في المنطقة والحد من النفوذ الصيني عبر سياسة الاحتواء، وهو ما ترفضه

الصين التي تمتلك مشروعًا توسعيًا للهيمنة الإقليمية، خاصة في ظل نمو قوتها الاقتصادية العالمية.

- **حقوق الإنسان وقضايا الأويغور**: تحتل قضية حقوق الإنسان المتعلقة بالأويغور تحتل موقعا بارزا في إطار التنافس الأمريكي الصيني المتصاعد. تعتبر الولايات المتحدة أن سياسات الصين في شينجيانغ تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، وتستخدم هذه القضية كأداة دبلوماسية للضغط على بيكين. على المستوى الدولي تسعى واشنطن إلى بناء تحالفات لإدانة الصين في المنظمات العالمية كالأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان، كما أصدرت الولايات المتحدة قوانين مثل "قانون سياسة حقوق الإنسان للأويغور" الذي يستهدف المسؤولين الصينيين المتورطين في هذه الانتهاكات.

من جانبها، تنكر الصين هذه الاتهامات وتصفها بأنها تدخل في شؤونها الداخلية مبررة سياستها في شينجيانغ بأنها ضرورة لمكافحة الإرهاب والتطرف وتحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة. تستخدم الصين دبلوماسية هجومية، منتقدة سجل الولايات المتحدة في حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالعنصرية وعنف الشرطة. كما تعتمد الصين على قوتها الاقتصادية ونفوذها السياسي لتقويض الجهود الأمريكية، عبر تقديم استثمارات ضخمة في الدول التي تتجنب انتقاد سياساتها.

يمتد هذا الصراع إلى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، حيث يتنافس الطرفان على الهيمنة في التقنيات المستقبلية والبنية التحتية العالمية. في ظل هذا التنافس، تظل معاناة الأويغور في مركز النزاع، حيث تُستغل قضيتهم في لعبة القوة بين البلدين.

- **الصراع التكنولوجي والابتكار**: يتنافس البلدان في مجالات التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا الاتصالات، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، والطاقة البديلة، والتكنولوجيا الفضائية، والكمبيوتر الكمي، وغيرها.

تسعى الولايات المتحدة والصين إلى تحقيق التفوق التكنولوجي والابتكاري في هذه المجالات، وتستثمر كل منهما بشكل كبير في البحث والتطوير وتطوير البنية التحتية التكنولوجية بالإضافة إلى الحفاظ على الريادة التكنولوجية والابتكارية، بينما تسعى الصين إلى تحقيق تقدم تكنولوجي سريع والارتقاء بصناعتها التكنولوجية إلى المستوى العالمي.

هذا الصراع يتجلى في السباق للحصول على براءات الاختراع، والاستثمارات في الشركات الناشئة والابتكارية، وفي البنى التحتية التكنولوجية المتقدمة، وفي تطوير المعايير التكنولوجية والقوانين المنظمة لهذه الصناعات

- **سياسة "الصين الواحدة" وتايوان**: تتعلق بتأكيد وحدة الصين ورفض أي فكرة للاعتراف بتايوان ككيان سياسي منفصل عن الصين القارية. في المقابل، تعتبر تايوان نفسها كيانًا سياديًا ومستقلًا، بنظام حكم ديمقراطي منفصل عن الصين.

وفي إطار التنافس الأمريكي الصيني، تدعم الولايات المتحدة تايوان وتعتبرها حليفًا استراتيجيًا في المنطقة، وتؤكد التزامها بتأمين أمن تايوان ضد أي تهديد من الصين. من جهتها، تعارض الصين أي تدخل أمريكي في شؤون تايوان وتحذر من أي محاولة للاعتراف بها كدولة مستقلة.

- **الانتشار النووي وكوريا الشمالية**: يعتبر جزءًا من التنافس الأمريكي الصيني في المنطقة، حيث تلعب كوريا الشمالية دورًا استراتيجيًا في السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة والصين. تتباين المواقف بين البلدين بهذا الشأن، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى نزع السلاح النووي وتطبيق العقوبات لتحقيق ذلك، بينما تحاول الصين الحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وتفادي الفوضى. وتؤثر استراتيجيات الولايات المتحدة والصين في كوريا الشمالية على العلاقات الثنائية بينهما وعلى التوازن الإقليمي في شرق آسيا. وتعتبر قضية البرنامج النووي الكوري الشمالي مسألة تجاذب كبيرة بين البلدين، مما يؤدي إلى تصعيد التوترات والمواجهات الدبلوماسية بينهما.

المبحث الثالث: مستقبل التفاعلات الأمريكية الصينية في الاندوباسيفيك

استنادا إلى ما تم ذكره أعلاه، يمكن تحديد ثلاث سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقات الأمريكية الصينية خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة، تتمثل هذه السيناريوهات في:

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم

وفقاً لهذا السيناريو ستكون البيئة الأمنية في إقليم الاندوباسيفيك محكومة أو مقيدة، مع استمرار المنافسة السياسية والاقتصادية بالتوازي مع التعاون. في هذه البيئة، ستركز الأهداف القومية والمذاهب العسكرية لكل من الولايات المتحدة والصين، وكذلك دول الإقليم الأخرى، على تحقيق التنمية الداخلية والإقليمية دون التوجه نحو المواجهات المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، ستزداد مستويات التعاون والتنسيق بين الدول لإدارة ومواجهة التهديدات التي تلوح في الأفق.

ومع ذلك، ستظل هناك شكوك عميقة حول النوايا النهائية لكل من الصين والولايات المتحدة تجاه بعضهما البعض على المدى البعيد. هذا الأمر سيؤدي إلى استمرار جهود كلا الجانبين، بالإضافة إلى دول الإقليم الأخرى، لتعزيز قدرات التوازن العسكري واتخاذ إجراءات تحوطية. وبالتالي، ستستمر معدلات الإنفاق الدفاعي في الارتفاع، مع تعزيز القدرات العسكرية.

نتيجة لذلك، رغم أن التعاون سيكون السمة البارزة في الإقليم، من المحتمل أن تشهد البيئة الأمنية أشكالاً متنوعة من المنافسة العسكرية، تتمثل في تعزيز القدرات العسكرية وزيادة الإنفاق الدفاعي، في ظل سعي الدول للحفاظ على توازن القوة والتصدي للتهديدات المحتملة.[85]

المطلب الثاني: التعاون والتحالف

في هذا السيناريو، ستسعى كل من الولايات المتحدة والصين إلى زيادة التعاون بينهما ومع دول الإقليم، بهدف تقليل حدة التوتر، كما ستشهد هذه البيئة انخفاضًا ملحوظًا في عدد وخطورة الأحداث التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار، مثل الأزمات السياسية والعسكرية، التغيرات في التحالفات، التوترات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، والنزاعات الناتجة عن إدارة المشكلات الأمنية الإقليمية والدولية.

في هذا السياق، ستركز معظم الدول على تحقيق معدلات عالية من الاستقرار الداخلي، تعزيز التنمية الاقتصادية، وحل النزاعات بالطرق السلمية. سيزداد التعاون والتنسيق في مواجهة التهديدات المشتركة. على الرغم من أن الاختلافات أو النزاعات الجوهرية ستظل قائمة، فإنها لن تؤدي إلى حلول صفرية في النهاية. ويعتمد هذا السيناريو على عدة معطيات أهمها:

[85] -Michael D. Swaine، Nicholas Eberstadt and éthers، Conflit and Cooperation in the Asia-Pacific Region: A Strategic Net Assessment، Op Cit، p286.

- تحول المنطقة إلى مركز ثقل اقتصادي وتجاري في العالم، مع ضمها للاقتصادات الأقوى والأكثر حيوية مثل الولايات المتحدة، والصين، واليابان، والهند، وأستراليا، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، ودول جماعة الأسيان العشر.
- زيادة الاعتماد المتبادل وتعقيد العلاقات والمصالح بين دول المنطقة، مما يجعل الصراعات غير مجدية، بينما يعزز التعاون الاقتصادي تحقيق الأهداف المشتركة.
- زيادة المبادرات الاقتصادية في المنطقة، مثل فكرة الهند وباسيفيك الحرة والمفتوحة، واتفاقية إطار العمل الاقتصادي للهند وباسيفيك لتعزيز الازدهار.
- التكلفة الباهظة للحرب اقتصادياً واستراتيجيا وإنسانياً، حيث ستؤدي أي حرب إلى تدمير اقتصادات المنطقة وسقوط عدد كبير من الضحايا، مما يجعل السلم والتعاون الاقتصادي الخيار الأكثر جدوى.[86]

المطلب الثالث: الخلاف والصراع

وفقاً لهذا السيناريو، ستتميز البيئة الأمنية في إقليم الاندوباسيفيك بتعميق حدة الاستقطاب والعسكرة، نتيجة لتفاقم المنافسة الاستراتيجية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة. على المستوى السياسي، ستتجلى "منافسات صفرية" بشأن النفوذ في شبه الجزيرة الكورية، وستعزز الولايات المتحدة جهودها لتقوية تحالفاتها ومنع تايوان من الاندماج مع الصين. كما ستتصاعد المنافسة بين الصين والولايات المتحدة لكسب الولاءات السياسية للدول الصغيرة في الإقليم.

ستسعى الولايات المتحدة إلى جذب الهند نحو تحالف استراتيجي ضد الصين، بينما ستزداد الأفعال العدوانية الصينية تجاه تايوان وفي النزاعات الحدودية البحرية. ستحاول كل من الصين والولايات المتحدة فرض سيطرتهما على الإقليم، مما سيؤدي إلى تصعيد التوترات والمنافسة العسكرية، وفي أسوأ الأحوال ستقود الولايات المتحدة حلفائها في منتدى الحوار الأمني الرباعي لحرب هيمنة شاملة ضد الصين.

ويدعم هذا السيناريو الذي يمكن وصفه بأنه تشاؤمي جملة من المعطيات أهمها:

- تنامي قوة الصين اقتصاديًا وعسكريًا، وحتى فيما يتعلق بالقوة الناعمة، حيث تحتل مراتب متقدمة عالميًا في العديد من المؤشرات الحيوية، مثل حجم التجارة العالمية والتصدير، وتأتي في المرتبة الثانية عالميًا من حيث حجم الاقتصاد، والثالثة من حيث القوة العسكرية.
- تبني الصين مشاريع ومبادرات اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية متعددة الأطراف تؤثر بشكل كبير إقليميًا وعالميًا، مثل مشروع الحزام والطريق الذي يضم أكثر من مائة دولة، وإنشاء مؤسسات مالية قوية مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. تقوم الصين أيضًا بتحديث فروع قواتها العسكرية وتنفيذ مناورات عسكرية في مناطق حساسة مثل مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي.

[86] - عبد القادر دندن: "صراع القوى الكبرى في الهندوباسيفيك" إعادة تخيل الخريطة الاستراتيجية لآسيا، مركز الجزيرة للدراسات، ص274.

- تواجه المنطقة توترات متزايدة نتيجة وجود مناطق نزاع حساسة مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي والتوترات في شبه الجزيرة الكورية.
- تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز دورها في المنطقة وإعادة هندسة الأمن، بما في ذلك تفعيل منتدى الحوار الأمني الرباعي والتعاون مع دول الهند واليابان وأستراليا. تشهد المنطقة زيادة في التحالفات والاتفاقيات المتعددة الأطراف في مجالات حساسة، مثل اتفاق أوكوس الثلاثي لتزويد أستراليا بغواصات نووية، مما يزيد من التوترات في المنطقة، خاصة في بحر الصين الجنوبي.
- يواجه الإقليم زيادة في التسلح وزيادة في سباق التسلح في بعض النقاط الساخنة مثل بحر الصين الجنوبي وشبه الجزيرة الكورية، بتحديث الصين لجيشها ورفع اليابان لميزانيتها العسكرية، وتحديث الهند للاستراتيجية البحرية وتسلح كوريا الشمالية بالأسلحة النووية والصاروخية.[87]

[87] - عيد القادر دندن، مرجع سابق، ص271.

استنتاجات الفصل الثالث

- ❖ تحظى منطقة الاندوباسيفيك بأهمية استراتيجية كبيرة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي.
- ❖ تعتبر الولايات المتحدة الاندوباسيفيك محورًا لسياستها الخارجية والأمنية، وتسعى لتعزيز الشراكات والتعاون الاقتصادي والعسكري مع دول المنطقة لتعزيز الاستقرار والتنمية، ولمواجهة التحديات الأمنية المشتركة مثل الإرهاب والتهديدات الإقليمية والنزاعات البحرية.
- ❖ تسعى الولايات المتحدة لتعزيز التحالفات الاستراتيجية مع دول المنطقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا وغيرها، من خلال تبادل الاستخبارات والتعاون العسكري والاقتصادي. هذه التحالفات تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزز القدرة الأمريكية على مواجهة التحديات الأمنية والتهديدات المشتركة.
- ❖ يركز المسار التعاوني بين الصين والولايات المتحدة على القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل التجارة الدولية وتغير المناخ ومكافحة الإرهاب. يشمل ذلك جهود تعزيز الشراكة الاقتصادية والتعاون في مجالات الطاقة المتجددة والبنية التحتية، بالإضافة إلى التعاون الدبلوماسي في حل النزاعات الإقليمية والدولية. ومع ذلك، تظل هناك تحديات وتوترات في العلاقات بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالتجارة والأمن الإقليمي.
- ❖ يتمحور المسار التنافسي بين الصين والولايات المتحدة حول التنافس الاقتصادي والعسكري والتأثير السياسي على الصعيدين الإقليمي والعالمي. يتنافس البلدان في مجالات متعددة مثل التجارة والتكنولوجيا والسيطرة على الموارد والتأثير الجيوسياسي، وهو ما يؤدي إلى توترات وصراعات في العديد من المناطق.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكننا التأكيد على مجموعة من المخرجات البحثية التي تؤكد او تنفي الفرضيات والمقدمات المعرفية التي انطلقنا منها في بداية الدراسة، والتي تندرج ضمن موضوع الاستراتيجية الامنية الصينية في منطقة الاندوباسيفيك في ضوء الوجود الامريكي في المنطقة، إذ أن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة تعكس تعقيدات وتشابكات عديدة في مختلف مناطق التماس عبر العالم، ولم تستقر على حال واحدة اذ تتأرجح بين التعاون والتنافس احيانا والصراع أحيانا أخرى.

وتعتبر العلاقات الثنائية الامريكية - الصينية مهمة جدا ومؤثرة في استقرار النظام العالمي ، وتتميز هذه العلاقات بالتعقيد والتي ساهم في تعقيدها بروز الصين كقوة عالمية صاعدة والذي تراه الولايات المتحدة مصدر تهديدا لمصالحها الاقليمية لا سيما في منطقة الاندوباسيفيك، اذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين القوتان العظمتين في منطقة الاندوباسيفيك، وتنعكس علاقتهما في إطار تنافس جيواستراتيجي حول المكانة الدولية ووضع الهيمنة فيه نتيجة هذا التنافس، ومن المستبعد أن تكون كل من الولايات المتحدة والصين في الوقت الحالي شريكين استراتيجيين، في ظل اختلاف الرؤى والاستراتيجيات المتبعة تجاه الاقاليم المشتركة لا سيما في منطقة الاندوباسيفيك ، وكل المؤشرات التي تمت دراستها تؤكد على انهما سيظلان منافسين استراتيجيين منخرطين في صراع القوى العظمى حول الأمن الدولي والنفوذ الدولي والمصالح الدولية.

يقترب الوضع الدولي اليوم في تجلياته ما كان في مرحلة الحرب الباردة، ايام القطبية الثنائية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ويبدو ان حلول الصين مكان الاتحاد السوفيتي بدأ يتجلى في الافق في حال ما إذا استمرت الصين في صعودها من جهة، وفي حال استمر الاعتقاد الأمريكي بأن هذا الصعود يهدد مصالحها الحيوية، اذ يمكن للقدرات القائمة أو المحتملة لكل منهما أن تهدد المصالح الحيوية للأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز كل من الولايات المتحدة والصين ينصب على مناطق استراتيجية واقتصادية ذات أهمية عالمية، مما يزيد من حدة التنافس بينهما، وهذا كان كذلك أحد السمات الكبرى ابان حقبة الحرب الباردة.

وفي هذا السياق؛ تشهد منطقة الاندوباسيفيك تحولات كبيرة من نظام قديم تهيمن فيه قوة عظمى جزئيًا إلى نظام جديد متعدد الأقطاب، وهذا نتيجة زيادة حجم التوتر بين الصين كقوة صاعدة جديدة والولايات المتحدة الأمريكية كقوة تقليدية مهيمنة، وهذا ما ينذر بتغير في ميزان القوى يدفع باتجاه نظام إقليمي جديد والذي يحتمل ان يؤدي إلى توجهات أمنية جديد عبر إعادة اصطفاف بين دول المنطقة كل مع

قوة معينة، وهذا لا يعني أن النظام العالمي يعبر عن تعددية قطبية واضحة المعالم كما انه لا يعني وجود أحادية قطبية محسومة لقوى كبرى بعينها.

إن الاهمية التي تضطلع بها منطقة الاندوباسيفيك نتيجة تواجد قوى كبرى متعددة تزخر بقدرات بشرية واقتصادية واستراتيجية مهمة جدا ، حيث تبدو وكأنها نظام مصغر لتوازن القوى الدولي اذ تتجه نحو إرساء نظام إقليمي ثنائي القطبية مائع أو متعدد الأقطاب غير واضح المعالم، فمنطقة الاندوباسيفيك وبالنظر لاتساع رقعتها الجغرافية اذ تشمل تقريبا ربع او ثلث دول العالم يقطن فيها اكثر من ثلثي سكان العالم، كما تتميز بوجود اكبر القوى الاقتصادية العالمية حيث تسيطر على اكثر من نصف الاقتصاد العالمي فضلا عن تعقيداته الجيوسياسية بسبب الخلافات التاريخية والنزاعات الحدودية خاصة البحرية منها، مما يجعل العلاقات البينية فيها تتسم بالتشابك والتعقيد وعدم الوضوح وتتأرجح بين التعاون في المجال الاقتصادي والتنافس في المجال السياسي والصراع في المجال الاستراتيجي، مما ساهم في تصاعد التهديدات الامنية التي قد تمس باستقرار المنطقة، وعليه يعد استقرار او عدم استقرار العلاقات بين الصين والولايات المتحدة مؤشرا هاما لفهم التوجهات المستقبلية للمنطقة ومنه مستقبل النظام العالمي.

لذلك، تقف الصين ومنطقة الاندوباسيفيك على مفترق طرق حاسم، حيث تلوح المخاوف الاستراتيجية في الأفق بشكل كبير نتيجة لتعاظم قوة الصين ونفوذها المتنامي الذي يتعارض مع مصالح القوى الأخرى لاسيما الولايات المتحدة، فظهور الصين كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي يجعل من الصعب، على الاقل من الناحية السياسية، اتخاذ موقف معادٍ بشكل صريح ضدها باستثناء حدوث أزمة كبيرة بينهم، لذلك نجد الولايات المتحدة ولغاية اليوم تعاملت بحذر مع التحركات الصينية في منطقة الاندوباسيفيك، وتشكل عودة الصين كقوة إقليمية كبرى وتراجع بعض مقومات القوة لدى الولايات المتحد مؤشرين وشرطين أساسيين لتحقيق التوازن في اقليم الاندوباسيفيك ومنه الذهاب لنظام توازن دولي، يؤسس لحقبة تاريخية جديدة في العلاقات الدولية.

إن الصين إبان حقبة الزعيم الحالي «شي جين بيغ تسعى لتعظيم نفوذها في كامل منطقة شرق وجنوب آسيا بل تزايد نفوذها ليطال مناطق عدة مما يسمى بالهندوباسيفيك، ولجعل هذا النفوذ راسخا وثابتا سعت لإنشاء هيكل قوة متمركز حولها عبر المشروع العظيم حزام وطريق واحد، والذي اعادت بعث طريق الحرير القديم لكن بمسالك بحرية وبرية مختلفة ولقدرات وامكانيات مالية ضخمة، وبعد ذلك تحولاً عن الهيكل الأمني التقليدي الذي كان يرتكز حول المصالح والقوة للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من تقلص فجوة القوة بين الصين والولايات المتحدة، إلا أن ذلك لا يعني أن الصين على وشك أن تصبح قوة عالمية مكافئة للولايات المتحدة نظرًا لضعفها النسبي في بعض المجالات، مثل القوة

التكنولوجيات الحديثة وبعض مجالات القوة العسكرية خاصة الجوية منها. ومع ذلك، فإن نفوذ الصين المتزايد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يبرز قوتها كقوة إقليمية قوية تحسب لها الولايات المتحدة الامريكية ألف حساب وهذا ما يفسره الحذر الامريكي المستمر تجاه تحركات الصين، اذ هناك تخوف مزدوج من طرف الحلفاء التقليديين الولايات في المنطقة لاسيما اليابان ،كوريا الجنوبية، الهند ، استراليا من امكانية حدوث حرب شاملة في المنطقة تكون مسرحها تلك الدول، حيث تبحث هذه الاخيرة عن طرق للتكيف مع توازن القوى الجديد ومع تصاعد المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، سواء عن طريق اعادة بناء التحالفات في اطار رباعي (الكواد) او في اطار ثلاثي (الايكوس)بما يضمن عدم تحول منطقة الاندوباسيفيك لبؤرة صراع مستمرة .

رغم القوة الصاعدة للصين في منطقة الاندوباسيفيك فإن تواجد الولايات المتحدة الأمريكية يمثل تحديا وعقبة أساسية أمام هذا الصعود واستكمال عناصر القوة الصينية التي تحتاج لتمدد وتوسع معين، وعليه فنمط التشكيل الدولي الحالي يعد نمطاً فريداً من نوعه، فبالنظر لمكانة الصين كقوة صاعدة يمكن لها أن تصبح دولة عظمى مهيمنة، والولايات المتحدة كدولة عظمى مهيمنة يمكن أن تفقد هذا الترتيب لصالح الصين، تتراوح طبيعة العلاقات بين القوتين بين التنافس والصراع من منظور المصالح الوطنية الواقعي، والتعاون من منظور الحاجة إلى الاعتماد المتبادل الليبرالي، لذلك تصل هذه العلاقات إلى درجة تجعل بعض الاستراتيجيين يقتنعون بإمكانية حدوث حرب باردة جديدة بين البلدين، مع وجود سيناريوهات أخرى تجعل من التعاون والانفراج إمكانية واردة جدا، وهذا النمط الفريد من نوعه يعكس التوازن الدقيق بين التنافس والتعاون، حيث تسعى كلتا القوتين إلى تحقيق مصالحهما الوطنية مع الحفاظ على الاستقرار الدولي، ويمكن ملاحظة هذا التوازن في العديد من المجالات، مثل: التعاون الدولي في المجلات الاقتصادية على غرار قطاع التجارة والاستثمار الدوليين، على الرغم من بعض الخلافات التجارية البينية، كما انهما تتنافسان في العديد من القضايا الإقليمية والعالمية ومثل القضية التايوانية، ولكن تظلان بحاجة إلى التنسيق لمنع تصاعد النزاعات الإقليمية التي قد تؤثر على امن واستقرار المنطقة على غرار الملف النووي الكوري الجنوبي. هذا التوازن المعقد يجعل العلاقات الصينية-الأمريكية لاسيما في منطقة الاندوباسيفيك محط أنظار دول العالم، حيث يمكن أن تؤثر تلك العلاقات وبشكل مباشر على مستقبل النظام الدولي.

وانطلاقا مما سبق وبناء على تحليل طبيعة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية غي منطقة الاندوباسيفيك والعوامل المؤثرة فيها، يمكننا الخروج بعدة نتائج:

- تشهد منطقة الاندوباسيفيك توترا مستمرا نتيجة لتعارض المصالح الاستراتيجية بين الصين وجيرانها من جهة بشكل خاص مع الهند، وكذلك بين الصين القوة المراجعة والولايات المتحدة القوة المحافظة، مما يضاعف إمكانية حدوث توترات جديدة منخفضة نسبيا.
- الجغرافيا السياسية لمنطقة الاندوباسيفيك وتربعها على مربعات استراتيجية تنتشر فيها قواعد عسكرية كثيرة، كما ان تواجد الممرات البحرية الكبرى فيها يعزز احتمالية حدوث أزمات متكررة، وحتى إذا تمكنت الصين والولايات المتحدة من تحقيق توازن في المصالح الحيوية، فإن التوترات الأمنية تبقى قائمة بسبب الطبيعة الخاصة جغرافية المنطقة وتشتبك وتعقد العلاقات السياسية فيها حتى بين الاطراف الاخرى .
- تحتل الصين أهمية بالغة في الأجندة الأمريكية مع اعتبارها الدولة الأولى بالرقابة، وهذا يعكس مدى أهمية العلاقات الثنائية بين البلدين، وتعتبر منطقة الاندوباسيفيك محوراً أساسياً لتلك العلاقة، في ظل المصالح الأمنية للولايات المتحدة والصين حيث يسعى كل منهما لاحتواء الاخر، لتحقيق الهيمنة الاقتصادية والعسكرية في المنطقة.
- تعتبر تايوان عقبة رئيسية في التعاون بين الصين والولايات المتحدة، حيث تثير أزمات دورية بينهما. فالولايات المتحدة ترفض تعزيز دور الصين الكبرى، بينما تستخدم الصين قضية تايوان كجزء من إدارة علاقاتها مع الولايات المتحدة، وهذا يعكس التنافس والتوتر بين البلدين على الساحة الدولية.
- تدرك الولايات المتحدة خطورة التهديد الصيني وتتبنى سياسة التنافس الواضح مع الصين، محاولة تغيير الوضع السياسي والاقتصادي في الصين من خلال محاولة نشر قيم ومبادئ الديمقراطية ومفاهيم الحرية الغربية والضغط على الصين في قضايا حقوق الإنسان والتجارة الحرة، في الوقت الذي تسعى فيه الصين للحفاظ على خصوصيتها السياسية والاقتصادية، وتواجه الضغوطات الأمريكية من خلال نشر نموذجها الثقافي والحضاري بين بلدان المنطقة كنموذج قاطب نجح في المزج بين المرونة الاقتصادية البرغماتية والانضباط السياسي .
- استمرار انعدام الثقة بين الصين والولايات المتحدة هو سبب رئيسي لاستمرار الصراع بينهما حسب المنظور الواقعي، حيث يعود ذلك إلى عدم إدراك كل منهما لنوايا الطرف الآخر، وتبني كل طرف لاستراتيجيات تهدف إلى تحقيق مكاسب شاملة على مختلف الأصعدة، وينعكس في سعي الصين الدؤوب لإقامة عالم متعدد الأقطاب وتعزيز العلاقات مع أقطاب دولية اخرى على غرار روسيا وإيران، بينما تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على الوضع القائم بالحفاظ على أحادية قطبية مائعة.

يلعب المتغير الاقتصادي دورا محوريا في تفاعلات العلاقات بينهما فالتنافس الجيوستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة يتعمق بسبب التنافس على الأسواق ومصادر الطاقة وطرق الإمداد البحري، كما ان التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لا يمنع وجود علاقات تعاون بين الطرفين، فالولايات المتحدة بحاجة للحوار المستمر مع الصين بسبب فشل السياسات السابقة القائمة على الاحتواء، ونظرًا للمصالح المشتركة بين الطرفين التي فرضتها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية للعولمة، اذ يساهم البعد الاقتصادي تحديدا في تعزيز التفاهم وحل بعض الخلافات حول القضايا البسيطة، وهذا ما يفسر تطور حجم المبادلات بين الطرفين اذ تعتبر المبادلات التجارية بين الصين والولايات المتحدة أكبر حجما من بين دول العالم، وتعزز ذلك على إثر انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001.

- إن المشاكل التي تواجه استمرار الصعود الصيني تشمل العديد من المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية، خاصة وأن الصين لا تزال في مرحلة التحول، مما يجعلها تحتفظ بعلاقات تعاون مع الولايات المتحدة وتؤكد على سلمية صعودها وسلوكها الخارجي، وتتبنى ما يعرف بالمواجهة الهادئة. ونتيجة لذلك، تتراوح اختياراتها بين الانفتاح والمشاركة، وبين استراتيجية الحد من العولمة ومواجهة تأثيرات الثقافة الغربية، وتعتمد الصين عموماً على سياسة معتدلة للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة، وتتبع سياسات مسؤولة تجاه قضايا المجتمع الدولي دون المساس بالمصالح الحيوية للدول الغربية.
- إن الخيار العسكري أو المواجهة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة فيما بعد الحرب الباردة تبدو مستبعدًا للغاية، فالمواجهة المباشرة بين الطرفين تعني التدمير المتبادل المؤكد. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد وقوع مواجهة محدودة أو حرب باردة جديدة بين البلدين مسرحها دول ومناطق اخرى، فاستمرار التضارب في المصالح والاستراتيجيات بين الطرفين، ومحاولة الولايات المتحدة للحد من النفوذ الصيني في منطق. الاندوباسيفيك وجرها للدخول في مواجهات ونزاعات حدودية مع دول المنطقة لاسيما الهند من شأنه ان يجعل خيار المواجهة العسكرية المباشرة بين الطرفين خيارا ممكنا في حال تفاقم وتصاعد الخلافات.

أخيرا، إن استراتيجيتي مبادرة الحزام والطريق الصينية والاحتواء الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك، هما انعكاس للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين على المستوى الإقليمي، حيث يمكن لمبادرة الحزام والطريق أن تؤثر بشكل كبير على شكل التوازنات في منطقة الاندوباسيفيك بشكل خاص من خلال العنصر البحري في المبادرة، حيث تعكس رغبة الصين في تعميق العلاقات مع آسيا البحرية. وعلى الرغم من

ادعاء الصين أن مبادرتها موجهة نحو التنمية، إلا أن الولايات المتحدة تحذر من ظهور نظام إقليمي متمركز حول الصين، هذا الامر الذي دفع بدوائر السياسة الخارجية الأمريكية للنقاش حول كيفية صياغة استراتيجيات احتوائية لمواجهة هذه المبادرة، حتى لا تستخدمها الصين كأداة لتعزيز نفوذها الأمني والسياسي في المنطقة، مما يشكل تهديدًا للنظام الإقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة.

المراجع

القرآن الكريم، سورة قريش، الآية (03)، (04).

المراجع العربية

أ-الكتب:

1) علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم، الدبلوماسية والاستراتيجية** (عمان: دار الشروق للنشر، ط1، 2004).
2) هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر آدم حمد، **أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية: دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى).**
3) منير شفيق، **الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب**.
4) مروي بوكسوب، **السياسة والاستراتيجية في الحربين العالميتين الأولى والثانية** (بيروت: دار الجيل، ط1، 1988.
5) ابن منظور: **لسان العربي** (تحقيق عبد الله على الكبير، القاهرة، دار المعارف، 1986، ص140.
6) زكريا حسين، الأمن القومي، (دار النهضة العربية، القاهرة، 2001)، ص04.

ب-المقالات:

7) نور الدين بوعشة، **قراءة في مفهومي التخطيط والاستراتيجية**، (مجلة المربي، 20، (2017): 111-125).
8) فهد بن ناصر الدرسوني، **سؤال وجواب في الفكر السياسي**، مدونة طالب الدكتوراه في الفلسفة السياسية.
9) بهاء الدين السعبري، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، مجلة الكوفة للعلوم السياسية والقانونية، العدد 15، ص70.
10) عصام عبد المنعم البدري محمد، بسمة عبد الرحمن عبد الحميد شعبان، سارة زكريا عبد المنصف عبد الشافي، شروق صالح جابر عبد الجواد، عبد الله أحمد السيد أحمد: **التنافس الأمريكي الصيني في الاندوباسيفيك: رؤى ودوافع استراتيجية**، مركز ايجيبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية.
11) د. شريفة كلاع: **المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان**، مجلة ستراتيجيا، ع 17، سنة2022، جامعة الجزائر.

12) محمد حميشي: **العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني**، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع80، سنة 2017.

13) عزوت شحرور: **مبادرة الحزام والطريق (رؤية نقدية)**، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات (11 ماي 2017).

14) إبراهيم حردان مطر، سارة زكي غضبان، **الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة الاندوباسيفيك (دراسة من منظور أمني)**، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 5، ع 19، جانفي2024.

15) حجاجي نعيمة، بوشنافة شمسة: **خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، ع1، سنة2023

16) عبد القادر دندن، **"صراع القوى الكبرى في الهندو باسيفيك" إعادة تخيل الخريطة الاستراتيجية لآسيا**، مركز الجزيرة للدراسات.

17) د. مبارك أحمد: **ما مستقبل الصراع الأمريكي الصيني في منطقة الاندوباسيفيك**، القاهرة الإخبارية، فبراير 2023.

18) فضيل دليو، عاكف كلاع، **الاستراتيجية الأمنية: أنواعها ومتطلباتها**، مجلة الباحث الاجتماعي، ع 13، 2017.

19) علاء عبد الحفيظ محمد، **تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة**، مركز In دراسات، 21 سبتمبر 2015.

ج-الأطروحات والمذكرات:

20) د. حميد رامي، **الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبي في ظل التهديدات الأمنية الجديدة "فترة ما بعد الحرب الباردة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2020.

21) جعودي كاتيا، عزوق سليمة، **الاستراتيجية الروسية الجديدة في الشرق الأوسط: دراسة حالة سوريا** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات متوسطية، جامعة مولود معمري – تيزي وزوو، (2016-2017).

22) نسيمة طويل، **الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة** (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010).

23) صلاح حسن الشمري، **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق قراءة في ملامح التغيير**، رسالة ماجستير، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، 2011.

24) فتيحة بن شعشوع: **الاستراتيجية الأمنية الصينية في جنوب شرق آسيا في ظل العقيدة العسكرية الصينية الجديدة**، رسالة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2019.

25) سمية بلحسن: **الرهانات الاستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، سنة 2020.

د-المحاضرات

26) بوستي توفيق، **مقدمة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، تخصص دراسات استراتيجية وأمنية: دراسات الأمن الدولي.

27) د. ابتسام أوعشرين: **تطور مفهوم الأمن الدولي**، تخصص علاقات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

هـ-المواقع الالكترونية

28) نور الدين بوعشة، **قراءة في مفهومي التخطيط والاستراتيجية**، (مجلة المربي، 20، (2017): 111-125). متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/78708

29) فهد بن ناصر الدرسوني، **سؤال وجواب في الفكر السياسي**، مدونة طالب الدكتوراه في الفلسفة السياسية. متاح على الرابط التالي: https://fahadaldarsony.blogspot.com/

30) بهاء الدين السعبري، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي**، مجلة الكوفة للعلوم السياسية والقانونية، العدد 15. متاح على الرابط التالي:
https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/kjlps/article/view/9709/10939

31) عصام عبد المنعم البدري محمد، بسمة عبد الرحمن عبد الحميد شعبان، سارة زكريا عبد المنصف عبد الشافي، شروق صالح جابر عبد الجواد، عبد الله أحمد السيد أحمد: **التنافس الأمريكي الصيني في الاندوباسيفيك: رؤى ودوافع استراتيجية**، مركز ايجيبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية. متاح على الرابط التالي:
https://egyptianenterprise.com/wp-

content/uploads/2023/08/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A.pdf

32) د. شريفة كلاع: **المنظور الاستراتيجي الصيني تجاه قضية تايوان**، مجلة ستراتيجيا، ع 17، سنة2022، جامعة الجزائر 3. متاح على الرابط التالي : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/212957

33) محمد حميشي: **العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني**، مجلة دراسات شرق أوسطية، ع80، سنة 2017. متاح على الرابط التالي : file:///C:/Users/pc%20HP/Downloads/%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%20(2)%D9%88%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%20(2).pdf

34) عزوت شحرور: مبادرة الحزام والطريق (رؤية نقدية)، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات (11 ماي 2017. متاح على الرابط التالي : https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/170511122804784.html

35) إبراهيم حردان مطر، سارة زكي غضبان، **الإدراك الاستراتيجي الأمريكي لمنطقة الاندوباسيفيك (دراسة من منظور أمني)**، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المجلد 5، ع 19، جانفي2024. متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=94523

36) حجاجي نعيمة، بوشنافة شمسة: **خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، ع1، سنة2023. متاح على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/217372

37) عبد القادر دندن، **"صراع القوى الكبرى في الهندو باسيفيك" إعادة تخيل الخريطة الاستراتيجية لآسيا**، مركز الجزيرة للدراسات. متاح على الرابط التالي : https://studies.aljazeera.net/ar/ebooks/book-1567

38)د. مبارك أحمد: **ما مستقبل الصراع الأمريكي الصيني في منطقة الاندوباسيفيك**، القاهرة الإخبارية، فبراير 2023. متاح على الرابط التالي :
https://alqaheranews.net/news/14514/%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%81%D9%8A%D9%83

مراجع باللغة الأجنبية

Articles :

39)"Confluence of the Two Seas", Speech by H. E. Mr. Shinzo Abe, Prime Minister of Japan at the Parliament of the Republic of India, New Delhi, August 22, 2007.

40) Wei Hongxia, "**The Evolution of The indo-Pacific**".

41)Keynote adress of Shri Narendra Modi, Prime ministre of India.

42) Michael D. Swaine ،Nicholas Eberstadt and éthers ،**Conflit and Cooperation in the Asia-Pacific Region : A Strategic Net Assessment** ،Op Cit.

الفهرس

مقدمة	
توطئة	2
أهمية الدراسة	2
أسباب اختيار الموضوع	3
أدبيات الدراسة	4
الإشكالية	5
فرضيات الدراسة	6
حدود الدراسة الزمانية والمكانية	6
الإطار المنهجي والنظري للدراسة	7
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للاستراتيجية الأمنية	9
المبحث الأول: ماهية الاستراتيجية	11
المطلب الأول: الاستراتيجية والمفاهيم المشابهة	11
المطلب الثاني: تطور مفهوم الاستراتيجية	12
المطلب الثالث: أنواع الاستراتيجية	14
المبحث الثاني: ماهية الأمن	16
المطلب الأول: تعريف الأمن و أبعاده	16
المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن	17
المبحث الثالث: المقاربات المفسرة للصعود الصيني	21
المطلب الأول: النظرية الواقعية	21
المطلب الثاني: النظرية اللبرالية	24
المطلب الثالث: نظرية تحول القوة	28
استنتاجات الفصل الأول	34
الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية وتغيرات البيئة الأمنية في الاندوباسيفيك	35

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الاندوباسيفيك	37
المطلب الأول: التعريف بمنطقة الاندوباسيفيك	37
المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لمنطقة الاندوباسيفيك	38
المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية الصينية	40
المطلب الأول: المحددات الداخلية والخارجية للاستراتيجية الصينية	40
المطلب الثاني: العقيدة العسكرية الصينية	46
المطلب الثالث: الاستراتيجية البحرية الصينية	49
المطلب الرابع: مبادرة طريق الحرير	50
المبحث الثالث: الصين والقضايا الأمنية في منطقة الاندوباسيفيك	55
المطلب الأول: قضية تايوان	55
المطلب الثاني: التنافس الصيني الياباني	63
المطلب الثالث: العلاقات الهندية الصينية	65
استنتاجات الفصل الثاني	68
الفصل الثالث: توجهات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في ظل التواجد الصيني في منطقة الاندوباسيفيك	69
المبحث الأول: منطقة الاندوباسيفيك في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	71
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الاهتمام الأمريكي بمنطقة الاندوباسيفيك	71
المطلب الثاني: معالم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الاندوباسيفيك	72
المبحث الثاني: محددات العلاقات الأمريكية الصينية	79
المطلب الأول: المسار التعاوني	79
المطلب الثاني: المسار التنافسي	82

المبحث الثالث: مستقبل التفاعلات الأمريكية الصينية في منطقة الاندوباسيفيك	85
المطلب الأول: استمرار الوضع القائم	85
المطلب الثاني: التعاون والتحالف	85
المطلب الثالث: الصراع والخلاف	86
استنتاجات الفصل الثالث	88
الخاتمة	89
قائمة المراجع	96
فهرس المحتويات	102
الملخص	106

ملخص الدراسة:

عرفت الفترة التي أعقبت أحداث 11 ديسمبر تحولات سياسية واقتصادية هامة جدا أدت إلى تغير نوعي في بنية النظام الدولي، حيث لم تصبح الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة التي تهيمن بشكل كلي وتام على الشؤون الدولية سياسيا واقتصاديا. حيث شهد العالم بروز قوى دولية أخرى منافسة لها أطلق على جزء منها بالقوى الصاعدة، بعدها ونتيجة عدم شعورها بالرضا سعت إلى تغيير النظام الدولي القائم وإحلال محله نظام متعدد الأقطاب، وأبرز تلك القوى الصين.

فالصين، بصفتها قوة صاعدة، تتطلع إلى ممارسة نفوذها الإقليمي في منطقة الاندوباسيفيك عبر تعزيز قوتها الشاملة، ولقد شكل ذلك تحديًا مباشرًا للهيمنة الأمريكية في هذه المنطقة. وعلى إثر ذلك ظهرت بوادر صراع جيوسياسي بين كل من الصين والولايات المتحدة يتجلى في التنافس على النفوذ في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث تسعى الصين إلى دفع الولايات المتحدة خارج الاندوباسيفيك لتؤكد هيمنتها الإقليمية.

من جهة أخرى، تسعى الولايات المتحدة إلى احتواء النفوذ الصيني المتزايد في محيطها الإقليمي، ومنعها من البروز كقوة عظمى قد تهدد مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين. يتجلى هذا التنافس الجيوستراتيجي في سياسات واستراتيجيات الدولتين تجاه الدول الأخرى في الاندوباسيفيك، وفي المبادرات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تتخذها كل من واشنطن وبكين لتعزيز نفوذهما وتحقيق أهدافهما الاستراتيجية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمنية، جمهورية الصين الشعبية، الولايات المتحدة، إقليم الاندوباسيفيك، طريق الحرير الجديد

Abstract:

The end of the Cold War significantly transformed the international system, leading to the emergence of a new world order dominated by the United States in political and economic terms. The U.S. sought to consolidate and reinforce its position as the sole and hegemonic superpower. However, other rising powers, most notably China, have aimed to shift the international system toward multipolarity. This has resulted in a geostrategic competition with geopolitical implications between China, as an emerging power, and the United States, as the dominant force in economic, political, and security fields .

This competition is most pronounced in critical international regions and territories, particularly in the Indo-Pacific region, which has become the central stage for Sino-American rivalry in the post-Cold War era. China endeavors to establish its regional dominance in the Indo-Pacific by maximizing its comprehensive strength and pushing the United States out of the region. Conversely, the United States strives to contain China within its regional environment, preventing it from rising to superpower status that could threaten America's global.

Keywords: Security strategy, the people's Republic of China, United States, the Indo-Pacific region, the New silks Road.